

دكتور محمد نعمان جهاز

مستقبل الأرض العربي

أقرا

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف



دار المعارف



دار المعارف

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

[٦١٩]

رئيس التحرير: **رجب البسنا**

تصميم الغلاف : محمد أبو طالب

دكتور محمد نعمان جهلال

مستقبل الأرض العربي



دار المعارف

إن الذين عنوا بإنشاء هذه السلسلة
ونشرها ، لم يفكروا إلا فى شىء واحد ،
هو نشر الثقافة من حيث هى ثقافة ،
لا يريدون إلا أن يقرأ أبناء الشعوب
العربية . وأن يتفعوا ، وأن تدعوهم
هذه القراءة إلى الاستزادة من الثقافة ،
والطموح إلى حياة عقلية أرقى وأخصب
من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الإهداء

إلى زوجتي كوثر التي وقفت دائماً بجانبى
تشجعنى ، وتهبىء لى المناخ للبحث الجاد
والعمل المتواصل ، وتزودنى بقبس من
وحي الإلهام .

محمد

مقدمة

لقد أصبح من المؤلف أن يتردد في الصحف والمجلات العربية وعلى ألسنة بعض الكتاب والمفكرين والسياسيين أن الأمن القومى العربى يواجه مأزقاً جوهرياً ، فمن ناحية فشل المفهوم فى الماضى فى صيانة الأمن القومى العربى فى أزمات جوهرية تعرض لها ، ومن ناحية أخرى يتردد القول بأن هذا المفهوم وهم وأكذوبة اخترعها البعض وصدقوها ، ومن ناحية ثالثة يذهب البعض إلى أنه حتى لو لم يكن وهماً أو خيلاً أو حتى لو كان نجح فى الماضى فى مواجهة الأزمات فإن التغيرات الراهنة دولياً وإقليمياً سواء من حيث عنفها أو من حيث عمقها ، قد وجهت ضربة قاصمة للمفهوم نظرياً وممارسة ، إذ أن الأمن يجب أن يكون متجهاً نحو عدو ما مشترك لأطراف معينة ، ترسم خطة أمنية ، وإطاراً أمنياً ، ووسيلة لتحقيق هذا الأمن فى مواجهة مثل هذا العدو ، وهذا الأمر لم يعد قائماً بعد عملية السلام التى دخل فيها العرب جميعاً بدرجات متفاوتة ، كما أن العدو لكل إقليم فى المنطقة العربية بل ولكل دولة منها أصبح يختلف عنه بالنسبة لإقليم أو دولة أخرى بل أحياناً عدو دولة عربية ما هو حليف لدولة عربية أخرى .

ولا شك فى أن مفهوم الأمن القومى العربى بعد عملية السلام تغير جوهرياً عنه قبل هذه العملية ، بل ربما نذهب للقول إن بداية مثل هذا التغير برزت منذ فجر الثانى من أغسطس ١٩٩٠ عندما

انطلقت القوات العراقية جنوباً لغزو الكويت ، وقد فجر هذا الحدث ردود فعل عنيفة ، من الناحية السياسية والفكرية ، كانت كامنة في النفس العربية تحت غطاء القمع ، فارتفع الغطاء ، ومن ثم انطلق مارد الشك وعدم المصداقية ليسيطر على الفكر العربى والنفس العربية ، على مستوى المواطن وعلى مستوى صانع القرار ، إزاء كثير من المفاهيم وفى مقدمتها مفهوم الأمن القومى العربى وكبر ، بل وتعملق هذا المارد من الشك بتطور عملية التفاوض من أجل السلام وفشل محاولات التنسيق بين الأطراف المتفاوضة بل بلغ الشك مداه أحياناً بين أعضاء الوفد الواحد ، وجرى تبادل للاتهامات والانتقادات بطريقة هادئة حيناً وبطريقة عنيفة حيناً آخر .

ولسنا فى معرض رفض مفهوم الأمن القومى العربى كما ظهر فى الفكر التقليدى العربى ، ولا فى موقف الدفاع عنه حالياً وهو يواجه محتته الكبرى ، وإنما يسعى الباحث إلى استعراض التغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على المنطقة العربية بغض النظر عن تصورنا لوجود هذا المفهوم المشترك للأمن القومى العربى من عدمه ، ولكن المؤكد أن هناك حالة من التهديد الأمنى تواجه المنطقة العربية ككل ، هذا التهديد له مصادره وهناك أساليب لمواجهة ، وهذا التهديد ليس بالضرورة هو التهديد بالمفهوم التقليدى النابع من ثنائية الصراع الفلسطينى الإسرائيلى أو العربى الإسرائيلى وما يرتبط به على النحو الذى كان سائداً فى الخمسين سنة الماضية .

ومن هنا نتناول بالتحليل البيئة الدولية والإقليمية للأمن وتصور

جامعة الدول العربية لذلك ، وأثر النظام الدولي الجديد ، وقضايا العصر على الأمن العربى ، ثم نقدم عدة أفكار للحوار حول مستقبل الأمن العربى وذلك فى الفصول التالية :

الفصل الأول : البيئة الدولية للأمن القومى العربى « الأمم المتحدة وعمليات حفظ السلام » .

الفصل الثانى : البيئة الإقليمية للأمن القومى العربى « التجمعات الإقليمية غير العربية » .

الفصل الثالث : النظام العالمى الجديد وأثره على الأمن القومى العربى .

الفصل الرابع : جامعة الدول العربية والأمن القومى العربى .

الفصل الخامس : تأثير قضايا العصر على الأمن القومى العربى .

الفصل السادس : نحو علاقات عربية أفضل .

الفصل الأول

الأمم المتحدة والبيئة الدولية للأمن القومى العربى

الأمن القومى لأية دولة أو ولاية منطقة يتأثر بما يحدث فى إطار أوسع من الحيز المكانى ، أو حتى الزمانى الذى يتحرك من خلاله ويتفاعل فيه ، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح أوسع وأكبر ، هو مصطلح الأمن الدولى ، ولا شك أن مجالنا هنا ليس الإسهاب فى التعريفات النظرية للأمن الدولى وأبعاده وآلياته ، ولكن بحثنا يتركز على تحليل الإطار الدولى المؤثر على الأمن القومى العربى ، وهذا الإطار يتمثل فى الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة العالمية التى تضم فى عضويتها شتى الدول والتجمعات الإقليمية ، وأصبح يطلق على قراراتها ما يسمى بالشرعية الدولية .

ونقدم فى هذا الفصل نظرة عامة على الأمم المتحدة وتطورها فى العقد الأخير وانعكاس هذا التطور على الأمن القومى العربى بعد ذلك .

تبدأ نصوص ميثاق الأمم المتحدة الذى وقع فى ٢٦ يونية عام ١٩٤٥ بفقرة بالغة الدلالة إذ تقول : « نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا ، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب

التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف » ، وتمثل دلالة هذه الفقرة أنها تعكس حقيقتين : أولهما : وصف واقع ساد العلاقات الدولية آنذاك ، واتسم بالمرارة والآلام والمعاناة ، وثانيهما : التطلع نحو غد أفضل للبشرية تسوده الرفاهية والسلام واحترام حقوق الإنسان ، وأن أداة الوصول لهذا الغد هي الأمم المتحدة ، ولذلك تقول نهاية ديباجة الميثاق « ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين في مدينة » سان فرانسيسكو « الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية الشروط ، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الأمم المتحدة » .

ولكن سرعان ما اندلعت الحرب الباردة وواجه العالم تكتلات دولية شبه جامدة مما أدى إلى نشأة حركة جديدة دعت للسلام عرفت باسم « حركة عدم الانحياز » وسعت لتخفيف حدة الانقسام الدولي ، وتوسيع رقعة السلام والحد من تصاعد التوتر وسباق التسلح وطورت فلسفتها لتسعى نحو صياغة عالم جديد ، ومن ثم طرحت عدة أفكار حول ما يسمى « بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد » والنظام الاتصالي والإعلامي الجديد ونحو ذلك .

وفي عام ١٩٨٥م أي بعد أربعين عاماً من قيام الأمم المتحدة واندلاع الحرب الباردة أخذت الثلوج تتلاشى ، وقاد « ميخائيل جورباتشوف » حركة التغيير في مسار العلاقات الدولية ، وأصبح ممكناً أن تعود الأمم المتحدة مرة ثانية لتعكس الوفاق الدولي ، وكان

عام ١٩٩٠م وبخاصة حرب الخليج الثانية والقرارات العديدة التي صدرت من مجلس الأمن بدون استخدام الفيتو ، هو العلامة المميزة بل والدلالة القاطعة على حدوث التغير الذى ساد فى العلاقات الدولية وعمقه ، ومن ثم فى الأمم المتحدة باعتبارها البوتقة بل والمنبر الذى تعبر فيه مختلف الدول عن مواقفها ، وهو منبر يعكس بصورة أو بأخرى إرادات الدول وقوتها وتحالفاتها .

لقد بدأ عقد التسعينات بموجة هائلة من التغير ، لم تكن متوقعة ولا محسوبة بل يمكن القول باطمئنان أنها فاجأت الجميع ، بما فيهم الدول الغربية رغم تطلع تلك الدول بشوق لحدوث هذا النوع من التغير ، إلا أن السرعة التى حدث بها خلال عام ١٩٩٠م بوجه خاص ، لم يتنبأ بها أى من المحللين أو المخططيين السياسيين ، وسنركز فى الفصل هذا على نظرة الأمم المتحدة لهذا التغير ، وبخاصة نظرة قيادة هذه المنظمة المتمثلة فى السكرتير العام فى أهم تقرير يقدمه سنويا لدورة الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذاك والذى قدمه فى سبتمبر من كل عام ، والذى يعبر فيه عن تقييمه لعمل المنظمة الدولية للعام المنصرم وتطلعاته للعام القادم والخط الفاصل هنا هو تقرير « بيريز دى كويار » سكرتير عام الأمم المتحدة للدورة ٤٦ للجمعية العامة إذ يعد ذلك التقرير علامة واضحة وهامة ، خاصة أنه كان بمثابة كشف حساب لعقد الثمانينات الذى كان « دى كويار » يتولى فيه قيادة المنظمة الدولية .

المبحث الأول

ملاح التطورات الدولية

يمكن القول بأن أبرز ملاح التطورات الدولية مع بداية عقد التسعينات كانت تتمثل فى :

١ - سقوط الشيوعية بعد فشلها الواضح فى تحقيق الإنجازات الاقتصادية للوصول بالمجتمع إلى حالة الرفاهية بعد مضى زهاء ٧٤ عامًا على التجربة .

٢ - اختفاء المعسكر الاشتراكى فى أوربا الشرقية وانتهاء حلف وارسو ومن ثم انهيار سياسة الأحلاف الرئيسية والتكتلات الدولية فى العالم .

٣ - بدء انهيار الإمبراطورية السوفيتية بخروج دول البلطيق الثلاث وبروز الاتجاهات القومية والنزعات الاستقلالية فى الجمهوريات السوفيتية الأخرى .

٤ - انحسار المد اليسارى على المستوى الدولى وتقدم المد الديمقراطى والرأسمالى كما حدث فى بعض مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية وإلى حد ما فى آسيا .

٥ - عجز النظم السياسية فى الدول النامية وإفلاس معظمها

سياسيًا واقتصاديًا وأخلاقيًا نتيجة استمرارية نظام الحكم الفردى وتجاهل الحريات ومبادئ حقوق الإنسان ، وساعد سقوط الشيوعية فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى فى كشف أنظمة العالم الثالث التى كانت تحتمى سياسيًا وإلى حد ما اقتصاديًا فى الاتحاد السوفيتى . ومع وضوح التطورات السابقة على الساحة الدولية ككل أخذت الدول الغربية فى إظهار الشعور بالانتصار والزهو بفلسفتها الرأسمالية ونظامها الديمقراطى وسعت لتعزيز دورها على المستوى العالمى ، ونسقت هذه المجموعة أدوارها من خلال :

(أ) تبنى الولايات المتحدة لمبادرات فى الأمم المتحدة تتعلق بالملكية الفردية والمشروعات الخاصة والانتخابات الحرة والدورية والنزاهة ، ومن ثم السعى لوضع حد لحقبة السبعينات فى قرارات الأمم المتحدة التى كانت تتأثر بالفكر الاشتراكى المعزز بأصوات دول العالم الثالث فى إطار ما سعى بالنظام الاقتصادى الدولى الجديد ، والنظام الإعلامى والاتصالى الجديد ، وتكامل الحريات الاقتصادية والسياسية ، وحق الدول فى السيادة على مواردها الطبيعية ، والحق فى التنمية ونحو ذلك .

(ب) تبنت المجموعة الغربية عدة مبادرات فى الدورة ٤٦ للجمعية العامة أهمها :

الأولى : خاصة بإنشاء سجل لنقل الأسلحة التقليدية .
الثانية : إنشاء منصب منسق الأمم المتحدة للمعونات الإنسانية الطارئة والعاجلة .

الثالثة : تطوير جهاز السكرتارية العامة للأمم المتحدة .

والتحليل الدقيق لهذه المبادرات يبرز أن الدول الغربية سعت لإحكام الرقابة على أوجه النشاط الدولي في هذه المجالات .

فالأولى : لا تعكس أولويات قضايا نزع السلاح المتفق عليها منذ الدورة الأولى الخاصة لنزع السلاح عام ١٩٧٨م بجعل الأولويات هي السلاح النووي فالكيميائي ثم التقليدي فضلاً عن اقتصارها على نقل الأسلحة ، وليس إنتاج أو تخزين هذه الأسلحة ، أى أنها موجهة بصورة أكثر دقة ضد الدول النامية ككل وعلى وجه الخصوص ضد الدول النامية الصغيرة وليس الدول النامية المتوسطة نسبياً مثل الهند أو البرازيل أو الأرجنتين .

والثانية : تستهدف جعل المعونات الإنسانية تحت سيطرة منسق واحد ومن ثم تخضع العملية لمركز توجيه ، وهو أمر مقبول ومرحب به من الناحية الشكلية ، أما من الناحية الفعلية فإنه يؤدي للربط بين تقديم المعونات الإنسانية والتطورات السياسية في الدول المعنية ، والحد من تسابق الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم هذه المعونات وتجربة منسق الأمم المتحدة للمعونات للعراق بعد حرب الخليج ، وربط ذلك بشروط سياسية من مؤداها التدخل في الشؤون الداخلية للدولة في شمال العراق وجنوبه تجربة ماثلة للأذهان مع عدم إغفالنا لمسئولية النظام السياسى العراقى عما لحق بالشعب العراقى من كوارث .

والثالثة : استهدفت إنشاء مناصب النواب للسكرتير العام بهدف خلق توازن وعدم تركيز جميع السلطات فى يد السكرتير العام وبخاصة إذا لم يكن ينتمى للدول المتقدمة نتيجة الأخذ بمبدأ التناوب .

وإذا كانت المبادرتان الأولى والثانية قد وضعتا موضع التنفيذ بعد إدخال تعديلات طفيفة عليهما لإرضاء الدول النامية ، فإن المبادرة الثالثة لم يقدر لها النجاح حتى الآن ، ولذا لجأت الدول الغربية لوسائل أخرى لتحقيق هدفها من خلال الضغط غير المباشر بإظهار اختلاف الرأى إزاء قضايا معينة ، نشر قضايا الفساد فى المنظمة الدولية ، عدم سداد حصصها فى الوقت المناسب ، الإصرار على أن يقوم السكرتير العام للأمم المتحدة بالتشاور معها فى القضايا الهامة قبل قيامه بأى تحرك ونحو ذلك .

المبحث الثانى

تقرير «بيريز دى كويار» للدورة السادسة والأربعين

عندما أعد « دى كويار » تقريره المذكور كان الجدل والنقاش على أشده حول معالم النظام الدولى الجديد ، وحول منصب السكرتير العام ودور المنظمة الدولية .

ولذا فقد عكس تقريره التطورات والمبادرات السابق الإشارة إليها

بصورة تكاد تقدم الفلسفة السياسية ، فى إطار المنظمة الدولية ، لموقف الدول الغربية وفكرها وحركتها .

فقد بدأ التقرير بأن العالم يشهد تحولات نحو النظام الدولى الجديد منذ عام ١٩٨٥م (تولى جورباتشوف) ، واعتبر أن إقرار ميزانية الأمم المتحدة بتوافق الآراء إنجاز كبير ، وهذا الأمر من الناحية العملية يعطى فيتوفعى للدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة ، كما تعرض لما أسماه بعمليات جديدة لصون السلم وهى عمليات مبتكرة مثل تلك التى تمت فى ناميبيا ، وهايتى ، وأنجولا ، ونيكاراجوا فضلاً عن العمليات التقليدية بالإضافة لعملية حماية حقوق الإنسان فى السلفادور وأولى التقرير اهتماماً خاصاً لعمليات الأمم المتحدة المتعلقة بحرب الخليج والعراق مثل المساعدة الإنسانية للشعب العراقى ، وخاصة الأكراد بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٨ وترسيم الحدود بين الكويت والعراق ، وإعادة الممتلكات وتدمير الأسلحة وصندوق التعويضات ، والمهام المتصلة ببيع البترول العراقى بموجب القرار ٧٠٦ .

وبالنسبة لحرب الخليج ذكر « دى كويار » أن الفرصة والوقت الكافى أعطيا للعراق ، وأن الأخيرة تشددت فى موقفها ، وأضاف أن الحرب ضد العراق رغم أنها لا تتفق بدقة مع الأحكام المنصوص عليها فى المادة ٤٢ من الميثاق إلا أنها بالصورة التى تمت بها كانت أمراً ضرورياً اقتضته الظروف الخاصة بالحروب الحديثة ، وأشار التقرير إلى ما أسماه باحترام قاعدة التناسب فى استخدام القوة المسلحة

وامتثال قواعد القانون الإنسانى فى الحروب ، كما أشار إلى أثر العقوبات الاقتصادية على سكان الدولة المخالفة ، وعلى الأطراف الثالثة ، وهذه كلها إشارات يمكن استخدامها لتبرير موقف أى طرف من أطراف أى صراع .

ورحب التقرير بوضوح بالمبادرات الخاصة بإنشاء سجل لنقل الأسلحة التقليدية وبطريقة أقل وضوحًا بفكرة المنسق الخاص للمساعدات الإنسانية (القسم الحادى عشر من تقرير دى كويار) . وفى القسم السادس عكس التقرير الحقائق الجديدة فى السياسة الدولية إذ ركز على قضايا حقوق الإنسان ، وأبرز التناقض بين وجود العديد من الوثائق الدولية فى هذا المجال ، وبين الانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق ، ودعا للتوازن بين مفهوم السيادة والدفاع عن حقوق الإنسان ، وأشار إلى الشعور المتزايد بأن مبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية لا يمكن اعتباره حاجزًا واقياً ترتكب من ورائه انتهاكات جسيمة أو منظمة لحقوق الإنسان ، وأبرز الحاجة لنظام عالمى لحقوق الإنسان ، وهو فى هذا الشأن يعبر عن مبادرة أوربية سابقة بالدعوة إلى إنشاء منصب مفوض سامى لحقوق الإنسان ، وقد تحولت هذه الدعوة إلى مبادرة أمريكية فى مؤتمر فيينا لحقوق الإنسان فى يونيو ١٩٩٣ م ، وفى تناوله لمخاطر الفقر ومشاكل صادرات البلاد النامية ، وتزايد المديونية دعا « دى كويار » ، لتنشيط الحوار بين الشمال والجنوب ، وطالب بنقل الموارد من التسلح إلى التنمية ، وأشار بوجه خاص إلى أن الدول النامية تنفق ما يقارب ٢٠٠ بليون دولار على

الأسلحة ، ويجب تحويله للاقتصاد المدنى (وهو موقف الدول الغربية) فضلاً عن إشارته لأهمية الهيكلة الاقتصادية .

كما ركز التقرير على مشكلة الفقر باعتبارها محور المشكلة الاقتصادية وليس قضية التنمية ، كما هو السائد فى السنوات الماضية ، كما أن إشارته لقضايا المديونية وعدم نمو صادرات البلاد النامية ، والتحول العكسى للموارد ، ونقل التكنولوجيا ، جاءت إشارة عابرة وغير تحليلية أو متعمقة ولم يربط بين المشاكل الاقتصادية والمشاكل الاجتماعية بالقدر المطلوب أو الكافى .

وأفرد التقرير قسماً خاصاً للبيئة باعتبارها تراثاً للإنسانية وعكس فى معظمه وجهة نظر الدول المتقدمة (تعاون المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - مخاطر البيئة ليست فقط بسبب التصنيع فى البلاد المتقدمة بل أيضاً بسبب مشاكل الفقر والاكتظاظ السكانى ونقص القدرات التكنولوجية فى البلاد النامية) .

وباختصار يمكن القول أن الأجندة الجديدة للعلاقات الدولية حظيت باهتمام واسع فى التقرير وتمثل ذلك فى :

(أ) تخصيص فصل مستقل لكل من قضايا : حقوق الإنسان - البيئة - المخدرات - المعونات الإنسانية .

(ب) الميل للمفاهيم الغربية فى الفصول التى تناولت قضايا نزع السلاح والأمن الدولى وعمليات حفظ السلام والاقتصاد العالمى ، كما اتسم التقرير بطابع دفاعى فيما يتعلق بتنظيم الأمم

المتحدة وميزانيتها وموظفيها (القسم الثاني عشر) وركز على دور السكرتير العام وضرورة عدم إضعاف منصبه بل وأبرز أهمية هذا المنصب فيما وصفه بالدبلوماسية الوقائية ، والإنذار ، أو التنبيه المبكر للمخاطر التي قد تنجم عن تطورات موقف ، أو وضع سياسى معين ، وأشار فى هذا الصدد إلى دوره وفقاً للمادة ٩٩ من الميثاق ، وإن أوضح القيود الواردة على ذلك من حيث قلة الإمكانيات والوسائل المتاحة له للحصول على المعلومات الدقيقة وبطريقة محايدة وألح إلى إمكانية إنشاء مراكز سياسية تابعة له ، على نحو ما قام به فى بغداد وطهران وكابل وإسلام آباد .

وفى إطار تعزيز دور السكرتير العام ، أعاد « دى كويار » طرح اقتراح سبق له التقدم به من خلال تقريره السابق ، وهو منح السكرتير العام حق طلب آراء استشارية من محكمة العدل الدولية أسوة بمجلس الأمن والجمعية العامة وفقاً للمادة ٩٦ من الميثاق .

ناهيك عن تركيز التقرير على أن المنظمة الدولية تعمل فى إطار توازن ثلاثى بين أجهزتها الرئيسية وهى الجمعية العامة - مجلس الأمن - الأمانة العامة (القسم الثالث عشر) ، وأبرز أهمية التوافق بين الأعضاء الدائمين وباقى الأعضاء ، وبين المجلس والجمعية ، وبين السكرتير العام وكل من المجلس والجمعية ، مشيراً إلى ذلك بنوع من الرضا الذاتى ، وعملية التوافق هذه تعطى فيتو فعلى للدول الكبرى فى مواجهة الأغلبية العددية .

ولعله مما لفت النظر آنذاك أن السكرتير العام فى تقريره تجاهل بصورة كاملة مشكلة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية ولم يتعرض لما يمكن أن يطلق عليه تجاوزاً إنجازاته بالنسبة لها فى ذلك العام مثل تعيين مبعوث خاص له هو السفير « برونر » ولا لحماية الفلسطينيين وهو مطالب بذلك بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨١ ، ولا لمؤتمر السلام الذى كان يجرى الإعداد له ، كما لم يتم التعرض للصعوبات والعقبات التى جعلت قضية الشرق الأوسط آنذاك مازالت تستعصى على الحل رغم الانفراج الدولى .

وصفوة القول : إن الربط بين هذا التجاهل من جانب وتبرير الموقف الغربى بالنسبة للعراق من جانب آخر ، والترحيب بالمبادرات الغربية بشأن نقل الأسلحة التقليدية من جانب ثالث ، وتركيزه على القضايا موضع الاهتمام فى جدول أعمال النظام الدولى الجديد من جانب رابع ، وإشاراته السريعة والمعتدلة فيما يتعلق بمواقف وقضايا دول العالم الثالث من جانب خامس .

كل هذا عبر عن رغبة دفينه لدى « دى كويار » فى أن يختتم فترة عمله كسكرتير عام للأمم المتحدة بصورة هادئة وواقعية تعكس التطورات الجديدة فى الساحة الدولية ، ولا تجعله شخصية خلافية مثيرة للجدل بعد أن يترك موقعه وهذا يتمشى مع طبيعة « دى كويار » وتاريخه .

المبحث الثالث

التغيير فى جهاز المنظمة الدولية

مع تغير البيئة الدولية كما أشرنا سابقاً كان لازماً أن يحدث تغيير فى الجهاز الدولى المعبر عن هذه البيئة ، ولعل أبرز مظاهر هذا التغيير هو تعيين سكرتير عام جديد للأمم المتحدة .

لقد كانت فرصة اختيار السكرتير العام الجديد مناسبة مواتية لجعل هذا الاختيار يعكس فلسفة التغيير ، وأن يكون السكرتير العام الجديد هو الأداة الرئيسية التى ينادى بها التغيير فى جهاز المنظمة الدولية وفى أسلوب عملها وأولوياتها وفلسفتها العملية ، وهو ما تم بالفعل وبقدر كبير وفقاً لما خططت له القوة العظمى الوحيدة التى سيطرت على مقدرات العالم بعد انتهاء الاتحاد السوفيتى ، دون ما إغماط حق الدول الصناعية الأخرى فى القيام بدور ثانوى أو الدول النامية فى القيام بدور هامشى .

أولاً : اختيار السكرتير العام

لقد جاء عام ١٩٩١م لي طرح نوعاً جديداً من التغيير فى المنظمة الدولية إذ قدمت مصر بوجه خاص وأفريقيا بوجه عام مرشحاً لتولى منصب سكرتير عام الأمم المتحدة ، ولفهم هذا الموقف فلنستدع للذاكرة ثلاث حقائق هامة :

الأولى : طبيعة ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة السابعة من الميثاق التى تذكر أن الفروع الرئيسية للأمم المتحدة هى « جمعية

عامة - مجلس أمن - مجلس اقتصادى واجتماعى - مجلس وصاية
- محكمة عدل دولية - أمانة .

الثانية : الخبرة التاريخية فى تولي منصب الأمين العام والتي
تقدم لنا ثلاثة شروط وهى أن يكون من إحدى الدول المتقدمة
الهامشية فى السياسة الدولية « النرويج - السويد - النمسا » ،
« أو إحدى الدول النامية الهامشية أيضاً فى السياسة الدولية »
مثل بورما المسماة حالياً « ميانمار » - بيرو ، وألا ينتمى إلى
دولة أو منطقة من المناطق التى تعج بالصراعات الدولية .

الثالثة : النظرة العامة تجاه أفريقيا والشرق الأوسط . إذ أن الوضع
الفريد للشرق الأوسط أدى إلى تحوله إلى بؤرة الصراع الدولى منذ
الحرب العالمية الثانية ، أما أفريقيا فقد اعتبرت قارة فتية لم تصل بعد
لمرحلة النضج ، ومن ثم فإن قاداتها وشخصياتها يتميزون بالطموح
والتطلع إن لم نقل الثورية ، ولذا استحسن الغرب الابتعاد عن اختيار
شخصية أفريقية لمنصب سكرتير عام الأمم المتحدة ولعل ما حدث
عام ١٩٨١م بالنسبة للمرشح الأفريقى سالم أحمد سالم وأدى لاختيار
« بيريز دى كويار » خير دليل ذلك .

والتغير ، أو لنقل التحدى ، الذى طرأ على المسرح الدولى فى
منتصف عام ١٩٩١م هو أصرار أفريقيا على مبدأ التناوب فى تولي
منصب سكرتير عام الأمم المتحدة ، وأن الدور هو على أفريقيا ،
وقد جعل تأثير الوفاق الدولى من الصعب استخدام الفيتو بالنسبة

لقرارات مجلس الأمن وأكثر صعوبة إذا كان مثل هذا الفيتو يتعلق باختيار سكرتير عام الأمم المتحدة في عصر الوفاق ، والذي من المفترض أنه سيضطلع بدور تنفيذ أهداف النظام الدولي الجديد ، ويساعد في إرساء أسسه ودعائمه .

ونظرًا لأن مراكز البحث والرأى فى الولايات المتحدة تتميز بحيوية بالغة ، فهى تؤثر فى صانع القرار ، وتهىء الرأى العام لقبول التغيير ، لذا فقد نشطت تلك المراكز فى دراساتها وتحليلاتها المتعلقة بالأمم المتحدة ، ودورها فى عصر الوفاق بل عصر القطب الواحد ، وحرصت تلك المراكز على إبراز سعى المفكرين الذين ينتمون لهذا القطب على أن تتطور وتتغير الأمم المتحدة لتصبح معبرة عن الفكر السياسى والاقتصادى والاجتماعى للعصر الجديد بعد أن كانت المنظمة الدولية من وجهة نظر العديد من الساسة والدارسين الأمريكين منبرًا للخطابة لا للعمل ، لتسجيل المواقف لا لتنفيذ البرامج ، لمزايدات العالم الثالث والكتلة الشيوعية لا للسياسات العقلانية البناءة ، ومن ثم أصبحت المنظمة الدولية بمثابة مصنع لإنتاج الوثائق التى تمتلئ بالقرارات التى لا يقرؤها أحد ، ولا ينفذها أحد ، بل لا يؤمن بها الكثيرون ممن يبدعهم القرار الحقيقى فى السياسة الدولية .

ولقد كان الهدف الرئيسى إذا هو تغيير الأمم المتحدة لتمشى مع الحقائق الجديدة فى السياسة الدولية ، وبما أن الأفراد والقادة بوجه

خاص لهم دورهم الرئيسى فى عملية التغيير هذه ، وبما أن منصب سكرتير عام الأمم المتحدة أصبح شاغراً ويبحث عن شخصية ، فإن التساؤل الرئيسى بل الشرط الذى أخذ يردده كثير من الباحثين المتخصصين هو ضرورة أن يكون السكرتير العام الجديد قادراً وراعياً فى التغيير المنشود ، وأخذ البعض يردد أنه يجب أن يكون من رجال الأعمال أو من كبار مديرى المؤسسات الخاصة حتى يستطيع أن يحدث التغيير المنشود .

وشاءت الظروف أن أتولى القيام بأعمال وفد مصر لدى الأمم المتحدة لفترة ، وأن أكون الرجل الثانى فى الوفد لفترة أخرى فى تلك الشهور المتسمة بالعمل الدائب لاختيار سكرتير عام جديد للأمم المتحدة ، كما شاء القدر أن يكون لمصر مرشح ، ولذلك كان كثير من الباحثين يتصلون بى لطرح السؤال عن عمر وخبرة وشخصية المرشح المصرى وهل هو حقيقة يستطيع إحداث التغيير المنشود فى المنظمة الدولية أم سيكون شخصية باهتة أم سيكون شخصية هوائية انفعالية لا يمكن التنبؤ بما تفعله على نحو ما يتردد عن بعض قادة الدول النامية .

وبعد مناورات ومداولات ومشاورات واتصالات بعضها سرى وبعضها علنى ، بعضها فى داخل الكواليس وبعضها خارجها نجح المرشح المصرى وأصبح الدكتور بطرس بطرس غالى هو السكرتير العام السادس للأمم المتحدة اعتباراً من أول يناير ١٩٩٢ م .

وتسابق الجميع لحثه على إحداث التغيير المنشود في المنظمة الدولية ومن ثم فقد كتبت جريدة نيويورك تايمز تقول « السكرتير العام للأمم المتحدة يتولى منصبه في عصر التوقعات الكبرى ، غالى يخطط لتوسيع دور السلام للأمم المتحدة والحد من الإسراف ويشير كاتب المقال بوجه خاص إلى حقيقتين أساسيتين :

الأولى : الدور الجديد للأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام .

الثانية : إعادة تنظيم الهيكل الإدارى للمنظمة الدولية والذي كان يعاب عليه الترهل والفساد والروتين .

ولعله من المفيد أن نتساءل عن الأسباب التى أدت لحصول د . بطرس غالى على هذا المنصب الدولى المرموق .

ثانيا : الأعمدة السبعة لنجاح المرشح المصرى :

إن التحليل الموضوعى والواقعى للظروف والملايسات التى أدت لاختيار د . بطرس بطرس غالى لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة فى هذه اللحظة التاريخية ترجع فى تقديرى إلى سبعة عوامل تضافرت وتفاعلت معاً لتؤدى فى محصلتها إلى هذه النتيجة ، والعوامل السبعة هى :

الأول : تغير المناخ السياسى الدولى الذى جعل من الصعب على أى من الدول الخمس دائمة العضوية استخدام حق الفيتو ودفعها للبحث عن التفاهم من خلال المشاورات وأحياناً استخدام أسلوب

المنافسة السياسية حتى فيما بينهم وبرز هذا المناخ في كمبوديا وأنجولا وناميبيا ونيكاراجوا والسلفادور والصحراء الغربية ونحو ذلك .

الثاني : إصرار دولتين هامتين من الدول دائمة العضوية على موقفهما بشدة وهما فرنسا والصين ، إذ أصرت فرنسا منذ البداية على الاعتراض على أى مرشح لا يتحدث اللغة الفرنسية بطلاقة وفى مرحلة لاحقة ألقت بثقلها وراء ترشيح الدكتور بطرس غالى ، وتعاون الوفد الفرنسى تعاوناً تاماً مع وفد مصر ، وكان يشارك معه فى وضع استراتيجية الاتصالات وفى تقييم الموقف وفقاً للتطورات المتلاحقة ، ومن ناحية أخرى أصرت الصين على الاعتراض على أى مرشح أوربى ، وطالبت بضرورة إعطاء المقعد لمرشح أفريقى ولو تراخت الصين عن موقفها هذا لكانت المحصلة النهائية اختلفت حيث كان التفضيل الغربى بالطبع لمرشح أوربى أو أمريكى وترددت بالفعل عدة أسماء فى هذا الصدد ..

الثالث : تمسك المجموعة الأفريقية بوجه خاص ومجموعة عدم الانحياز فى مجلس الأمن بوجه عام بموقف موحد فى التصويت ضد أى مرشح غير أفريقى والإصرار على أن المقعد من حق أفريقيا ، وإن اعترى هذا الموقف شائبة ترجع لمقولة إن المفهوم الأفريقى يعنى أفريقيا جنوب الصحراء إلا أن الموقف بوجه عام كان حيادياً وموضوعياً ورفض الانسياق وراء هذا التصور الناتج من التاريخ الاستعماري للقارة ، وكان التكتيك الأفريقى بتقديم أكثر من مرشح

عاملاً أخرج الدول الغربية بوجه خاص إذ جعل من الصعب عليها الاعتراض على عدة شخصيات ، وإن اختلفت كفاءاتها إلا أنها بوجه عام كانت على درجة كبيرة من الكفاءة والخبرة والتنوع الثقافى ..

الرابع : يرجع إلى سياسة مصر الخارجية وسمعتها الدولية العالية والتي تتسم بالواقعية والاعتدال تحت قيادة الرئيس حسنى مبارك الأمر الذى جعل مواقف مصر تحظى بالقبول بل والاهتمام من قبل ممثلى مختلف الدول ، وفى شتى الأوساط وفى مختلف الأجهزة الدولية وأدى ذلك لتطلع العديد من ممثلى الدول المتقدمة والنامية على السواء للاسترشاد بوجهة نظر مصر ، والتعرف على آرائها ومواقفها إزاء مختلف القضايا التى كانت تطرح على بساط البحث فى المنظمة الدولية ..

الخامس : كفاءة ومؤهلات الدكتور غالى وهى كفاءة وخبرة متنوعة من « أكاديمية سياسية ، وقانونية واقتصادية » إلى خبرة وممارسة عملية فى التفاوض والاحتكاك المستمر مع أجهزة الإعلام والحضور الإعلامى طوال مرحلة توليه المنصب الوزارى منذ ١٩٧٧م حتى الآن ، ومبادراته الخاصة بالحوارات السياسية مع مختلف التجمعات الدولية فضلاً عن إجادته للغتين العاملتين « الفرنسية والإنجليزية » من لغات الأمم المتحدة وهو شرط كانت تصر عليه كل من فرنسا وبريطانيا صراحة أو ضمناً ..

السادس : يرجع إلى جهد الدبلوماسية المصرية سواء فى ديوان

وزارة الخارجية بالقاهرة أو السفارات والبعثات المختلفة ، المنتشرة في العديد من الدول عبر القارات ، في التحرك والاتصالات مع الدول المختلفة ورصد الجوانب السلبية والإيجابية وردود الفعل ومواجهة أية جوانب سلبية أولاً بأول ، والرد على التساؤلات المطروحة بصفة دائمة وبطريقة فعالة وواضحة ..

السابع : قوى الضغط غير المرئية والتحالفات الخفية التي لعبت دورها في الاقتراع الأخير لمجلس الأمن حيث تم الانفراج واتخذ القرار في لحظة كانت التقديرات والدلائل تشير إلى احتمالات الوصول إلى طريق مسدود ..

وبإيجاز يمكن القول إن حصول مرشح مصرى على منصب السكرتير العام للأمم المتحدة يعد اعترافاً واقعياً وعملياً بحضارة مصر المتنوعة من تراث فرعونى ثرى ، ومازال يكشف عن خباياه يوماً إثر يوم إلى حضارة وثقافة مسيحية وعربية وإسلامية نشأت أو انتعشت وترعرعت على أرض مصر وارتوت بنيلها عبر تاريخه الطويل ، وقد سجلت مصر نصراً واضحاً على الساحة الدولية جعل البعض يتساءلون ، فى مزاح يعكس الحقيقة ، ماذا تريد مصر بعد أن أصبح لها سكرتير عام الأمم المتحدة وأمين عام الجامعة العربية وعادت الجامعة العربية لمقرها الدائم فى القاهرة بعد غيبة وغربة استمرت زهاء عشر سنوات .



المبحث الرابع

حفظ السلام كوسيلة لتحقيق الأمن القومى

لاشك أن هناك وسائل متعددة لتحقيق الأمن القومى وحمايته ، ولكن بما أننا نعالج البيئة الدولية لذا فإنه يحسن إلقاء نظرة سريعة على عمليات حفظ السلام باعتبارها من وسائل تحقيق الأمن القومى ..

أولاً : الأمم المتحدة وحفظ السلام :

كما سبق الإشارة فإن نصوص ميثاق الأمم المتحدة الذى وقع فى ٢٦ يونية ١٩٤٥م تبدأ بفقرة بالغة الدلالة ، إذ تقول « نحن شعوب الأمم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا ، أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف » ، وتتمثل دلالة هذه الفقرة فى أنها تعكس حقيقتين . أولاهما الوصف للواقع الذى ساد العلاقات الدولية آنذاك واتسم بالمرارة والآلام والمعاناة وثانيتهما التطلع نحو غد أفضل للبشرية تسوده الرفاهية والسلام واحترام حقوق الإنسان ، وإن أداة الوصول إلى هذا الغد هى الأمم المتحدة ، ولذلك تقول نهاية ديباجة الميثاق « ولهذا فإن حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين فى مدينة سان فرانسيسكو الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية الشروط قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاها هيئة دولية تسمى « الأمم المتحدة » ..

ونصت المادة الأولى من الميثاق على أن من مقاصد المنظمة الدولية حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها ولقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم ... الخ .

ولسنا في معرض بحث أنشطة الأمم المتحدة العديدة ، ولكننا سنركز هنا على دور الأمم المتحدة في صنع السلام وحفظ السلام وفرض السلام استناداً إلى ما تضمنه ميثاق المنظمة الدولية وممارساتها العملية والمقترحات التي وردت في تقرير الأمين العام المعنون « خطة السلام » ، والتي قدمها بناء على تكليف مجلس الأمن الذي عقد أول جلسة له على مستوى القمة في ٣١ يناير ١٩٩٢ م .

وبداية يوضح الأمين العام للأمم المتحدة أن مفهوم السلم سهل الإدراك لأنه يعنى غياب الحرب ، أما مفهوم الأمن فهو أكثر تعقيداً لأن كافة المشاكل العالمية يمكن اعتبارها تهدد الأمن بصورة أو بأخرى فمشاكل التمييز العنصرى ومخاطر الانفجار السكانى وأعباء الديون والحواجز الجمركية وتجارة المخدرات وغيرها تخلق مشاكل وتدفع للحروب والتوترات ..

وتشير الدراسات الخاصة بالنزاعات الدولية إلى أنه في الفترة من ٤٦ - ١٩٧٧ م قد نشبت ٩٣ حرباً تدخلت الأمم المتحدة في ١٩ نزاعاً فقط ونجحت في احتواء ٨ حالات منها ..

ويشير باحثون آخرون إلى أن الفترة من ٤٥ - ١٩٨١ م شهدت ٢٨٢ حالة من انتهاك حدود دولة الأخرى منها ٧٩ حالة لم تعرض

بلى أية منظمة دولية ، ١٢٣ حالة عرضت على الأمم المتحدة ، و ٢٨ حالة عرضت على منظمة الدول الأمريكية ، و ٢٥ عرضت على منظمة الوحدة الأفريقية و ٢٢ حالة عرضت على جامعة الدول العربية و ٥ حالات عرضت على مجلس أوروبا ..

ويذكر أمين عام الأمم المتحدة فى تقريره « خطة السلام » أنه منذ إنشاء الأمم المتحدة عام ١٩٤٥م راح حوالى ٢٠ مليون نسمة ضحية مايزيد على ١٠٠ نزاع كبير شهده العالم ، ووقفت الأمم المتحدة عاجزة عن معالجة الكثير من الأزمات بسبب استعمال حق النقض - ٢٧٩ مرة - فى مجلس الأمن وهذا دليل على الانقسامات التى شهدتها الفترة من ٤٥ - ١٩٩٠م ولتوضيح عمق التغير يمكن الإشارة إلى أن حق النقض لم يستعمل منذ ٣٠ مايو ١٩٩٠م وحتى الآن مطلقاً وإن كان جرى استخدامه بطريقة سلبية أى بالحيلولة دون طرح مشروع القرار للتصويت إذا لم يكن هناك قبول من أى من الدول دائمة العضوية ..

ولقد عرض الأمين العام لمفاهيم حفظ السلام وصنعه وحفظه على النحو التالى :

- صنع السلام Peace Making هو العمل الرامى للتوفيق بين الأطراف المتصارعة لاسيما عن طريق الوسائل السلمية التى ينص عليها الفصل السادس من الميثاق ..

- حفظ السلام Peace - Keeping هو نشر قوات تابعة للأمم المتحدة فى الميدان وذلك يتم عادة بموافقة جميع الأطراف المعنية ،

ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة ، وكثيراً ما ينطوى على اشتراك موظفين مدنيين أيضاً ؛ وحفظ السلام هو سبيل صنع السلام كما هو وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات ..

– بناء السلام Peace - Building وهو العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع ..

– الدبلوماسية الوقائية Preventive Diplomacy هي العمل الرامى إلى منع نشوب المنازعات بين الأطراف أى حل المنازعات قبل نشوب العنف أو اندلاع القتال ..

– إنفاذ السلام Peace-Enforcement وهذه تتم فى حالة الاستناد إلى الفصل السابع من الميثاق باستخدام القوة العسكرية على النحو الموضح فى المواد ٤٢ ، ٤٣ من الميثاق ، وبعبارة أخرى إن هذه الحالة يمكن أن تأخذ إحدى صورتين . الصورة البسيطة تتمثل فى إنفاذ قرار بوقف إطلاق النار لا يلتزم به أطراف النزاع ، أما الصورة الثانية والأكثر عنفاً وهى حالات ردع العدوان وهذه تحتاج لقوات أكبر ومعدات أضخم حتى تستطيع أن تقوم بذلك ..

وسنركز بحثنا هنا على التصورات المرتبطة بعمليات حفظ السلام باعتبارها المهمة الرئيسية التى اضطلعت بها المنظمة الدولية بنجاح معقول . ولاشك أن تغير البيئة الدولية وعلاقات الدول العظمى

بعضها البعض أضفى أهمية على دور الأمم المتحدة فى الاضطلاع بعمليات حفظ السلام ، ومن هنا شهدنا تزايد عدد عمليات الأمم المتحدة وانتشارها فى مختلف مناطق العالم .

ولقد نشطت الأمم المتحدة خلال عام ٩٢ - ١٩٩٣م فى عمليات حفظ السلام والدبلوماسية الوقائية ومن المفيد أن نعرض بإيجاز لأهم ما ذكره الأمين العام للأمم المتحدة فى تقريره المقدم للجمعية العامة فى سبتمبر ١٩٩٣م فى هذا الشأن .

فى مجال الدبلوماسية الوقائية : أرسل الأمين العام بعثات مراقبين إلى :

١ - جنوب أفريقيا وكانت البعثة من المراقبين المدنيين وبموافقة الحكومة لمساعدة سلطات البلد والأطراف المتنازعة فى عملية داخلية محضنة تستهدف الحد من مستوى العنف .

٢ - جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة أرسلت بعثة مراقبين عسكريين وذلك للتواجد على الحدود بينها وبين جمهورية يوغسلافيا الاتحادية (الصرب والجبل الأسود) كتدبير وقائى لمنع نشوب حرب أوسع فى البلقان .

٣ - حالات العمل الوقائى الإنسانى لمواجهة حالات الطوارئ الناتجة عن الجفاف والمجاعات وللتقليل من نزوح السكان .

فى مجال حفظ السلم : وهذه مهمة مبتكرة فى إطار الأمم المتحدة ویتزايد عليها الطلب وكل حالة من حالات النزاع لها طابعها

الفريد ، ومن ثم فإن عمليات حفظ السلم تختلف باختلاف النزاعات ، ولكن هناك شروطاً أساسية لنجاح العملية :

- ١ - ضرورة توافر الإرادة السياسية اللازمة لدى أطراف النزاع.
- ٢ - ضرورة التقيد بالاتفاقات وموافقة الأطراف وتعاونها .
- ٣ - ضرورة عدم استخدام القوة إلا في حدها الأدنى ، وفي حالة الدفاع عن النفس ومع هذا فقد تطورت عمليات حفظ السلام وتم إرسال قوات لمناطق نزاع ليس فيها حكومة مركزية ، وتعرضت تلك القوات للتحدي من قبل جماعات غير نظامية ولكنها مسلحة تسليحاً جيداً كما في الصومال .

وفي محاضرة لماراك جولدنج Marrack Goulding السكرتير العام المساعد لعمليات حفظ السلام ألقاها في المعهد الملكي للشئون الدولية في بريطانيا يوم ٢٠/٥/١٩٩٤ م تحت عنوان United Nations Peace-Keeping; Where is it going ? أوضح أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة قد تزايدت بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة مما يعكس عودة الثقة في المنظمة الدولية ، ففي خلال ٤٣ سنة بلغت عمليات حفظ السلام ١٣ عملية بينما وصلت لنفس العدد خلال السنوات الأربع الأخيرة وأوضح جولدنج شروطاً ستة للقيام بعمليات حفظ السلام وهي :

- ١ - أن تتم بناء على موافقة أطراف النزاع وهذا يعد أهم الشروط .

- ٢ - أن تكون صادرة بقرار من مجلس الأمن .
 - ٣ - أن تكون القوات تحت قيادة الأمين العام للأمم المتحدة .
 - ٤ - أن تتطوع بعض الدول بتقديم القوات .
 - ٥ - أن تمارس القوات مهامها بحياد تام ولا تلجأ إلى استخدام القوة إلا للدفاع عن النفس .
 - ٦ - أن يتم تمويل العمليات من جانب جميع الدول أعضاء المنظمة الدولية وفقاً لإمكاناتها .
- واستطرد جولدنج ذاكرًا بأن عمليات حفظ السلام تركزت في الماضي على منطقة الشرق الأوسط إذ كان بها ١٠ عمليات من ١٣ عملية حفظ السلام ولكن في السنوات الأخيرة (أى بعد ١٩٩٠ م) انتشرت في مختلف مناطق العالم .
- وذكر جولدنج أن أهم تصورات الأمين العام للأمم المتحدة بالنسبة لحفظ السلام تتمثل في :

- ١ - ضرورة توزيع أعباء عمليات حفظ السلام بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي أحياناً تكون أقدر على عملية حفظ سلام في منطقتها كما حدث في قيام الجامعة العربية بحفظ السلام بين الكويت والعراق من ٦١ - ١٩٦٣ م .
- ٢ - ضرورة أن يحدد المجتمع الدولي أولوية بالنسبة للصراعات المختلفة التي يمكن أن يتم فيها إيفاد عمليات حفظ السلام .

٣ - ضرورة إيجاد حل لموضوع إدارة وتمويل عمليات حفظ السلام نظراً لزيادة التكاليف وعدم وجود ميزانية أو مخازن جاهزة لتوفير احتياجات القوات ، وأنه يجب اللجوء إلى مناقصات عالمية لتوفير هذه الاحتياجات عند كل عملية ، ويقترح السكرتير العام أن يتم إنشاء صندوق نقدي Cash Fund لتمويل هذه العمليات ، وأن يتم تحديد تكاليف كل عملية عند اتخاذ القرار السياسى من مجلس الأمن لأى عملية من عمليات حفظ السلام ، وأن يتم إنشاء مخزون احتياطى Reserve Stock للملابس والتجهيزات الأخرى .

٤ - من الضرورى تطوير أهداف عمليات حفظ السلام لتشمل إمكانية مساهمة قوات الأمم المتحدة فى حماية المساعدات الإنسانية التى تقدمها المنظمات الإنسانية ومنظمات الإغاثة كما يحدث فى الصومال ، وهذا يقتضى تغيير قواعد الاشتباك التى تلتزم بها قوات حفظ السلام وكذلك يجب أن تكون هذه القوات أكثر تسليحاً وتجهيزاً .

ثانياً : المنظمات الإقليمية وحفظ السلام :

تناول الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة دور المنظمات الإقليمية وعلاقتها بالأمم المتحدة ، باعتبارها المنظمة الشاملة لجميع دول العالم ، واستهدف الفصل الثامن أن يتم بحث المنازعات فى الإطار الإقليمى قبل أن ترفع للمنظمة الدولية ، وبعبارة أخرى أن يكون للمنظمات والترتيبات الإقليمية دور فى الأمور المتعلقة بحفظ السلام والأمن الدوليين ، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتضافر جهود الأمم

المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في الصومال ، كما يلعب اتحاد أوروبا الغربية وحلف شمال الأطلسي دوراً مع الأمم المتحدة بالنسبة لمشكلة البوسنة والهرسك ، وسعى الأمين العام للأمم المتحدة في تقرير خطة للسلام لإبراز الاهتمام بدور المنظمات الإقليمية .

لقد قامت الفكرة المحورية للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة على أمرين :

(أ) أن تبذل الدول المتنازعة جهودها لتسوية المنازعات فيما بينها في الإطار الإقليمي قبل الالتجاء إلى المنظمة الدولية .

(ب) أن يشجع مجلس الأمن - من جانبه - أطراف النزاع على الالتجاء للمنظمات الإقليمية قبل طرح النزاع أمامه .

ولكن الحرب الباردة لم تساعد في تطوير علاقة المنظمات الإقليمية مع الأمم المتحدة إذ كان مجلس الأمن ذاته مشلولاً نتيجة استخدام الفيتو في هذه الدولة أو تلك من الدول دائمة العضوية ، كما أن الدول الكبرى نتيجة تأييدها لهذا الطرف أو ذاك من أطراف النزاع ، كانت تحرص على طرح النزاع على مجلس الأمن لاستخدام ذلك في الإطار الدعائي ضد خصومها في الحرب الباردة .

ولقد كان من نتائج حرب الخليج وانتهاء الحرب الباردة أن عاد الاهتمام بدور المنظمات الإقليمية وخاصة بعد أن تزايدت أعباء حفظ

السلام ، وبرزت فكرة المشاركة في العبء بين المنظمة الإقليمية والأمم المتحدة ، ولقد دعا عدد من المفكرين والسياسيين إلى تعزيز دور المنظمات الإقليمية في عمليات حفظ السلام لتخفيف العبء المالي والإداري عن الأمم المتحدة .

ولكن معظم المنظمات الإقليمية لم تبلور أو تضع في موائيقها نصوصاً محددة لعمليات حفظ السلام ، فعلى سبيل المثال لا توجد نصوص تعالج القيام بأعمال عسكرية من أى نوع فى ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سواء لمراقبة السلام أو حفظ السلام أو إنقاذ السلام ، كما أن النصوص الخاصة بإنشاء لجنة دفاع للمساعدة فى القضاء على الاستعمار لم تتجسد على أرض الواقع مطلقاً ، ولعل ذلك مرجعه الخبرة غير الطيبة لعملية الأمم المتحدة فى الكونغو عام ١٩٦٠ وتصويرها كأداة فى يد الاستعمار الغربى ، ومع ذلك فإن منظمة الوحدة الإفريقية قامت بمحاولة لإنشاء ثلاث بعثات مراقبة وبعثتين لحفظ السلام ، وبعثات المراقبة كانت على الحدود الجزائرية المغربية عام ١٩٦٣ م وبين أثيوبيا والصومال عام ١٩٦٤ م وفى أزمة الكونغو عام ١٩٦٤ م ، وقد رفضت المحاولات الثلاث من جانب أحد أطراف النزاع ، أما محاولة إنشاء بعثات لحفظ السلام فكانت فى النزاع بين ليبيا وتشاد ، وفى الصراع الدامى فى تشاد ، وقد فشلت تلك البعثات فى مهامها ، نتيجة لانحيازها لأحد طرفى النزاع الداخلى من جانب ، ولقيام ليبيا باحتلال شمال تشاد من ناحية أخرى .

ولكن منظمة الوحدة الإفريقية لم تأسس وسعت لإنشاء آلية لفض المنازعات بين الدول الإفريقية ، لقد أعطت القمة الإفريقية الثامنة والعشرين المنعقدة في داكار في يونيو ١٩٩٢ موافقتها المبدئية على فكرة إنشاء آلية إفريقية لتسوية المنازعات ثم جرى اعتماد الإعلان الخاص بإنشاء الآلية في القمة الإفريقية التاسعة والعشرين التي عقدت في القاهرة في يونيو ١٩٩٣ م وبحث المؤتمر الوزاري في أديس أبابا في نوفمبر ١٩٩٣ م قواعد إجراءات ونظام عمل الآلية ، ثم عقدت القمة المصغرة في القاهرة في ٧ ديسمبر ١٩٩٣ م للإعلان الرسمي عن قيام الآلية ، وهذه القمة المصغرة مكونة من الدول أعضاء مكتب القمة الإفريقية العادية وتعتبر الهيئة المركزية للآلية ، ولا شك أن هذه الآلية نظراً لحدثة قيامها لم تختبر فعاليتها بعد وإن سعت للقيام بدور ما من خلال إرسال قوة مراقبين ١٨٠ عسكرياً و ٢٠ مدنياً إلى بوروندي إثر الانقلاب الذي وقع في أكتوبر ١٩٩٣ م . أما جامعة الدول العربية فقد شكلت قوات أمن عربية لتحل محل القوات البريطانية في الكويت وللمحافظة على استقلالها خلال الفترة من ٦١ - ٦٣ م وقامت بمهمتها بنجاح ، واستمرت تلك القوات في الكويت حتى طلبت الأخيرة سحبها بعد اعتراف العراق بها ، ثم شكلت الجامعة قوات أخرى في لبنان أثناء الحرب الأهلية في منتصف السبعينات ، ولم تستطع الاضطلاع بدور رئيسي وقد تدخلت القوات السورية في لبنان بدعوى متنوعة ، ثم أمكن إضفاء صفة الشرعية العربية عليها ١٩٧٦ م ، وقد قامت الدول المشاركة

فى القوات فى لبنان فى مرحلة لاحقة بسحب قواتها وتركت القوات السورية بمفردها ، كما تدخلت جامعة الدول العربية من خلال بعثة مراقبين عسكريين فى النزاع بين اليمن الشمالى والجنوبى على الحدود عام ١٩٧٢ م وأمكن التوصل لاتفاق بين الطرفين وتسوية الخلاف مما اعتبر نجاحًا لجهود الجامعة العربية .

ولكن الجامعة العربية افتقرت مثل منظمة الوحدة الإفريقية لوجود نصوص واضحة تعالج عمليات حفظ السلام ، وترك الأمر للمعالجة فى كل حالة على حدة وفقا للملابسات السياسية وتوازن القوى الإقليمى بالنسبة لكل حالة .

ثالثًا : الحالات الخاصة AD HOC لحفظ السلام :

أظهرت دراسة عمليات حفظ السلام التى تقوم بها الأمم المتحدة أو التى سعت أو قامت بها بعض المنظمات الإقليمية ، وبخاصة فى مرحلة الحرب الباردة التى كانت تشل وتؤثر فى حرية ومقدرة المنظمة الدولية على إنشاء عمليات حفظ سلام ، نتيجة اعتراض إحدى القوى دائمة العضوية فى مجلس الأمن ، ولعل أبرز نموذج على ذلك اعتراض الاتحاد السوفيتى (السابق) على إنشاء قوة حفظ سلام بين مصر وإسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ م أقول أظهرت الحاجة لإنشاء قوات حفظ سلام ذات طبيعة خاصة أو مؤقتة ويمكن القول إن هناك قوتين ذات طابع خاص تم إنشاؤهما لحفظ السلام فى سيناء .

الأولى : قوات المعاونة الأمريكية فى سيناء U.S Sinai Support Mission وتم إنشاؤها عام ١٩٧٥ م بالاتفاق بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة لتقوم بمهمة قوات الإنذار المبكر لمراقبة ممرى الجدى ومتلا إثر فض الاشتباك الثانى بين مصر وإسرائيل وتم إدماج هذه القوات فى عملية الأمم المتحدة فى سيناء المسماة UNEFII ووافق على ذلك مجلس الأمن بأغلبية ١٣ صوتاً مع مشاركة الصين والعراق فى التصويت .

وقد انتهى عمل يونيف الثانية فى ٢٤ يوليو ١٩٧٩ م بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ورفض الاتحاد السوفيتى الموافقة على تجديد مدة عملها .

الثانية : القوات متعددة الجنسيات واستهدفت مراقبة تنفيذ معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ولعبت الولايات المتحدة الدور الرئيسى فى تكوين هذه القوات ، وشاركت فيها قوات من كل من استراليا - كولومبيا - فيجى - فرنسا - هولندا - نيوزيلنده - النرويج - بريطانيا - أوراىجواى وكندا . وأنيط بهذه القوات مراقبة الحدود بين مصر وإسرائيل وتأمين حرية الملاحة فى مضيق تيران وتحمل كل من مصر وإسرائيل والولايات المتحدة تكلفة تلك القوات .

ولا شك أن هاتين الحالتين الخاصتين لحفظ السلام ليستا الوحيدتين وإنما ركزنا عليهما لاتصالهما بالشرق الأوسط ، وخاصة مصر إذ أن

هناك قوات حفظ سلام تشكلت فى إطار الكومنولث لمراقبة انتقال روديسيا نحو الاستقلال ، وقيام دولة زيمبابوى عام ١٩٨٠ م بعد توقيع اتفاقية لانكستر .

رابعاً : ملاحظات ختامية :

لاشك أن الصفحات القلائل السابقة تقدم لنا عرضاً سريعاً لتصورات الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام إلا أن ثمة نقاطاً جوهرية تستحق أن تحظى بشيء من المناقشة المستفاضة لتكتمل الصورة على نحو أشمل وأدق .

الأولى : إن ميثاق الأمم المتحدة لم يشر على نحو محدد لعمليات حفظ السلام Peace-Keeping بل أن هذا المصطلح ذاته لم يرد فى مواد الميثاق الذى يعرف موضوعين رئيسيين هما تسوية المنازعات بالطرق السلمية فى الفصل السادس وإجراءات القمع والردع المنصوص عليها فى الفصل السابع ، وأن عمليات حفظ السلام نشأت وتطورت بحكم الضرورة وبموجب قرارات من أجهزة الأمم المتحدة ، وهو الأمر الذى دعا الأمين العام الأسبق « داج همرشلد » ليطلق على هذه العمليات بأنها تنتمى إلى فصل جديد يمكن أن يسمى بالفصل السادس والنصف .

الثانية : إن الدافع الرئيسى من وراء عمليات حفظ السلام هو البحث عن وسيلة لوقف الأعمال العدائية وضبط الصراع للحيلولة دون تطوره إلى مواجهة شاملة بين أطرافه ، ومن ثم فإن مهام هذه

القوات تمثلت فى الإشراف على وقف إطلاق النار والحفاظ عليه ، المساعدة فى انسحاب القوات المتحاربة ، إيجاد منطقة عازلة بين الأطراف المتحاربة وأحياناً المساعدة فى تنفيذ اتفاقية حول التسوية النهائية للنزاع ، ولكن بوجه عام يمكن القول بأن هذه المهام تطورت نتيجة للضرورات العملية ، ولذا فقد اختلفت من نزاع لآخر وفقاً لطبيعة وملابسات كل نزاع ، ومن ثم فقد اتسمت مهام تلك القوات بوجه عام بنوع ما من المرونة .

الثالثة : إن عمليات حفظ السلام تقوم أساساً على مكون عسكرى ومعه مكون مدنى وهذا الأخير قد يكون بوليس مدنى أو أفراد مدنيين ، وفى البداية كان العمل يسير على أن تكون قيادة عملية حفظ السلام لمسؤولين عسكريين ، ولكن مع تطور عمليات حفظ السلام واتساعها ، وزيادة المكون المدنى ، وبروز الاعتبارات السياسية بدرجة أكبر ، اتجه الرأى نحو تولي شخصية مدنية مهام المسؤولية العليا لعملية حفظ السلام مع تولي العسكريين لمسؤولية القيادة الميدانية ، وهذا ما حدث فى ناميبيا وفى كمبوديا ، ويحدث الآن فى البوسنة حيث يضطلع أكاشى بمهمة تمثيل الأمين العام للأمم المتحدة والمسئول عن العملية برمتها ..

الرابعة : إن ممارسة قوات حفظ السلام لمهامها تتم أساساً بموافقة أطراف النزاع ، وهذه الموافقة ضرورية لضمان تعاون الأطراف من أجل إنجاح مهمة حفظ السلام ، ولذا فقد درج العمل على استشارة أطراف النزاع حول أماكن تركز قوات حفظ السلام ، وكيفية

ممارستها لعملها ، والدول المشاركة بقوات فيها ، ومن ثم مطالبة الدول المعنية بتقديم كافة التسهيلات التي تساعد قوات حفظ السلام في القيام بعملها على الوجه الأكمل ، وفي نفس الوقت تلتزم قوات حفظ السلام بممارسة مهامها بكامل الحياد دون انحياز أو محاباة لطرف من أطراف النزاع ، وتحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة المتواجدة على أراضيها ..

الخامسة : إن إنشاء قوات حفظ السلام يتم عادة بموجب قرار من مجلس الأمن بصفته جهاز الأمم المتحدة المسئول عن حفظ السلام والأمن ، ومع هذا فإن هناك بعض حالات وإن كانت محدودة تم إنشاؤها بقرار من الجمعية العامة مثل إنشاء قوات الطوارئ الدولية في مصر عام ١٩٥٦م ، وذلك نتيجة حالة الشلل التي أصابت مجلس الأمن لاستخدام الفيتو المزدوج من بريطانيا وفرنسا آنذاك ، ولكن بصفة عامة يمكن القول إنه من الضروري توافر توافق عام في الرأي في إطار الأمم المتحدة لإنشاء مثل هذه القوات وذلك لضمان ثلاثة أمور :

- (أ) وجود تكليف محدد وواضح لقوات حفظ السلام للقيام بمهمتها ، وأن يكون هذا التكليف قابلاً للتنفيذ العملي في ضوء المعطيات المتاحة مثل عدد القوات وأماكن تركزها وتسليحها ..
- (ب) توافر التمويل لعملية حفظ السلام ومسألة التمويل هذه تثير خلافات بين الدول في بعض الأحيان إذا لم تكن موافقة على إنشاء عملية ما ، ولذا فإنها لا تسدد التزاماتها وهذا يعنى عجز هذه

القوات عن القيام بمهامها أو تحمل الدول المساهمة بقوات عبئاً مضاعفاً ، إذ أنه عادة ماتقوم الأمم المتحدة بسداد المستحقات الخاصة بالقوات ومعداتھا للدول المساهمة بها ..

(ج) إمكانية العودة لمجلس الأمن كلما واجهت عملية حفظ السلام صعوبات من قبل أى طرف من الأطراف لاستخدام نفوذه الأدبى لحمل الطرف المتعنت على التعاون مع قوات حفظ السلام ..

السادسة : إن مساهمة الدول بمعدات فى عمليات حفظ السلام تتم على أساس تطوعى من تلك الدول التى تبدى استعدادها ، ثم يقوم الأمين العام للأمم المتحدة بعد التشاور مع هذه الدول ، ومع أطراف النزاع بتشكيل تلك القوات وتحديد العدد المطلوب من كل دولة ونوعية هذه القوات ومهامها وطبيعة تسليحها ، فمثلاً إذا كانت العملية هى إرسال مراقبين فقط Observers ففي هذه الحالة عادة ما يكونون غير مسلحين ، أما إذا كانوا لحفظ الأمن Peace - Keeping فعادة يحملون أسلحة خفيفة تستخدم فقط فى الدفاع عن النفس ، ومع أن القوات تتم على أساس تطوعى من الدول فإنها بمجرد توليها مهامها فإن رئاستها تصبح للأمين العام للأمم المتحدة ، وتلتزم بالخضوع الكامل لتعليماته وعدم تلقيها أية تعليمات خاصة بعملها من الدولة التى تنتمى إليها ، ولقد كان أول استخدام لأفراد عسكريين تابعين للأمم المتحدة عام ١٩٤٧م فى إطار اللجنة القنصلية الخاصة بأندونيسيا ، ثم فى اللجنة الخاصة بالبلقان ، وفى كلتا الحالتين كان العدد صغيراً ، وكانوا يعملوا ضمن وفود وطنية لبلادهم ، وليس

تحت الإشراف المباشر للسكرتير العام ، ولذا لا تعد هاتان العمليتان من عمليات حفظ السلام بالمعنى الدقيق الذى أصبح متعارفاً عليه فيما بعد ، كذلك الأمر بالنسبة لعملية كوريا ، لأنها لم تكن نتيجة تفويض من الأمم المتحدة للقيام بأعمال قمع واستخدام القوة ، كما لم يتم إنشاؤها بموافقة أطراف النزاع ، ولذا فإن أول عملية P.K Operation من الناحية القانونية والدقيقة كانت هي عملية مراقبة الهدنة فى فلسطين عام ١٩٤٨م المسماة الانتسو. UNTSO أما إنشاء أول قوات حفظ السلام P.K. Forces فكان فى قوات الطوارئ الدولية الأولى بين مصر وإسرائيل ، والتي عملت فى الفترة من نوفمبر ١٩٥٦م حتى مايو ١٩٦٧م .

السابعة : إن عمليات حفظ السلام تتم عادة بعد اندلاع العمليات العسكرية ، ومن ثم فإن هدفها مراقبة أو الحيلولة دون تفاقم العمليات العسكرية ، وليس هدفها تسوية النزاع الذى يدخل ضمن عملية صنع السلام P. Making وبناء على ذلك فإن المفترض أن عمليات حفظ السلام ، هي عمليات مؤقتة ومحدودة زمنياً ، تستهدف تهيئة المناخ الملائم لتسوية المشاكل وصنع السلام بمراقبة وقف الأعمال العدائية ثم الإشراف على تنفيذ التسوية النهائية ..

ولكن أحيانا تمتد فترة عمليات حفظ السلام وذلك نتيجة عدم مرونة مواقف الأطراف المتصارعة ، وعدم رغبتها فى التوصل لاتفاق نهائى (كما هو الشأن فى عملية الأمم المتحدة فى قبرص) .

الثامنة : إن الممارسة التقليدية فى عمليات حفظ السلام قامت

على أن تكون مشاركة القوات من دول صغيرة ومحايدة مع استبعاد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ، ولكن مع تطور عمليات حفظ السلام واتساعها وضخامة حجمها ، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، اختفى التحفظ السابق وأصبحت الدول الكبرى تشارك في البداية من الناحية اللوجستية ، Logistics ثم أصبحت تشارك بقوات مباشرة كما في الصومال والبوسنة وأيضاً تتولى مناصب القيادة في هذه العمليات .

التاسعة : تتصل بتشعب طبيعة عمليات حفظ السلام ، فقد قامت في الماضي على أساس مراقبة وقف إطلاق النار ومنع نشوب العمليات العدائية كما في حالة مصر عام ١٩٥٦ م ، فأصبحت تلك العمليات متعددة الأبعاد ، تشمل جوانب عسكرية وسياسية وإدارية ومدنية كما هو الحال في عملية ناميبيا ، وعملية كمبوديا ، وعملية حفظ السلام في أمريكا الوسطى ، كما اضطلعت بمهام إنسانية ، مثل توصيل المعونات ، أو تأمين وصولها كما في حالات الصومال والبوسنة ، هذا فضلاً عن إيفاد بعض العمليات في إطار الدبلوماسية الوقائية لمراقبة الحدود خوفاً من اندلاع أية أعمال عدائية نتيجة توتر كامن ، كما هو الحال في إيفاد مراقبين من الأمم المتحدة في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ..

العاشرة : تتعلق بتنوع دور الأمم المتحدة في الشرق الأوسط إذ أن المنظمة الدولية بعد غزو العراق للكويت ، اضطلعت بدور لا مثيل له في تاريخها ، وهو دور تدمير القدرات العراقية في مجال أسلحة

الدمار الشامل ، وإخضاع العراق لنظام من الرقابة ، والإشراف المستقبلي على صناعتها العسكرية ، كما تولت عملية ترسيم الحدود بين العراق والكويت وأصدر مجلس الأمن قراره ٨٣٣ باعتماد تقرير اللجنة المعنية بترسيم الحدود ، ومن ثم أصبحت المنظمة الدولية ضامنا لترسيم والحدود ، ليس فقط من خلال الإطار او السند القانوني بقرار مجلس الأمن ، وإنما من خلال التواجد المادي لقوات تابعة للأمم المتحدة لمراقبة الحدود بين الدولتين فضلاً عن انشغال المنظمة الدولية بدورها في تنفيذ باقى قرارات مجلس الأمن ، مثل إعادة المسروقات والممتلكات الكويتية وإنشاء لجنة للتعويضات ونحو ذلك ..

خامساً : الأمم المتحدة فى عهد بطرس غالى وما بعده
واجهت المنظمة الدولية فى عهد بطرس غالى مأزقا كبيرا ، تمثلت أبرز معالمه فى استمرار الولايات المتحدة فى عدم الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة الدولية ، عدم ارتياح أمريكا لعملية الإصلاح التى تمت فى الأمم المتحدة ، واستمرار مطالبتها بالمزيد من ذلك ، إخفاق المنظمة الدولية عن معالجة أزمات الصومال والبوسنة وبوروندى ، وتعرضها للكثير من النقد من كافة الجهات ، وخاصة من بعض الدول الإسلامية للعجز أو التباطؤ فى مواجهة الموقف المتدهور ، والإبادة الجماعية التى تعرض لها المسلمون فى البوسنة .. استمرار عدم نجاح الأمم المتحدة فى تحقيق أى تقدم نحو الحل

فى أفغانستان نتيجة تصارع وتضارب مصالح القوى الإقليمية ، وضيق أفق ومطامع الفصائل الأفغانية ، وعدم ديناميكية مبعوث السكرتير العام لشئون أفغانستان ، وزاد الموقف سوءاً بالنسبة للأمين العام الدكتور بطرس غالى بروز حالة من العداء ، أو على الأقل عدم الارتياح بينه وبين السيدة « مادلين أولبريت » المندوبة الدائمة للولايات المتحدة فى المنظمة الدولية ، هذا فضلاً عن موقف مضاد لبطرس غالى من قبل السناتور « روبرت دول » المرشح للرئاسة الأمريكية ، مما جعل مسألة اختيار سكرتير عام ، أو التجديد لبطرس غالى كسكرتير عام تدخل قضايا الصراع أو التنافس بين المرشحين على رئاسة الولايات المتحدة ، أضف إلى ذلك عاملين آخرين ، أولهما نشر الأمم المتحدة لتقرير هيئة الرقابة التابعة لها فى لبنان ، والذى تضمن إثبات قيام القوات الإسرائيلية بأعمال قتل للمدنيين فى مذبحة عرفت باسم مذبحة « قانا » ، ولم ترتح إسرائيل ولا الولايات المتحدة لهذا التصرف الذى أكد إدانة القوات الإسرائيلية ، والعامل الثانى يرجع لشخصية بطرس غالى نفسه كأستاذ جامعى غير معتاد على النقاش والأخذ والعطاء مع معاونيه ومع وفود الدول ، فأدى ذلك لانتشار فكرة أنه فرعون صغير يتعالى على موظفيه ومعاونيه ، ولقد لعبت هذه العوامل دورها فى القضاء على أية آمال لتجديد فترة رئاسة ثانية لبطرس غالى ، واستغل معارضوه تصريحاته عند توليه منصبه بأنه يسعى لفترة واحدة فقط ، واعتبروا تغييره لرأيه دليلاً على عدم ثباته على رأى ، وأنه مجرد متطلع للسلطة والمنصب ،

وفشلت كل المحاولات للرد على تلك الدعاوى والالتهامات ، كما فشلت محاولة الوقوف الإفريقي والدولى الصلب لتجديد فترة ولاية بطرس غالى فى ظل عناد وجمود الموقف الأمريكى ، وصوت مجلس الأمن ١٤ ضد واحد لصالح بطرس غالى ، وانتهت حالة الجمود هذه بانسحاب بطرس غالى واختيار كوفى عنان ، والذي اعتبرته بعض الأوساط الحصان الأسود الذى كانت تراهن عليه الولايات المتحدة منذ البداية وإن لم تعلن عن ذلك ، والواقع أنه قد يكون صحيحا مثل هذا التصور .

ولكن الأهم من ذلك أن كوفى عنان مثل بطرس غالى أكد منذ البداية على ضرورة استقلالية المنظمة الدولية ، وفى نفس الوقت الحرص على التعاون والتفاهم مع جميع الدول الأعضاء وبخاصة الدول الخمس دائمة العضوية ، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة نتيجة لكونها القوة العظمى الوحيدة ، ولكونها أكبر مساهم فى ميزانية المنظمة الدولية

ولعل الفارق الوحيد أو الجوهرى بين بطرس غالى وكوفى عنان هو فى كون الأول سياسى وأكاديمى ، والثانى بيروقراطى نشأ وترعرع فى الأمم المتحدة ، ومن ثم فهو يدرك كافة مشاكلها ، ويعرف أشخاصها ، ويلم بتطورات تاريخها العلمى وليس فقط مجرد دراسة نظرية ، إلا أن هذا فى ذاته له محاذيره ومثالبه كما أن له مزاياه ومحاسنه .

ولكن يبقى السؤال الرئيسى هل ستنجح المنظمة الدولية فى معالجة قضايا الأمن الدولى ؟ . وهل ستنجح فى التنسيق مع المنظمات الإقليمية لمعالجة قضايا الأمن الإقليمى ؟ ، وهل سيكون كوفى عنان أحسن حظاً من بطرس غالى . ، لاشك أن الإجابة على ذلك متروكة للمستقبل ، ولكنها تتوقف أساساً على مدى استعداد القوى الكبرى والقوى الإقليمية ، والقوى المحلية فى مواجهة المشاكل بشجاعة ، والبعد عن إعطاء الأولوية لمصالحها الذاتية وطموحاتها الضيقة ، وهذا مطلب ليس من السهل تحقيقه لأنه يفترض قدرًا كبيرًا من إنكار الذات ، وليس ذلك سمه العلاقات الدولية القائمة على المصالح القومية كقوة محرّكة ودافعة ، بل وحاسمة فى تحديد مواقف الدول وتصرفاتها على الساحة الدولية ..

الفصل الثاني

البيئة الإقليمية للأمن القومي العربي

إذا كان الأمن القومي العربي لا يمكن النظر إليه وتحليله بدقة إذا أغفلنا المنظور الدولي ، وبخاصة في إطار نشاط الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام بصورها المتعددة ، فإنه من البديهي أن يتم تحليل البيئة الإقليمية للأمن القومي العربي ، وبعبارة أخرى أنه من الضروري دراسة وضع دول الجوار الإقليمية للمنطقة العربية للتعرف على تلك الدول ، ومدى تأثيرها على الأمن القومي العربي ، ولاشك أن تأثير العوامل الإقليمية أكثر وأكبر على الأمن العربي بحكم الجوار ، وتداخل وتشابك المصالح السياسية والاقتصادية ، وتفاعل العوامل الثقافية والاجتماعية وما تفرضه على السكان في ديناميكيتهم ونشاطهم وفكرهم وتصوراتهم لأنفسهم ولعلاقاتهم بدول الجوار خوفاً ورهبا أو طمعا وتطلعا .

ونقسم هذا الفصل إلى مبحثين :

المبحث الأول : التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول

الجوار .

المبحث الثاني : نحو منهج للتعامل مع دول الجوار .

المبحث الأول

التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار

بادئ ذي بدء فإنه من الضروري الإشارة إلى أن طبيعة الموقع الاستراتيجي العربي لها انعكاساتها ودلالاتها على الأمن العربي الشامل ، وعلى أمن المناطق أو الأقاليم التي تشكل الوطن العربي من الناحية الجيوستراتيجية ، وهنا تلعب التجمعات الإقليمية غير العربية أثرها الواضح على أمن المنطقة العربية ككل ، وعلى أمن كل إقليم في هذه المنطقة بدرجة أكبر نتيجة للقرب الجغرافي ، وما يتصل به من حركة السكان من ناحية ولأثر الاعتبارات الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية من ناحية أخرى .

التجمعات والترتيبات الإقليمية بين دول الجوار

نظراً للتطورات الجارية في السياسة الدولية في السنوات الأخيرة والتي يشار إليها عادة باسم النظام الدولي الجديد ، الذي هو قيد التبلور والتشكل ، وما لهذا النظام الدولي الجديد من آثار على مختلف المناطق الجغرافية والترتيبات والتجمعات الإقليمية ، فإن التجمعات الإقليمية في دول الجوار العربي مازال تتأثر بهذه الحالة من السيولة السائدة في العلاقات الدولية ، وهذا يجعل من الصعب علينا أن نقدم دراسة شاملة حول هذه الترتيبات وإن كنا نسعى لرصد تلك التجمعات والترتيبات الإقليمية .

(أ) ملاحظات عامة :

١ - على الجبهة الشرقية والشمالية للمنطقة العربية تظهر ترتيبات وتنظيمات إقليمية تربط في معظمها بين إيران وتركيا ، وبعبارة أخرى إن التحدى الإيراني التركي للمنطقة العربية هو تحدٍّ مشترك في جانب منه ومنفرد في جانب آخر .

وتتجلى تلك الترتيبات في مظاهر أربعة تتصل بحركة الدبلوماسية في كل من إيران وتركيا في مواجهة العالم العربى :

أولها : سعى هاتين الدولتين لإنشاء تجمع يضم معهما باكستان باسم منظمة التعاون الاقتصادى ، ECO وقد انضمت له بعد ذلك عدة دول من آسيا الوسطى الإسلامية .

ثانيها : سعى كل من إيران وتركيا أيضا لتحقيق تنسيق ما مع الدول الإسلامية في آسيا الوسطى (السوفيتية سابقا) .

ثالثها : إمكانية المساس بالحقوق والمصالح العربية نتيجة استيلاء إيران على جزيرتى طنب الكبرى والصغرى ، وتنازع الإدارة والسيادة مع دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة « أبو موسى » وسيطرة تركيا على لواء الإسكندرونه السورى الذى أصبح وضعه فى حكم المنسى ، كما تعمل تركيا على السيطرة شبه الكاملة على مياه نهري دجلة والفرات بحجة أنهما نهران تركيان ، وعابران فقط للحدود مع العراق أو سوريا وليسا نهريين دوليين .

رابعها : وأخيرا التنسيق والتعاون ، أحيانا بصورة مباشرة ،

أو غير مباشرة مع إسرائيل في مواجهة أية قوة أو دولة عربية تحقق تقدماً ، يمثل نوعاً من التحدي أو الخطر على أي من هذه الدول الثلاثة في المستقبل ، حدث هذا في مواجهة مصر في الخمسينات وحتى منتصف الستينات ، ومع قيام الجمهورية العربية المتحدة ، وفي مواجهة العراق في غمار حربي الخليج الأولى والثانية دون إعفاء للعراق من مسؤوليته في هذين الحرين .

٢ - أما على الجبهة الغربية لحدود المشرق العربي ، قد برز ما يمكن أن نسميه بالتحدي الإسرائيلي ، وهو من أكبر التحديات للأمن القومي العربي شأنًا ، وأكثرها خطراً بل أنه في المنطق العربي التقليدي ، كان مصدر التهديد الرئيسي ، ولن نغوص في أعماق التاريخ القديم أو الحديث وإنما فقط سنكتفي بالإشارة إلى أربعة أمور ذات طبيعة عامة :

الأول : التطور الإسرائيلي المتصل بالبنية الأساسية من حيث شبكة الطرق والصناعة المتطورة ، والزراعة التي تستخدم أحدث مبتكرات التكنولوجيا ، لتوفير المياه وزيادة الإنتاج والسعي لزيادة السكان من خلال الهجرات اليهودية المتعاقبة من روسيا وأوروبا الشرقية وأثيوبيا واليمن ، فضلاً عن الهجرات الأولى من أوروبا بشطريها ومن العالم العربي .

الثاني : التطور التكنولوجي الإسرائيلي المرتبط بالسياسات الدفاعية .. والتي منها مشروع الدفاع العالمي ضد الصواريخ الباليستية GPS ، وهو يتصل بمبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية

SDI، ومشروع الصاروخ أرو ARROW المضاد للصواريخ ، بل وسعى إسرائيل للحصول على أنظمة الصواريخ المضاد للصواريخ الباليستكية مثل نظام SH - OI من روسيا والجمهوريات السوفيتية السابقة .

الثالث : ترتيبات التعاون الاستراتيجي بين كل من إسرائيل والولايات المتحدة منذ مذكرة التعاون الاستراتيجي التي وقعت عام ١٩٨١ م ، ومذكرة التفاهم للتعاون الاستراتيجي التي وقعت عام ١٩٨٣ م ، ومذكرة التعاون الاستراتيجي الموقعة عام ١٩٨٨ م ، وهذه المذكرات وغيرها تضع الأطر لمجالات التعاون بين إسرائيل والولايات المتحدة ، والذي من شأنه جعل إسرائيل مركزاً متقدماً للتطور التكنولوجي ، يستفيد بما وصلت إليه التكنولوجيا الأمريكية في أعلى مراحلها وبخاصة في المجال العسكري والأمني .

الرابع : يتمثل في حركة الدبلوماسية الإسرائيلية في الالتفاف على أو اختراق أي تجمع يحيط بالعالم العربي ، ومن نموذج ذلك التعامل الإسرائيلي مع أثيوبيا في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي ، وفي عهد منجستو الشيوعي ، ومع النظام الثوري في أريتريا بقيادة أسياسي أفورقي ، ومع دول شرق أفريقيا ، وأيضاً مع إيران الشاه والخميني بصورة متعددة بعضها من خلال الأجهزة الأمنية ومع تركيا في ظل عهود مختلفة ، ومع اليونان وأسبانيا والفاتيكان ، وكانت هذه الدول تقليدياً وثيقة الصلة بالعالم العربي ، ومحدودة الصلة بإسرائيل لاعتبارات تاريخية وسياسية ودينية ، وبعبارة أخرى

إن حركة الدبلوماسية الإسرائيلية تعمل بدأب لتعزيز صلاتها بمناطق التحديات للعالم العربى أو بمناطق التهديد المحتمل للأمن القومى العربى .

(ب) الترتيبات على الجبهتين الشرقية والشمالية :

تتصل هذ الترتيبات - كما أسلفنا القول - بحركة دولتى الجوار أى إيران وتركيا فى مواجهة العالم العربى ، ولاشك أن هذه الحركة لها جوانبها التنظيمية المشتركة والتى تتمثل فى منظمة التعاون الاقتصادى ، ECO ، ولها جوانبها غير التنظيمية أى حركة العلاقات الثنائية بين أى من الدولتين - إيران وتركيا - ، وبين الدول المجاورة لها من المنطقة العربية أو من منطقة آسيا الوسطى ، ومن ثم نتناول هنا تقديم نبذة عن منظمة التعاون الاقتصادى ثم نتقل إلى حركة الدبلوماسية الإيرانية والدبلوماسية التركية فى مواجهة دول الجوار على جانبيهما .

أولا : منظمة التعاون الاقتصادى :

يرجع سعى كل من باكستان وإيران وتركيا لتنسيق وتطوير التعاون فيما بينها إلى تاريخ طويل ، يكفى أن نشير إلى عضوية هذه الدول فى حلف بغداد الذى أنشئ عام ١٩٥٥ م ، وتغير اسمه إلى « الحلف المركزى » بعد ثورة العراق عام ١٩٥٨ م ، مع ارتباط ذلك التحالف بكونه حلقة فى الاستراتيجية العالمية الغربية لمحاصرة الاتحاد السوفيتى السابق ، والتأثير على التطورات السياسية والاقتصادية فى العالم

العربي الذي كان يموج آنذاك بثورة قومية وتوجهات وحدوية سياسية واقتصادية .

ومع انتهاء الحلف المركزي وتغيير ظروف السياسة الدولية في الستينات سعت الدول الثلاث لتعزيز أواصر العلاقات فيما بينها فكونت غلام ١٩٦٤ م ، منظمه التعاون الإقليمي للتنمية RCD والتي تطورت بعد ذلك بعقد اتفاقية أزمير في ١٢ مارس عام ١٩٧٧ م ، والتي أنشئت بموجبها منظمة التعاون الاقتصادي ECD بين الدول الثلاث ، إلا أن هذه المنظمة تجمد نشاطها منذ قيام ثورة الخميني في إيران عام ١٩٧٩ م ، وعندما تولى هاشمي رافسنجاني السلطة في إيران سعى لإحياء المنظمة المذكورة وبالفعل عقد اجتماع وزاري في إسلام آباد في ١٨ يونية ١٩٩٠ م ، أسفر عن تعديل اتفاقية أزمير ، وتنشيط التجمع بين الدول الثلاث المعروف باسم منظمة التعاون الاقتصادي ECD برفع مستوى اجتماعاتها للمستوى الوزاري ، وقد عقدت هذه المنظمة عدة اجتماعات وزارية ، إلا أن إيران سعت لتطويرها بدرجة أكبر ، ودعت لعقد اجتماع على مستوى القمة لقادة الدول الثلاث المؤسسة لتلك المنظمة ، وهو ما تحقق في طهران في ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٩٢ كما عملت على جذب دول آسيا الوسطى الإسلامية إليها حيث تم في الاجتماع المذكور قبول عضوية أذربيجان وتركمنستان ، وأوزبكستان ، وطاجيكستان ، وقرغيزستان ، ثم انضمت كازاخستان لعضوية المنظمة بعد ذلك ، إلا أن هذه الموافقة السياسية على الانضمام ،

والتي تحققت في القمة الثمانية لطهران اقتضت إحداث تغيير قانوني في اتفاقية أزمير حتى تسمح بانضمام تلك الدول الجديدة من الناحية الفعلية والقانونية ، وهو ما استلزم عقد اجتماع وزاري استثنائي لدول المنظمة في إسلام آباد يوم ٢٨ نوفمبر ١٩٩٢ م وتم فيه إقرار تعديل الاتفاقية لتسمح بضم أعضاء جدد وبإجراءات مبسطة تتمثل في مجرد التقدم بطلب للانضمام ، وموافقة الدول الأعضاء عليه بالإجماع ، ثم توقيع وثيقة الانضمام وكانت الإجراءات الأصلية تشترط ضرورة أن يقوم العضو بعقد اتفاقية مع كل من الدول الأعضاء ، ولا يتم انضمامه إلا بعد أن تقوم الجهات الدستورية للدول بالتصديق على تلك الاتفاقيات ، مما كان يجعل الانضمام يحتاج لفترة طويلة وربما لسنوات ، وقد أصبحت عضوية المنظمة في اجتماع إسلام آباد ٩ دول ، واتفق على أن توقع طاجكستان على وثيقة الانضمام في مقر سكرتارية المنظمة في طهران في وقت لاحق إذ أن وزير خارجيتها لم يتمكن من المشاركة في مؤتمر إسلام آباد .

وعقدت منظمة التعاون الاقتصادي بتشكيلها الجديد مؤتمرها الوزاري الأول في مدينة كويتا في إقليم بلوشستان في باكستان يومي ٦ - ٧ فبراير ١٩٩٣ م بمشاركة أعضائها العشرة وهي الدول المؤسسة الأصلية : إيران - باكستان - تركيا والدول المنضمة وهي : أذربيجان - تركمنستان - أوزبكستان - طاجكستان - قيرجستان - كازاخستان - أفغانستان .

واعتمدت تلك الدول ما أطلق عليه خطة عمل كويتا لمنظمة التعاون الاقتصادي QUETTA PLAN OF ACTION FOR ECO ولسنا بصدد الدراسة التفصيلية لنشاط المنظمة أو حتى لخطة كويتا ، وإنما ما يهمنا هو البعد السياسى والاقتصادى العام لهذا التجمع ، وانعكاساته على الأمن القومى العربى عامة والمصرى خاصة ، ومن ثم نسوق فيما يلى بعض الملاحظات المتصلة بتطور هذا التنظيم :

الأولى : إن دراسة وثائق اجتماعات منظمة التعاون الاقتصادى سواء تلك الصادرة عقب الاجتماع الوزارى التمهيدى فى ٥ - ٦ فبراير ١٩٩٢ م ، أو فى قمة طهران ١٦ - ١٧ فبراير ١٩٩٢ م ، أو فى خطة عمل كويتا فى ٦ - ٧ فبراير ١٩٩٣ م ، تظهر أن هذه الدول أعطت أهمية كبرى لتعزيز العلاقات الاقتصادية فيما بينها فعلى سبيل المثال :

١ - إن اتفاقية أزمير وتعديل إسلام أباد فى ١٨ يونية ١٩٩٠ م ، جعل من أهداف المنظمة إقامة تعاون اقتصادى وفنى وثقافى ، وتناولت الاتفاقية سرد المجالات التفصيلية التى تتنوع ما بين السياحة والبريد والطرق والنقل البحرى إلى الاستثمار ، والتخفيضات الجمركية إلى التعاون فى مجال الشباب والرياضة ، والنشاط الإعلامى إلى الموافقة على إنشاء مؤسسة للعلوم يكون مقرها إسلام أباد .

٢ - طالب الاجتماع الوزارى التمهيدى بضرورة التعجيل بإنشاء بنك للاستثمار والتنمية ، وشركات للملاحة ، والاتفاق

على تخفيضات جمركية بنسبة ١٠٪ على قوائم تضم ١٠٠ سلعة ، والاتفاق على إعطاء أولوية لمشروعات السكك الحديدية والطرق والاتصالات بين بلدان المنظمة .

٣ - كررت خطة عمل كويتا نفس المفاهيم والمجالات التي تناولتها الاتفاقيات السابقة وإن كرست اهتمامًا للمشكلة الرئيسية المتمثلة في انعدام أو ضعف الاتصالات وحركة الطرق والنقل بين الدول بعضها البعض ، وبخاصة دول آسيا الوسطى مع الدول المؤسسة للمنظمة ولذلك تقرر عقد اجتماع لوزراء النقل للدول العشر الأعضاء في مدينة ألماتا (كازاخستان) في أكتوبر ١٩٩٣ م .

الثانية : إنه مع الإقرار بأن أساس ودوافع التحرك اعتبارات اقتصادية كما هو واضح من تسمية المنظمة وخطة عملها إلا أنه لا يمكن استبعاد الاعتبار السياسية التي تسعى كل دولة وبخاصة من الدول المؤسسة الثلاث إلى تحقيقها ، فإيران في توجهها البراجماتي وسعيها للخروج من العزلة التي فرضت عليها ، حرصت على تنشيط منظمة بدأت فكرتها في عهد الشاه ولها جذورها التي ارتبطت بتوجهات وانتماءات نحو الغرب من قبل الدول المؤسسة في مرحلة تاريخية سابقة ، وتركيا التي تعتبر نفسها بمثابة قلعة التنوير والعلمانية في العالم الإسلامي المحيط مباشرة بالمنطقة العربية والمرتبطة بالاستراتيجية الغربية سعت أيضا لاستمداد عنصر قوة لها في مواجهة دول المجموعة الأوروبية التي رفضت

حتى الآن ، لعوامل عدة منها كون تركيا من نسيج حضارى مختلف ومنها أيضا - تأثير اليونان ، لعدائها التقليدى لتركيا ، والذى زادت مشكلة قبرص من حدته ، انضمامها لعضوية السوق الأوربية المشتركة ، أما باكستان والتى أصبحت مع بداية التسعينات تواجه أزمة فى العلاقات مع الولايات المتحدة إثر انتهاء الحرب الباردة ضعف الصراع الدولى حول أفغانستان ، مع استمرار التنافس والتوتر فى علاقاتها مع الهند ، كانت بحاجة إلى عنصر إضافى يساعدها فى الظروف الدولية الجديدة ، ومن ثم تلاقت إرادة الدول الثلاث مع اختلاف دوافع كل منها فى أهمية تنشيط تلك المنظمة بل وتوسيع عضويتها لتضم الدول الإسلامية فى آسيا الوسطى .

الثالثة : إن عنصر التنافس بين الدول المؤسسة الثلاث لم يختف تماما حتى فى ظل إنشاء المنظمة الجديدة ، فقد سعت إيران لإنشاء منظمة بحر قزوين ، والتى ضمت فى عضويتها إيران وأذربيجان وتركمنستان وكازاخستان وروسيا الاتحادية ، وجعلت مركزها طهران ولم تضم تركيا لعضويتها ، ومن المتصور أن هذا التحرك الإيراني والذى تم عشية ختام قمة طهران جاء ردًا على مبادرة تركية بإنشاء منظمة البحر الأسود من الدول المحيطة بذلك البحر ، ولم توجه الدعوة لإيران للمشاركة فيها ، أما باكستان فقد كانت حريصة على أن تحصل من هذا التنظيم على تأييد لمواقفها إزاء الهند

وبخاصة مشكلة كشمير ، وقد أكدت قمة طهران على ضرورة مراعاة حقوق الإنسان في كشمير وضرورة حل المشكلة في أسرع وقت .

الرابعة : إنه لو قدر لهذه المنظمة أن تنجح في تعزيز أواصر التعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي بين دولها فإننا سنكون أمام تكتل دولي هام مكون من حوالي ٣٠٠ مليون نسمة .

وتغطي مساحته ٦,٠٠٠,٠٠٠ (ستة مليون) كيلو متر مربع ، ويتمتع بإمكانيات اقتصادية وتكنولوجية ضخمة ، ولعله مما يذكر أن أوزبكستان تنتج ٢٠ مليون طن من الحبوب الغذائية ، وعدد سكانها ٢٠ مليون نسمة في حين أن باكستان تنتج ١٥ مليون طن من الحبوب الغذائية وعدد سكانها ١١٠ مليون ، كما أن أوزبكستان تنتج ٧٠٪ من القطن الذي كان ينتجه الاتحاد السوفيتي السابق ، وكازاخستان بها إمكانيات ضخمة من البترول والغاز الطبيعي لم تستكشف بصورة كاملة حتى الآن ، وتسعى الشركات الأمريكية لاستغلالها ، كذلك الحال بالنسبة لتركمنستان ، هذا فضلاً عن الإنتاج والإمكانيات البترولية المعروفة لدى إيران .

أما باكستان وتركيا وإيران فلديها قاعدة صناعية وتكنولوجية متطورة بدرجة كبيرة ، ولدى كازاخستان قاعدة تكنولوجية متقدمة إذ أنها إحدى الدول القلائل التي كان متاحاً لها التطور النووي في إطار الاتحاد السوفيتي السابق .

ثانيًا : التنافس الإيراني التركي في دول آسيا الوسطى الإسلامية :

لقد كان من دوافع التدخل السوفيتي في أفغانستان عام ١٩٧٩ م ، حماية ما يمكن أن يسمى بالبطن BELLY السوفيتي المتمثل في جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية من نفوذ إيران وباكستان خاصة ، ومن تأثيرات الفكر الإسلامي بصفة عامة ، إلا أن هذا التدخل ساعد في استنزاف الموارد السوفيتية ، واعتبر بدوره عاملاً من عوامل إظهار الضعف السوفيتي ، ولعبت باكستان دور المعبر وخط المواجهة الأمامي للعالم الغربي وبخاصة الأمريكي في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق ، ومن ثم فإن انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور الدول الإسلامية في آسيا الوسطى يمكن أن يدل من حيث التحليل المنطقي ، على أنه ساعد على تطور وتنشيط منظمة التعاون الاقتصادي في شكلها الجديد كمنظمة تضم عشر دول ، كما يمكن أن يقودنا إلى تصور ما يمكن أن تواجهه هذه المنظمة من تنافس بين أعضائها قد يؤدي إلى بلورة صيغة معينة من التعايش ، فتستمر المنظمة وقد تقوى على نحو ما يحدث مع السوق الأوروبية المشتركة ، وقد يؤدي التنافس إلى التصارع فتنهار المنظمة ، على نحو ما يحدث في معظم التجمعات المماثلة بين الدول العربية ، ومن ثم يتحول هذا التعاون ، في إطار ما أصبح يطلق عليه بالحزام الإسلامي ، إلى أمل أكثر من كونه حقيقة وهناك من العوامل الكامنة التي يمكن أن تدفع لهذا الاتجاه أو ذاك ، كما أن القوى السياسية

الدولية لها مصالح تتفق حيناً وتختلف حيناً آخر إزاء مثل هذا التجمع وإزاء الدول الرئيسية المكونة له .

ولقد سعت إيران للتأثير على توجهات دول آسيا الوسطى مستندة إلى الأصول الفارسية في دولة طاجيكستان ، الروابط المذهبية مع أذربيجان ، الحرص على توثيق العلاقات التكنولوجية مع كازاخستان ، وبنفس الروح عملت تركيا على تعزيز علاقاتها مع تلك الجمهوريات ، والتي لها أصول تركية وتتحدث لغة أقرب للغة التركية (عدا طاجيكستان) . وما تزال الدولتان تتنافسان فيما بينهما في تلك الجمهوريات ، ولقد عملت إيران من أجل تسوية الصراع بين أذربيجان وأرمينيا وأخفقت بل اتهمتها أذربيجان بالتحيز لأرمينيا ، وقامت تركيا بإصدار تهديدات لأرمينيا عندما تحول ميزان القوى ضد أذربيجان .

ثالثاً : التنافس الإيراني التركي على الجانب العربي :

إذا كان التنافس الإيراني التركي على جبهة دول آسيا الوسطى استهدف جذب هذه الدولة أو تلك لصالح أي منهما من جانب ، ولصالح منظمة التعاون الاقتصادي من جانب آخر ، فإن التنافس الإيراني التركي في مواجهة العالم العربي له قاسم مشترك هو الضغط على الدول العربية .

يتجلى ذلك في موقف كل من الدولتين إزاء حرب الخليج الثانية ففي حين وقفت تركيا في موقع متقدم مع الدول المتحالفة لتحرير

الكويت ضد الغزو العراقي ، ثم قدمت القواعد العسكرية لفرض منطقة محظورة على الطيران العراقي في شمال خط عرض ٣٦ درجة ، فإن إيران اتخذت موقفاً وسطاً ، فأدانت الغزو العراقي ونددت بالتحالف المضاد للعراق من ناحية أخرى ، وسعت للاستفادة من الظروف الجديدة لتسوية المشاكل المرتبطة بحرب الخليج الأولى مع العراق مثل الأسرى وتقسيم شط العرب ونحو ذلك بما حقق المصالح الإيرانية ، وأفقد العراق كافة دعاواه التي طرحها تبريراً لحرب الثماني سنوات ضد إيران من ناحية ثانية ، وحثت الشيعة في جنوب العراق على التمرد ضد نظام بغداد ، وقدمت الملجأ والغوث للأكراد في شمال العراق دون أن تتدخل عسكرياً لصالح أى من الشيعة أو الأكراد من ناحية ثالثة ..

وفي نفس الوقت استمرت إيران في اتباع سياسة الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي لكي تتباطأ في تنفيذ إعلان دمشق ، والذي كان يضع نواة لأمن الخليج في إطار من الأمن العربي الشامل ، وصعدت من ضغوطها ضد الإمارات فيما يتعلق بجزيرة « أبو موسى » ، وحولت إحداث خلخلة في وحدة الموقف بين دول الخليج من خلال علاقاتها مع قطر ، وإلى حد ما مع البحرين وعمان وفقاً لمصالح وتطلعات كل دولة في المنطقة . هذا لا يعنى خضوع تلك الدول للضغوط الإيرانية وإنما قصدنا الإشارة لعملية التفاعل السياسي الإقليمي في التعامل بين دول منطقة الخليج وإيران ، وهذه أمور معروفة تماماً في مجال السياسة الدولية .

أما تركيا فقد اتبعت منهجًا مختلفًا إذ ضغطت على العراق مستخدمة ورقة الأكراد من ناحية ، وضغطت اقتصاديًا على سوريا والعراق من خلال قراراتها الانفرادية الخاصة بمياه دجله والفرات من ناحية ثانية ، ومارست ضغوطها على باقي دول الخليج من خلال التلويح بأنها ستتهى عقد تأجير القاعدة العسكرية في جنوب تركيا التي تستخدمها القوات الحليفة الغربية لرصد تحركات النظام العراقي ، ولفرض المنطقة المحرمة على الطيران وكان من ذلك إشارة لدول الخليج بضرورة تقديم مساعدات مالية سخية لتركيا لتعويضها عن خسائرها من وقف ضخ النفط العراقي عبر الأنبوب الذي يمر بالأراضي التركية من ناحية ثالثة ، وإذا كانت الضغوط الإيرانية ضد الدول العربية حققت بعض المكاسب فإن الضغوط التركية حققت مكاسب مشابهة وأكدت كل من الدولتين قوتها في مواجهة عالم عربي ضعيف وممزق الأوصال .

(ج) الترتيبات الإقليمية في القرن الإفريقي :

ونعرض هنا لبعض ملامح التطورات في القرن الإفريقي وأثر ذلك على الأمن القومي العربي عامة والمصري خاصة .

١ - طبيعة الأوضاع في القرن الإفريقي :

لم يتبلور تجمع محدد في القرن الإفريقي له مدلولات سياسية إذ أن تجمع الإيجاد والذي يضم دول القرن الإفريقي وبعض الدول المجاورة لها لم يأخذ أبعادًا سياسية ، واقتصر على الدعوة لمواجهة

التصحّر والجفاف ومحاولات محدودة للمساعدة في حل مشكلة الصومال أو مشكلة جنوب السودان ، ولعل مرجع عدم تبلور ترتيب معين هو التصارع المستمر بين دول القرن الإفريقي ضد بعضها البعض إلا أن التطورات السياسية الأخيرة اتصالاً بمحاولة ترتيب الأوضاع في الصومال بعد تدخل الأمم المتحدة من أجل الوصول لمصالحة وطنية ، وفي أثيوبيا بعد سقوط نظام منجستو واستقلال أريتريا جعلت بعض الدعوات تظهر مطالبة بتبلور تنظيم ما للقرن الإفريقي ، يتطرق بعض دعاة ليطلبوا بتوحيد دول القرن في إطار فدرالى أو كونفدرالى ، ويتواضع البعض ليطلبوا بتجمع على غرار التجمعات الاقتصادية والسياسية ، مثل تجمع مجلس التعاون الخليجي أو منظمة التعاون الاقتصادي ونحو ذلك .

يذهب البعض إلى أن هضبة أثيوبيا هي منبع الخير على وادي النيل وسهول الصومال وجيبوتي ، إذ تسقط عليها الأمطار ، والتي ينبع منها النيل الأزرق الذي يمثل ٨٠٪ من موارد المياه لنهر النيل ، وفي نفس الوقت يذهب بعض الباحثين إلى أن أثيوبيا رغم ما لديها من خيرات ، ومصادر كامنة فإنها عانت من المجاعات والصراعات طوال معظم تاريخها الحديث نتيجة لعدة عوامل منها :

١ - أنها دولة مسيحية تساندها القوى الأوربية للحفاظ على هذا الطابع الدينى لديها في حين أن أغليبتها الحقيقية مسلمة ، ولها تاريخ طويل مع الحضارة الإسلامية ومحاطة بدول إسلامية ، وكان في تنصيب هيلاسلاسى بمساندة بريطانيا ضد الإمبراطور المسلم

ليج أياسو واغتيال الأخير فى سجنه عام ١٩٣٦ م دليل إضافى يؤكد حرص الغرب فى الإبقاء على هذه الدولة لاعتبارات استراتيجية ، منها الحيلولة دون توحيد هذه المنطقة أو تعزيز صلاتها بالعالم العربى ، وتحويل البحر الأحمر إلى بحر عربى .

٢ - النظام الإقطاعى الذى ساد فيها فى عهد هيلاسلاسى ، والنظام الشيوعى فى عهد منجستو ، وكلا النظامين كان خاضعاً لسيطرة الأمهرية ويعمد إلى اضطهاد السلالات الأخرى ، ومنها التيجراى والأريتيرين .

٣ - الصراع السياسى مع دول الجوار الصومال وجيبوتى من أجل توسيع السيطرة القومية لأثيوبيا ، وتبادل هذه الدول الثلاث أعمال التخريب والتدخل فى شئون بعضها البعض أدى إلى هجرات للسكان ، وبرز الحركات الانفصالية والانقسامات العرقية ، وكانت محصلة ذلك كله التخلف الاقتصادى ، وعدم الاستقرار السياسى فى منطقة القرن الإفريقى بأسره .

وتعانى الصومال من مشاكل مشابهة ، إلى حد ما ، لتلك التى تواجه أثيوبيا سواء بالنسبة لتنوع الارتباط السياسى ما بين التعامل مع المعسكر الاشتراكى حتى عام ١٩٧٧ م ثم تحولها إلى المعسكر الغربى ، ومنح قاعدة للولايات المتحدة فى بربرة ، وسيطرة الحكم الاستبدادى الفردى فى ظل سياد برى ، والصراع القبلى الذى أدى إلى تفكك الدولة بعد سقوطه ، وحتى تدخل الأمم المتحدة والولايات المتحدة فى الصومال عام ١٩٩٢ م ، وأخيراً المطامع نحو تحقيق

القومية الكبرى بضم المناطق الصومالية الخمس وهى الصومال
الإنجليزى - والإيطالى - والفرنسى (جيبوتى) والأوجادين
والأجزاء المتنازع عليها مع كينيا فى وحدة واحدة .

وتبقى جيبوتى وهى تعج بصراعات قبلية وإن كانت تتسم
باستقرار نسبي .

وأخيرا أرتيريا التى حققت استقلالها بعد نضال استمر أكثر من
ثلاثين عاماً وهى تتمتع بموقع استراتيجى بالغ الأهمية . ونحت سياسيا
نفس المنحى الأثيوبى لاعتبارات عديدة .

ويمكن أن نسوق بعض الاعتبارات التى تجعل للقرن الإفريقى
أهميه خاصة وأبرز هذه الاعتبارات مايلى :

١ - الموقع الحيوى للقرن الإفريقى وامتداداته على الساحل
الأريتري وجيبوتى والصومال والسودان كمرر لحركة التجارة بين
أوربا والشرق الأقصى .

٢ - ارتباط البحر الأحمر بحركة التجارة فى ميناء إيلات ،
والخوف من تحوله إلى بحيرة عربية ، وما يعكسه ذلك من أثر على
الأمن القومى الإسرائيلى ، ومن ثم تهتم كل من الولايات المتحدة
وإسرائيل بالحفاظ على أثيوبيا كدولة مسيحية يمكن استغلال
أو الاستفادة سياسياً من اختلاف عقيدتها الدينية عن الدول المجاورة
لها عند الاقتضاء .

٣ - أهمية التحكم فى أعالي الأنهار فى هضبة أثيوبيا ، وأثر ذلك

على الصومال وجيبوتي ومصر والسودان إذ أن مياه الصومال وجيبوتي تأتي من الهضبة الأثيوبية والتي هي أيضا مصدر مياه النيل وبخاصة في موسم الفيضان .

٢ - أثر الترتيبات في القرن الإفريقي

على الأمن القومي المصري :

يمكن القول بأن هناك عدة مشروعات ، أو تصورات حول مستقبل القرن الإفريقي أول هذه المشروعات ما يتردد عن تصور أمريكي إسرائيلي ، والواقع أن لكل من الدولتين تصورها الخاص بها ، فالتصور الأمريكي هو في إطار الاستراتيجية العالمية الشاملة للولايات المتحدة ، أم الموقف الإسرائيلي فهو في إطار الاستراتيجية الإقليمية لإسرائيل كدولة تهتم بما يمس أمنها ووجودها مباشرة ، وخاصة بعد حرب ١٩٧٣ م ، عندما كاد مدخل البحر الأحمر من ناحية باب المندب أن يغلق في وجه الملاحة الإسرائيلية .

أما التصور الثالث فهو يرتبط بالتفكير السوداني الحالي في ظل الحكومة الإسلامية والتي لعبت دوراً في التأثير على التطورات الراهنة في أثيوبيا وأريتريا والصومال من خلال العلاقات والاتصالات مع الجبهات التي كانت ضد منجستو وسياد بري ، ومن ثم فهي تسعى لجني ثمار نجاحها هذا بمشروع إسلامي وتغلفه بأنه يسعى لاستغلال الصحوة الإسلامية في دول القرن الإفريقي ، وتركز على ما تسميه بتداخل العنصر البشري والطبيعي بين دول المنطقة بعضها

البعض ، وأن هذا يدعو للتنسيق بين شعوب القرن الإفريقي من أجل إنشاء نظام أمنى مشترك وتعاون اقتصادى يمكن أن يحول القرن من مركز لهجرة السكان وحركتهم بين الدول المختلفة فى المنطقة ، ومن ثم بروز الصراع فيما بينها إلى كيان موحد مع الإقرار بالخصائص المتميزة لكل منها ، والتنوع الثقافى واللغوى والدينى . أما التصور المصرى فهو بلاشك يستند إلى عوامل تاريخية واعتبارات استراتيجية واقتصادية ، فمن الناحية التاريخية كانت لهذه المنطقة علاقات مع مصر وما يقال عن صلات مصرية مع بلاد بونت مسألة معروفة .

وأما الناحية الاستراتيجية فمرجعها تحكم هذا القرن الإفريقي فى البحر الأحمر والساحل المصرى على البحر الأحمر يعد من أطول السواحل للدول المطلة على هذا البحر كما أن للقرن الإفريقي ارتباطه بأمن الخليج ، كما أن مصر التى هى إحدى القوى ذات الاهتمام الخاص ويهمها عدم سيطرة قوة معادية لها على هذه المنطقة ومن هنا الحساسية المستمرة فى العلاقة المصرية الأثيوبية والعلاقة المصرية الصومالية ، وبالنسبة للناحية الاقتصادية فهى ترجع إلى أن مياه النيل يأتى الشطر الأعظم منها من الهضبة الأثيوبية ، وكذلك فإن المحافظة على علاقات مع أثيوبيا حتى فى أصعب الفترات ، كانت هدفاً رئيسياً من أهداف الدبلوماسية المصرية ، وتمثل الزيارة الخاطفة للرئيس حسنى مبارك لأريتريا للتهنئة بالاستقلال عملاً دبلوماسياً بارعاً وذكياً لبناء علاقات وثيقة مع هذه الدولة .

المبحث الثانى

نحو منهج للتعامل مع دول الجوار

إن الحديث عن استراتيجية عربية لمواجهة التحديات الإقليمية يستلزم النظر للمشكلة فى إطارها الشامل من أبعاد ثلاثة وهى « السلام والأمن والتعاون » ، وهذه الأبعاد الثلاثة ليست تعبيرات صياغية أو إنشائية ، بل هى فى أحد التصورات مثل الأساس لبناء النظام الدولى الجديد ، الذى بدأ فى التبلور منذ بداية عقد التسعينات ، ويؤرخ له نائب وزير الخارجية السوفيتى الأسبق ، والسكرتير العام المساعد للأمم المتحدة « فيلاديمير بتروفسكى » بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١ / ٤٤ المعنون « تعزيز السلام والأمن الدوليين ، والتعاون الدولى فى جميع جوانبه وفقاً لميثاق الأمم المتحدة » ، وقد طرحت فكرة القرار المذكور من قبل الاتحاد السوفيتى السابق ، وأدخلت عليه الولايات المتحدة تعديلات جوهرية ليصبح مشروعاً أمريكياً سوفيتياً ، وانضمت لتبنيه أكثر من ٤١ دولة ، واعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء فى ١٥ نوفمبر ١٩٨٩ .

بماذا توحى لنا هذه التعبيرات الثلاثة فى التعامل مع التحديات الإقليمية المحيطة بالأمة العربية ؟ وماذا عساه أن يكون رد الفعل العربى عامة والمصرى خاصة باعتبار أن مصر هى القوة الدافعة والأكثر وعياً بحقائق الأوضاع السياسية والاقتصادية فى المجال

الدولى ، وانعكاسات ذلك على حركتها الإقليمية والأمن القومى العربى .

أولاً : فروض وحقائق أساسية :

ونبادر هنا فنقدم عددًا من الفروض السياسية التى قد نتفق أو نختلف حول مضامينها ودلالاتها وأولوياتها ، ولكنها فى كافة الأحوال تعبر عن حقائق لا يمكن التغافل عنها أو تجاهلها إذا أردنا وضع استراتيجية سليمة وواقعية ، ويمكن أن نلخص تلك الفروض فى سبعة هى :

الأول : إن الدول العربية ترتبط فيما بينها بروابط وثيقة مستمدة من التراث الحضارى المشترك بما فيه من لغة وثقافة ودين ... الخ .

الثانى : إن الإحساس بالانتماء العربى المشترك لا ينعكس بنفس القدر فى إرادة محددة للعمل الموحد ، ولا فى منهج محدد للتضامن العربى والمشاركة فى المصالح وفى الدفاع ضد الأخطار المحيطة بالأمة العربية . .

الثالث : إن مرحلة الخمسينات والستينات شهدت تنافسًا عربيا بين مراكز ثلاثة لحق بها مركز رابع ، وهى القاهرة - بغداد - دمشق والرياض بنفس ترتيب التأثير والأهمية ، وكان للقاهرة فى معظم الحالات دور الريادة فى بعث الحركة العربية ، وتوحيد الصفوف أو فى إثارة الاختلاف والتشاحن فى بعض الأحيان عند طرحها لشعارات لا تلقى قبولاً عاماً من النظم العربية الأخرى .

الرابع : إن مرحلة السبعينات والثمانينات شهدت تغيراً في ميزان القوى العربى نتيجة الثروات البترولية الهائلة لارتفاع أسعاره بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ من جانب ، ولتوقيع مصر على اتفاقيات كامب دايفيد من ناحية أخرى .

الخامس : مع بداية عقد التسعينات وانتهاء الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتى وحدثت تغيرات عديدة على الساحة العربية ، لعل أبرزها حرب الثمانى سنوات بين العراق وإيران ثم الغزو العراقى للكويت ، وما أعقبه من حرب الخليج لتحرير الكويت ، وما ترتب على ذلك من تدمير القوة العراقية ، ودخول الولايات المتحدة خاصة والدول الغربية عامة للمنطقة العربية مدعوة وبترحاب ، أقول تغيرت موازين وعلاقات القوى العربيه مرة أخرى .

السادس : سعى الدول العربيه والفلسطينيين للسلام مع إسرائيل بشروط ملائمة للأخيرة وذلك تحت تأثير قوة إسرائيل ، وحقائق السياسة الدولية والتي أبرزها أحادية القطب فى العلاقات الدولية - محدوية الدور الأوروبى - تصاعد وإن لم يتبلور الدور الألمانى واليابانى - العزلة الذاتية للدور الصينى - انهيار ما كان يسمى بالعالم الثالث وعدم الانحياز كقوى ذات دور وإن كان محدودا على الساحة الدولية - تسابق قوى العالم للاعتراف بإسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية معها (الصين - الهند - الدول الإفريقية - أوروبا الشرقية) .

السابع : نشاط دول الجوار الجغرافى وبخاصة إيران وتركيا لتعزيز اقتصادياتها وقوتها العسكرية ، ودورها السياسى فى مواجهة الأوضاع المتردية فى الوطن العربى بضعفه وانقساماته ، أو على حد قول البعض إن العالم العربى أصبح مأزومًا ومهزومًا فى آن واحد وهذا هو أخطر ما يمكن أن توصف به حالة دولة أو دول على الساحة الدولية .

ثانيا : اطر الاستراتيجية :

والسؤال الذى نطرحه الآن هو كيف يمكن رسم استراتيجية لمواجهة هذا الواقع فى الإطار الإقليمى ؟ والذى نحن بصدد معالجته دون أن يعنى ذلك إغفال أن أية استراتيجية ناجحة لابد أن تستند إلى اطر ثلاثة هى : الإطار الوطنى - الإطار الإقليمى والإطار الدولى . ومما لا شك فيه أن أحد الأسباب الرئيسية فى انهيار الاتحاد السوفيتى ، هو عدم تمكنه من وضع استراتيجية واقعية تأخذ فى حساباتها بتوازن خاص الأطر الثلاثة السابق ذكرها من حيث إمكانياتها وتطويرها وتكاملها .

ثالثًا : علامات على طريق بناء استراتيجية لمواجهة التحديات فى الإطار الإقليمى :

كما سبق وأسلمنا أن الإطار الإقليمى يتصل بالتحديات النابعة من الدول المحيطة بالمنطقة العربية ، ومن ثم فلا بد من التوصل إلى صياغة معينة لكيفية التعامل مع دول الجوار الجغرافى بما يتضمن تحقيق

أبعاد الهدف الاستراتيجي ، وهو « السلام والأمن والتعاون » ولا شك أن وضع مثل هذه الصياغة يستلزم التعرف على حقائق القوة الراهنة والكامنة في مصر والعالم العربي ، ومدى إمكانية الاعتماد المتبادل لتعزيز كل منها وتعظيم قوتها المؤثرة . ومع هذا وأخذاً في الحسبان العديد من التحفظات والمحاذير ، فإنه من المفيد أن نعرض لبعض الملاحظات حول كيفية التعامل المصري خاصة والعربي عامة مع دول الجوار ذات التأثير المباشر على الأمن القومي العربي .

الأولى : إن التعامل المصري مع إيران منذ الخمسينات لم يكن على مستوى التحدى الإيراني ، والمتمثل في أبعاد عقيدية - اقتصادية - عسكرية - سياسية ، فمن الناحية العقيدية من الضروري دراسة فكر الشيعة السياسي والديني ، وتكوين نخبة مثقفة سياسياً ودينياً لمعرفة كيفية التحوار معها .

ومن الناحية الاقتصادية نجح الشاه في بناء قوة صناعية ضخمة مستخدماً التكنولوجيا الغربية ، ومستفيداً من عوائد البترول ، وجاءت ثورة الخميني وخلفائه لتبنى مما بدأه الشاه ، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية ورجال الأعمال الأمريكيين ، رغم مواقف إيران المتشددة والمقاطعة الرسمية الأمريكية ، يسارعون في التعامل سرّاً حيناً وعلانية حيناً مع النظام الإيراني لتطوير قاعدته الصناعية ، ومن ثم تعزيز قدرته الاقتصادية ، ولذا فمن الضروري دراسة التجربة الإيرانية ومعرفة كيفية التعامل معها ، ومن الناحية العسكرية فلقد طورت إيران العقيدة القتالية التي سادت في عهد الشاه ، وحلت محلها عقيدة قتالية نضالية

قوامها المصلحة الوطنية الإيرانية ، وتصدير الثورة والاستشهاد وساعدها ذلك في مواجهة القوة العراقية في حرب السنوات الثمان ، واستمرت إيران في تطوير قوتها العسكرية وبرنامجها النووي مستفيدة من علاقاتها مع كوريا الشمالية ومع دول الكومنولث المستقلة فضلاً عن علاقاتها مع أوروبا الغربية ، ومن الناحية السياسية نشطت إيران على الساحة الدولية مستغلة الصراع في البلقان لتظهر وجهها السياسي الإسلامي دفاعاً عن مسلمي البلقان ، ولكن في إطار إعلامي أكثر منه مساندة حقيقية تقوم على التدخل المباشر أو حتى شبه المباشر حتى لا تضربها القوى المتربصة بها .

الثانية : استخدمت إيران عناصر قوتها السابقة للحد من الدور المصري الذي بدأ يتصاعد نتيجة حرب الخليج الثانية ، وصدر إعلان دمشق في عام ١٩٩١ والذي كان من المفترض أن يكون أساس الأمن في منطقة الخليج ، وهو ما نظرت إليه إيران نظرة سلبية واعتبرته موجهاً ضدها ومارست ضغوطها على دول مجلس التعاون الخليجي لإعادة النظر في موقفها من الإعلان بوجه عام ، ومن الدور المصري بوجه خاص ، ونجحت هذه الضغوط إلى حد بعيد ، فأصبح الحديث عن إعلان دمشق يعبر عن الأمل أكثر من تعبيره عن العمل . وفي نفس الوقت سعت إيران للقيام بدور هجومي ضد مصر بالتغلغل في السودان بوجه خاص ، مستفيدة من النظام الإسلامي بقيادة البشير والترايبى ، ومن الحساسيات السودانية التقليدية تجاه مصر ، والمطلوب إذن التوصل لصياغة معينة في

العلاقات مع إيران تقوم على توازن المصالح ، واحترام كل طرف لأمن ومصالح الطرف الآخر .

الثالثة : بالنسبة للتحدي التركي فإنه أكثر ارتباطاً بأمن كل من سوريا والعراق للقرب الجغرافي لتحكم تركيا في مصادر المياه الرئيسية لهاتين الدولتين ، وبعبارة أخرى فإن الدور التركي تجاه العراق وسوريا يتشابه إلى حد ما ومع الدور الأثيوبي السوداني في مواجهة مصر ، ومن ثم فإنه مادامت مصر محافظة على حدود معينة في التعامل مع تركيا ، ومادامت تركيا تسير في خط علماني أوروبي ، فإن الالتقاء المصري التركي يظل قائماً ، أما إذا تغير الدور المصري بالنسبة للعراق وسوريا في مواجهة تركيا على نحو ما سعت مصر بالنسبة للخليج في مواجهة إيران ، فإن رد الفعل التركي سيكون مختلفاً ، وبناءً على ذلك فإنه من الضروري أن تكون صياغة توازن المصالح المصرية والتركية واضحة أمام صانع القرار المصري ، بما يحقق الأمن القومي العربي دون الزج به في أتون صراع عربي - تركي على غرار ما حدث في الصراع الفارسي العربي إبان حرب العراق إيران ، ومن هنا فإن الدور المصري ، يجب أن يقوم على حماية المصالح العربية دون التورط في نزاعات نتيجة تهور أي من القوى العربية .

الرابعة : تبقى حالة السيولة التي تتميز بها الأوضاع في القرن الإفريقي والقوى الفاعلة فيه ليس فقط المحلية (الصومال - جيبوتي - أريتريا - أثيوبيا والسودان) بل وأيضاً القوى الإقليمية ، مثل إسرائيل وإيران ، والقوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة ، وهذا

يستلزم التوصل إلى صياغة معينة للتعامل مع مختلف القوى الدولية والإقليمية بما يحقق الاستقرار في المنطقة ، ويضمن عدم المساس بالأمن القومي المصري أولاً ، والأمن القومي العربي ثانياً ، ولا ينبغي التباطؤ في الانفتاح المكثف على دول القرن الإفريقي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً .

الخامسة : إن التعامل العربي مع دول آسيا الوسطى الإسلامية مازال يدور حول تمثيل دبلوماسي وعلاقات اقتصادية محدودة من جانب ، وتركيز على التراث الثقافي والديني من جانب آخر ، وهذا المنطق المحدود في التعامل تملية اعتبارات الخشية من ردود الفعل الإيرانية والتركية ، وكذلك محدودية الإمكانيات المصرية وعدم التنسيق العربي فضلاً عن أن تأثير المنطقة على الأمن القومي المصري خاصة والعربي عامة ليس إلا تأثيراً غير مباشر .

السادسة : أنه إذا كان السلام يعني في بعده السلبي غياب الحرب ، فإن الأمن بمفهومه الشامل يعني تحقيق الاستقرار والطمأنينة لدى الفرد المواطن كما هو لدى الدولة ونظامها السياسي ، أما التعاون فهو البعد الأكثر شمولاً في تعامل الدولة مع الدول المحيطة بها أو مع العالم الخارجي في إطار توازن المصالح وتحقيق المنافع ، وهذا ما ينبغي أن نعمل في ضوءه سواء بالنسبة لكل دولة عربية أو في الإطار العربي الشامل .

السابعة : أما استراتيجية مواجهة التحدي الإسرائيلي ، فينبغي أن تعتمد على منطق يتسم بالشمولية لا ينظر فقط للاعتبارات السياسية

والاقتصادية والأمنية ، وإنما يجب أن يأخذ في الحسبان أن التحدى الإسرائيلي له بعدان إضافيان ، بُعد يتصل بما يمكن أن نسميه بتحدى السلام فى عالم ليس فقط هو بطبيعته متغير ، بل وأيضا هو عالم ، فى الوقت الراهن ، قيد التبلور والتشكل فى إطاره وأأسسه وعناصره ، يكفى الإشارة إلى ما يتردد حول خطط لإنشاء إقليم شرق أوسطى يضم المنطقة العربية وإسرائيل وإيران وتركيا ، وربما دولاً أخرى من مناطق الجوار وما يطرحه ذلك من مفاهيم وسياسات جديدة . والبُعد الثانى يمكن أن يطلق عليه البعد الحضارى ، وكلا البعدين يكمل كل منهما الآخر ، إذ يرتبطان بأسس المجتمع وشخصيته القومية وسلوك أعضائه فضلاً عن منهج تطوره ومعالجته للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى عصر يعطى موضوعات التعددية السياسية وحقوق الإنسان والليبرالية الاقتصادية مكاناً عالياً فى فكر وممارسات المجتمع ونظامه السياسى .

الثامنة : أما تحدى البحر المتوسط فإن مواجهته تستلزم ليس فقط بحث المفاهيم والسياسات المتعلقة بمدى الارتباط بين أمن البحر المتوسط والأمن الأوروبى وأمن منطقة الشرق الأوسط ، وأيضا دراسة سياسات التكامل أو التعاون الاقتصادى وبخاصة حركة السكان من جنوبه إلى شماله ، وأثر ذلك على العلاقات الاقتصادية والثقافية بين المنطقتين . ولقد تطورت العلاقات العربية مع البحر المتوسط من علاقات استعمار وتبعية إلى علاقات تعاون وأمن للمنطقة وتبادل المصالح والمنافع .

الفصل الثالث

النظام العالمى الجديد وأثره على الأمن القومى العربى

لقد عصفت التغيرات الدولية العنيفة ، التى بدأت منذ تولى جورباتشوف السلطة فى الاتحاد السوفيتى السابق عام ١٩٨٥ ، وامتدت حتى بداية عقد السبعينات ، حيث أدت إلى تفكك تلك الدولة العظمى ، والقوة العالمية الثانية ذات الإمبراطورية المترامية الأطراف عبر قارتى آسيا وأوروبا وتوابعها فى إفريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، أقول لقد عصفت تلك التغيرات بنظم سياسية ، وألقت بمذاهب اقتصادية وسياسية جانباً ، وغيّرت توجهات دول ، لم يكن من المتوقع أن يطرأ عليها التغير بسهولة ، ونلت تلك التغيرات من كثير من الأفكار والآراء والمعتقدات ، التى كان يعتقد أنها أصبحت من ثوابت السياسة الدولية ، والعمل الدولى الدبلوماسى سواء فى إطاره الثنائى أو المتعددة الأطراف ، وتركت تلك التغيرات بصماتها على أوضاع المنظمة العالمية الرئيسية « الأمم المتحدة » ، وعلى المنظمات والترتيبات الإقليمية ، فاختفى حلف وارسو ، وانتهى تجمع الكوميكون ، وتلاشت الدعوة للاشتراكية والاقتصاد القائم على التخطيط ، والنظم السياسية القائمة على الحزب الواحد ،

وتحولت الولايات المتحدة من زعيمة المعسكر الرأسمالى الإمبريالى إلى دولة رائدة وشريكة فى البحث عن السلام والتسويات الإقليمية ابتداء من تسوية مشكلة ناميبيا وكمبوديا والسلفادور ونيكاراجوا إلى القضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط مروراً بدور تطالب به ، وتتردد فى الصومال وروانده والبوسنة ، ودور تضطلع به فى حشد عسكرى لم يسبق له مثيل لمواجهة غزو العراق للكويت ، والقضاء على القوة العسكرية العراقية . ونشطت الأمم المتحدة فى أداء مهام جديدة عليها كل الجدة ، ومتنوعة غاية التنوع ، ما بين الإشراف على الانتخابات فى ناميبيا وكمبوديا ، ووضع خطة للإصلاح الاقتصادى فى السلفادور ، والدعوة لمؤتمر للتعهدات لمساعدة الشعب الفلسطينى ، والسلطة الوطنية الفلسطينية برئاسة ياسر عرفات الذى رفضت فى عام ١٩٨٩ منحه تأشيرة دخول للولايات المتحدة لإلقاء بيان فى الأمم المتحدة بنيويورك ، والمغادرة فى غضون ساعات فإذا بها فى عام ١٩٩٣ تدعو ليقع إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى فى حديقة البيت الأبيض بواشنطن بحضور الرئيس الأمريكى بيل كلنتون .

وهكذا انقلبت المفاهيم والمعايير والممارسات التى سادت منذ عام ١٩٤٥ رأساً على عقب فى أقل من نصف قرن من الزمان ، وارتفع شعار نظام عالمى جديد والسؤال الذى يطرح نفسه ، ما هى أبرز سمات هذا العالم الجديد ؟ وما هى دلالاته على القضايا العربية ومعالجتها فى الأمم المتحدة ؟ وما أثر ذلك على المنظمة الإقليمية فى

المنطقة العربية ، وهي جامعة الدول العربية وما تفرضه عليها هذه التطورات من تجديات ؟

لقد عرّف ليدل هارت في كتابه « استراتيجية الاقتراب غير المباشر » الحرب بأنها فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق أهداف السياسة ، ولاشك أن الولايات المتحدة بانتصارها في الحرب الباردة ، وكسبها للحرب دون إطلاق صاروخ أو رصاصة أو قنبلة ضد الاتحاد السوفيتي السابق وإمبراطوريته الاشتراكية في آسيا وأوروبا من خلال فن الإيهالك العسكري في الهند الصينية وأفغانستان ، واستنزافه اقتصادياً في كوبا والعديد من الدول النامية ، وإجباره على تخصيص الموارد الضخمة من أجل مواجهة شبكة الأحلاف العسكرية التي أقامتها حوله في أوروبا وآسيا ، وكذلك موازنة المعاهدات الثنائية العسكرية التي أبرمتها مع القوة الآسيوية الرئيسية ، وهي اليابان في إطار ما سمي معاهدة الدفاع المتبادل وتلا ذلك انطلاق الولايات المتحدة في سباق التسلح الذي بلغ ذروته ببرنامج مبادرة الدفاع الاستراتيجية الأمريكية SDI المعروفة باسم حرب النجوم Star War أو بالضغوط السياسية والاقتصادية في إطار ترتيبات الأمن والسلام في أوروبا في إطار معاهدة هلسنكي وغيرها ، قد كسبت الحرب وتربعت على كرسي القيادة العالمية لفترة قادمة قد تطول أو تقصر وفقاً للمتغيرات في المرحلة القادمة ، ووفقاً لمدى نجاح القيادة الأمريكية في إدارة الصراع في مرحلة السلام الأمريكي ، كما نجحت في إدارة الصراع في عهد القطبية الثنائية ، ولا ريب أن مرحلة

القطبية الثنائية وما أطلق عليها من مصطلح الحرب الباردة ، لم يكن دقيقاً ذلك لأن فترة ما بعد ١٩٤٥ حتى ١٩٩٠ لم تكن باردة حقيقة بل شهدت عدة حروب إقليمية بلغ بعضها من العنف والشراسة في القتال مبلغاً لا يستهان به ، بل استخدمت فيه أسلحة أكثر تطوراً وأشد فتكاً من تلك التي استخدمت في الحرب العالمية الثانية ، يكفي أن نشير إلى حربى يونية ١٩٦٧ وأكتوبر ١٩٧٣ بين العرب وإسرائيل ، وحرب فيتنام ، وحرب أفغانستان ، بل والحرب العراقية الإيرانية التي استمرت زهاء عقد من الزمن ، ولكن سمة كل تلك الحروب أنها كانت إقليمية ، ولم تتورط فيها القوى الكبرى مباشرة ، ونفس الشيء بالنسبة لمصطلح النظام العالمى الجديد الذى يحلو للبعض أن يسميه فوضى عالمية ، وأن هذه الحالة الدولية ليس لها من صفات النظام ولا العالمية ولا الجدة أى شيء ، بل أنها تميزت بالصراع الحاد فى مناطق معينة كما هو شأن الصراع الدامى فى يوغوسلافيا السابقة ، والصراعات التي تظهر وتخبو بين الدول السوفيتية السابقة وصراعات الحروب الأهلية كما فى الصومال وليبيريا ، ولكن مرة ثانية يمكن القول إن هذه الصراعات بدورها لم تتورط فيها مباشرة أية قوى عظمى أو شبه عظمى سوى فى إطار ما يسمى بحفظ السلام ، ولفهم طبيعة التغيرات سنتناول بإيجاز الأوضاع بعد الحرب العالمية الثانية ثم التغيرات التي طرأت بعد ذلك .



المبحث الأول

معالم التطورات فى المرحلة اللاحقة على

الحرب العالمية الثانية

تميز الإطار الدولى والإقليمى بعد الحرب العالمية الثانية بسمات خاصة وإن كانت متداخلة ومتفاعلة مع بعضها البعض .

١ - السمات العالمية للأوضاع الدولية :

يمكن القول إن هناك أربع سمات ميزت السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية هى :

الأولى : ظهور القوة النووية كأداة للحرب وفى ٦ أغسطس ١٩٤٥ أُلقيت أول قنبلة ذرية على مدينة هيروشيما ، وفى ٩ أغسطس أُلقيت القنبلة الذرية الثانية على مدينة نجازاكي ، وأحدث ذلك فضلا عن التدمير الرهيب تغيرا ضخما فى أساليب الحرب ، كما ترتب على ذلك التسابق لتطوير وسائل التدمير ، حيث أمكن الوصول للقنبلة الهيدروجينية عام ١٩٥٣ ، وهى أقوى بكثير من القنبلة الذرية التى استخدمت فى هيروشيما ونجازاكي .

الثانية : انقسام العالم إلى معسكرين كبيرين ، وظهر الحرب الباردة بينهما : إذ ترتب على اندلاع الثورات فى أوروبا الشرقية وفى الصين أن امتد النفوذ السوفيتى سواء عسكريا أو أيديولوجيا إلى مناطق جديدة ، وزاد ذلك من تخوف الغرب من الهيمنة السوفيتية ،

ومن ثم سارعت الولايات المتحدة لتمديد العون لأوروبا الغربية في المشروع الشهير باسم مشروع مارشال وزير الخارجية الأمريكي ، الذي دعا في يونيو ١٩٤٧ إلى وضع برنامج ضخيم لانعاش اقتصاديات دول أوروبا الغربية ، كما تغيرت السياسة الأمريكية تجاه اليابان وتحويلها إلى حليفة بعد أن كانت معادية .

الثالثة : بروز سياسة الأحلاف العسكرية : لقد برزت تلك السياسة في البداية في شكل معاهدات ثنائية عقدها الاتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٤٣ مع تشيكوسلوفاكيا ، وفي أبريل ١٩٤٥ مع كل من يوغوسلافيا وبولنده . وكان رد الفعل الغربى هو عقد معاهدة بروكسل للضمان الجماعى في ١٧ مارس ١٩٤٨ بين كل من بريطانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا ولكسمبورج ، ثم معاهدة حلف شمال الأطلسى التى شملت بالإضافة إلى دول معاهدة بروكسل كل من كندا ، إيطاليا ، الدانمارك ، النرويج ، البرتغال وإيسلندا فضلا عن الولايات المتحدة ، وتحرك الاتحاد السوفيتى بخطوة مضادة بإقامة حلف وارسو فى ١٩ مايو ١٩٥٥ لضم دول أوروبا الشرقية .

الرابعة : تطور حركة السلام وقيام الأمم المتحدة إذ أن الدول المحبة للسلام ، لم تفقد الأمل نتيجة إخفاق عصبة الأمم فى الحيلولة دون نشوب الحرب العالمية الثانية ، وبذلك سعت لإنشاء منظمة جديدة باسم الأمم المتحدة أكثر تقدما فى الصيغة التى وضعتها لحفظ السلام ، وبناء الأمن وتشمل أبعادا سياسية واقتصادية وإنسانية ، وتسعى لتشكيل قوة ردع عسكرية كما نص على ذلك ميثاق الأمم

المتحدة فى المادة ٤٣ ، ولكن الآمال المعقودة على الأمم المتحدة ربما كانت أكثر من الواقع القائم على تصارع المصالح واختلاف إرادات الدول ، ومن ثم لم تستطع المنظمة الدولية الحيلولة دون نشوب النزاعات الإقليمية العديدة .

٢ - السمات الإقليمية : ويهمنى فى المقام الأول دائرتان من دوائر الحركة المباشرة المتصلة بالمنطقة العربية ، وهى المتمثلة فى إقليم العربى والإقليم الإفريقى .

(أ) الإقليم العربى : لقد عانت المنطقة العربية من السيطرة الاستعمارية إذ تقاسمتها كل من بريطانيا وفرنسا ، وكذلك سعت الحركة الصهيونية العالمية لإقامة دولة لها فى المنطقة العربية مستفيدة من تحالفها مع القوى المسيطرة على مسرح السياسة الدولية من ناحية وعلى التعاطف الدولى عامة والأوروبى - الأمريكى خاصة نتيجة ما تعرض له اليهود من اضطهاد ومذابح على يد النظم النازية والفاشية فى أوروبا من ناحية ثانية ، وحالة الضعف العربى والفلسطينى نتيجة الانقسام والتشرذم من ناحية ثالثة وتغلغل القوى الصهيونية خاصة واليهودية عامة ، وسيطرتها على أجهزة الإعلام ، والمصارف ، والدوائر المالية والسياسية فى أوروبا وأمريكا ، وتشكيلها قوى ضغط ذات فعالية كبيرة من ناحية رابعة ، وهكذا شهد الإقليم العربى صراعا ثلاثى الأبعاد :

الأول : الصراع العربى الإسرائيلى ، الذى أدى لاندلاع أكثر من حرب بين الطرفين خلال العقود الماضية .

الثانى : الصراع العربى ضد قوى الاستعمار القديم المتمثل فى بريطانيا وفرنسا والجديد الذى تمثل فى الولايات المتحدة ، ونتج عن ذلك سياسة الأحلاف فى الشرق الأوسط مثل حلف بغداد .

الثالث : الصراع الأيديولوجى الناتج عن تأثير العقيدة الشيوعية ، وتصارعها مع الفكر الغربى من ناحية وتصارع العقيدة مع التراث العربى الإسلامى من ناحية أخرى ، وأدى هذا لانقسام الدول العربية فى إطار شعارات متنوعة ما بين معتدلة وراдикаلية أو يسارية ويمينية أو ثورية ورجعية .

وكانت محصلة هذه العملية برمتها هو سيطرة التشرذم العربى ، تعزز القوة الإسرائيلية ، استنزاف الموارد العربية ، سيطرة حالة من الشك وعدم الثقة بين الأنظمة السياسية العربية ، وأخيرا بقاء الدول العربية فى دائرة التخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى رغم ما لديها من ثروات طبيعية وطاقات بشرية وموقع استراتيجى فريد .

ومع هذا فقد نجح العرب فى إقامة أول تنظيم قومى تمثل فى جامعة الدول العربية التى أنشئت فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، وتمكنت أن تحقق للعرب أول صورة من صور الوحدة الفضفاضة ، وأن تصمد فى مواجهة كل التحديات والعواصف العاتية التى واجهتها عبر ما يقرب من الخمسين عاما .

(ب) الإقليم الإفريقى : وهنا أيضا نجد الإقليم الإفريقى غانى من ويلات الاستعمارين البريطانى والفرنسى فى المقام الأول فضلا

عن جيوب من الاستعمار الإيطالي والبرتغالي والأسباني ، ومن ثم فإن حركة التحرر ضد الاستعمار في العالم العربي تواكبت ، وكان لها أصدائها في الحركة المناهضة للاستعمار في إفريقيا بل تعاونت الحركتان في العديد من المحافل الدولية ، كما أن الصراع الأيديولوجي والحرب الباردة انعكست آثارهما على إفريقيا ، كما انعكست على العالم العربي ، وإذا كانت إسرائيل وجهت توسعها واعتداءاتها على العالم العربي ، فإنها تعاونت مع قوى الاستعمار الغربي ، ومع جنوب إفريقيا العنصرية التي كانت الخطر الأول على الدول الإفريقية الناشئة ولذا تشابهت سياسة الدولتين ، كما تعاونت وتضافرت الجهود العربية والإفريقية لمقاومتها في مرحلة الحرب الباردة ، وحتى أواخر الثمانينات حيث بدأت الأسوار في الانهيار ، وبرزت عناصر الخلاف في الأولويات وهو ما لا مجال لبحثه في هذا المقام .

وكما اضطلعت مصر بدور رئيسي في بناء صرح التعاون العربي ، فقد أعطت اهتماما ماثلا بإفريقيا امتد من منطقة وادي النيل ذات الارتباط الوثيق بمصدر الحياة لمصر ، ألا وهو نهر النيل إلى كافة أرجاء القارة الإفريقية ارتباطا بعوامل المصير المشترك ووحدة النضال ضد الاستعمار والتخلف والتبعية ، وبالسعي نحو بناء الدولة الحديثة القائمة على التعاون والتساند المتبادل بين الدول الإفريقية ، ومن هنا لعبت مصر دورا رئيسيا في إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣ ، وعقد المؤتمر الإفريقي الثاني في

القاهرة عام ١٩٦٤ ، وتولت مصر رئاسة القمة الإفريقية مرتين خلال ٤ سنوات أى عام ٩٠ - ١٩٩١ وعام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ ، كما عقد في القاهرة مؤتمر القمة العربى الإفريقى الأول عام ١٩٧٧ . وباختصار نجد أن سمات النظام الدولى القديم فى الإقليمين الإفريقى والعربى ، تكاد تكون متشابهة وتتلخص فى : سيطرة استعمارية وحركة تحرر مناهضة لها ، سعى نحو التجمع الإقليمى . محاولة للخروج من دائرة التخلف الاقتصادى ، صراع ، أيديولوجى ومصالحى بين القوى العظمى للسيطرة من جديد ، حروب أهلية ومشاكل حدود وعدم استقرار سياسى واجتماعى واقتصادى مما يخلق مشاكل عديدة تحد من السعى نحو التقدم الاقتصادى وبنیان كيان سياسى مستقر .

المبحث الثانى

التغيرات الدولية فى مرحلة

ما يسمى بالنظام العالمى الجديد

لقد طرأت تغيرات جمة على النظام العالمى الذى ساد فى عصر الحرب الباردة ولمعرفة طبيعة وأبعاد هذه التغيرات نعرض لنقاط ثلاث :

الأولى : معالم النظام الدولى الجديد :

تتميز أبرز سمات هذا النظام فى العناصر الرئيسية التالية :

١ - إن هذا النظام يقوم على افتراض وحدة أو عدم اختلاف مواقف الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، وتمشى أو مسaire هذه الدول مع المواقف الأساسية للولايات المتحدة الأمريكية ، وبعبارة أخرى سيطرة المفاهيم السياسية والاقتصادية الأمريكية على النظام الجديد .

٢ - تحتل مسألة الرقابة على التسلح سواء من حيث الإنتاج أو التصدير مكانة كبيرة في الفكر الأمريكي المتصل بالنظام الدولي الجديد ، ونجاح الولايات المتحدة في ممارسة الضغوط في هذا المجال ، الأمر الذي أسفر عن اضطرار دولة مثل الأرجنتين للتخلي عن برنامج صاروخ كوندور ، واتجاه كل من البرازيل والمكسيك للاستجابة للضغوط الأمريكية الخاصة بالتسلح ، واضطرار كوريا الشمالية لقبول مبدأ التفتيش على مفاعلاتها ومنشآتها النووية ، ونفس الشيء بالنسبة لموافقة الجزائر على قبول التفتيش على مفاعلها النووي وانضمامها لمعاهدة منع الانتشار النووي ، هذا مع عدم إغفال محاولات هذه الدول لمواجهة ، أو للمناورة أمام الضغوط المختلفة الواقعة عليها ، ومن هذا القبيل مطالبة كوريا الشمالية بالتفتيش على القواعد الأمريكية النووية في كوريا الجنوبية .

٣ - سعى الولايات المتحدة والدول الخمس دائمة العضوية للحيلولة دون حدوث تطور علمي تكنولوجي في دول العالم الثالث غير محسوب بدقة ، وذلك من خلال الرقابة على مراكز الأبحاث

ونقل التكنولوجيا ، ومنع تطوير التكنولوجيا العسكرية وخاصة في مجال الصواريخ والمواد النووية ، وتكنولوجيا الكمبيوتر المتقدمة . SUPER COMPUTER .

٤ - كما تبرز قضية احترام حقوق الإنسان وتطبيق المعايير والمفاهيم الغربية لهذه الحقوق باعتبارها المعايير المستقرة عالميا ، وممارسة الضغوط ضد الدول التي لا تتمشي مع ذلك ، بل واعتبار قضايا حقوق الإنسان من مبادئ القانون العام التي لا ينبغي الاحتجاج في مواجهتها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية .

٥ - بروز الدور الرئيسي للأمم المتحدة في تنفيذ ما يتقرر بشأن مختلف الدول والمناطق الجغرافية من عمليات حفظ السلام ليس بمفهومها التقليدي لمراقبة الانسحاب ، أو وقف إطلاق النار بين الدول المتحاربة بل بمفهومها الجديد الموسع والذي يشمل نزاع سلاح الميليشيات (كما في الصومال ونيكاراجوا) ، إجراء الانتخابات (كما في هايتي وانجولا وكمبوديا) ، تطبيق حق تقرير المصير (كما حدث في ناميبيا وكمبايغري الإعداد له في الصحراء الغربية) ، وفي حماية الأقليات كما هو شأن الأكراد في شمال العراق .

الثانية : التعامل الأمريكي مع دول العالم الثالث :
تتحرك الولايات المتحدة في إطار النظام الدولي الجديد بالتركيز على ثلاثة عناصر في تعاملها مع الدول النامية :

١ - تقديم المساعدات الإنسانية في إطار منظمة الأمم المتحدة

لاستخدامها كوسيلة ضغط على الدول من خلال حشد رأى عام دولى (كانت أمريكا فى الماضى تفضل المساعدات الثنائية وتستخدمها كوسيلة ضغط أيضا) ، والأمثلة فى هذا المجال عديدة ، ولكن أحدثها وأبرزها المساعدات الإنسانية للأكراد فى شمال العراق وما واكبها من ضجة إعلامية واضحة ، كذلك المساعدات الإنسانية لجنوب السودان وأثيوبيا والضغط الدولية التى تمارس ضد هاتين الدولتين بوجه خاص لقبول ذلك . هذا لا يعنى إغفال مسئولية النظم السياسية والاقتصادية فى الدول المذكورة ولكن ما أردت إبرازه هو العنصر الجديد فى التعامل الدولى .

٢ - تقديم المساعدات الإنسانية المرتبطة بالكوارث الطبيعية من خلال القنوات الثنائية والمباشرة بوجه خاص ، ومن أبرز الأمثلة فى هذا المجال أن ارتبط تحرك الولايات المتحدة فى كوارث الأعاصير فى بنجلاديش فى نفس الوقت بطلب الولايات المتحدة من بنجلاديش ، تقديم تسهيلات وامتيازات لقواتها ، التى أرسلتها للمشاركة فى مواجهة الأعاصير ، زيادة عن المعتاد والمتعارف عليه فى مثل هذه الظروف .

٣ - بذل المساعى للتوفيق بين الفئات المتصارعة داخل بعض الدول النامية ، وفى نفس الوقت الضغط على نظم الحكم فى هذه الدول للتخلى عن السلطة كما حدث فى أثيوبيا مع نظام منجستو ، أو لقبول المفاهيم الأمريكية كما حدث فى الاتفاقيات الخاصة بأنجولا التى وقعت فى لشبونه فى ٣١ مايو ١٩٩١ .

الثالثة : دول ذات طبيعة ووضع خاص :

فى إطار النظام الدولى الجديد والتعامل الأمريكى مع مختلف مناطق ودول العالم تبرز دولتان لهما وضع ونشاط خاص هما : جنوب إفريقيا وإسرائيل .

١ - بالنسبة لجنوب إفريقيا فقد حققت طفرة فى علاقاتها مع دول القارة الإفريقية ، إذ أن زيارات دى كليرك رئيس وزراء جنوب إفريقيا فى النصف الأول من عام ١٩٩١ لأكثر من عشر دول إفريقية ، منها دول ذات ثقل مثل السنغال وكينيا ، فضلاً عن عدد من دول المواجهة الإفريقية ، قد أدت لكسر الجليد فى العلاقات بين جنوب إفريقيا ودول القارة ، وقد دفع ذلك بجنوب إفريقيا للتحرك بنشاط بإرسال رسائل لرؤساء العديد من الدول الإفريقية ، وقد أبدت جنوب إفريقيا اهتماماً بالقمة الإفريقية فى القاهرة ، إذ قام وزير خارجيتها بزيارة رسمية لمصر قبل انعقاد القمة ، كما تابعت جنوب إفريقيا أعمال القمة عن كثب ، وتتطور الأوضاع فى جنوب إفريقيا حثيثاً نحو بناء نظام لا عنصرى ومتوازن ، وذلك ما تحقق بعد الانتخابات فى أبريل ١٩٩٤ ، وقد أدى ذلك كله إلى عودة جنوب إفريقيا للمجتمع الدولى من خلال تطبيع علاقاتها ومواقفها ، وأصبحت عضواً فى منظمة الوحدة الإفريقية ، واحتل نيلسون مانديلا مكانه كأول رئيس

أسود لجنوب إفريقيا ، وترك ذلك أثره البعيد المدى على القارة الإفريقية بوجه خاص وعلى المستوى الدولى بوجه عام ، وما تزال آثاره لم تتحدد بصورة كاملة بعد .

٢ - أما بالنسبة لإسرائيل فيلاحظ زيادة القبول العربى سياسيًا ونفسيًا لها كدولة فى المنطقة ينبغى التعايش معها ، بل والاستعداد للدخول معها فى علاقات بصورة أو بأخرى بخلاف ما كان عليه الحال فى الماضى ، إذ أن قبول إسرائيل كان ينبى على الأمر الواقع الذى تسعى الدول العربية لتغييره ، ويلاحظ أن هذا التحول فى الموقف العربى نحو الاعتدال فى النظرة والتعامل مع إسرائيل تزامن مع تردد إسرائيل فى سياستها ومواقفها ما بين التشدد حينًا والمرونة حينًا آخر ، وبخاصة فى ظل حكومة العمال برئاسة إسحاق رابين . وجاءت مشاركة إسرائيل جنبًا إلى جنب مع الدول العربية فى القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى الدار البيضاء أكتوبر/ نوفمبر ١٩٩٤ لتكون علامة تحول كبرى فى المنطقة .

ثم جاءت قمة القاهرة العربية فى عام ١٩٩٦ لتمثل نقلة نوعية فى العلاقات بين الدول العربية ، حيث شاركت جميع الدول العربية عدا العراق التى لم توجه لها الدعوة ، كما عبرت القمة العربية لأول مرة عن تأييدها لعملية السلام بين إسرائيل والدول العربية بصورة واضحة لا لبس فيها ، وهكذا أصبحت المنطقة مهيأة بدرجة كبيرة لتطوير العلاقات فيما بينها ، وأيضًا لبناء

شرق أوسط جديد ما تزال ملامحه لم تتحدد للعقبات والصعوبات التي تواجه عملية السلام نتيجة العناد الإسرائيلي وبخاصة في ظل حكومة الليكود برئاسة نتنياهو .

ولا شك أن هذه المتغيرات في النظام العالمى قد عكست آثارها على النظامين الإقليميين الذى ينتمى إليهما مصر ، بصفتها أكبر الدول العربية والقوة الرئيسية في المنطقة العربية ، وهما النظام العربى والنظام الإفريقى ، ولعله من المفيد أن نذكر بعض دلالات هذا التغير فى المنطقتين .

الدلالة الأولى : إن الأوضاع فى المنطقتين العربية وإفريقية لم تستقر بعد ، وهذا يؤدى إلى بروز حالات وبؤر من التواتر والصراع سواء بين الدول التى تنتمى لأى من الإقليمين أو حتى فى داخل الدولة الواحدة .

الدلالة الثانية : إن مصر أكثر دول المنطقتين العربية وإفريقية استقراراً من ناحية وتأثيراً من ناحية أخرى ، رغم أنها ليست أكبرها سكاناً لأن نيجيريا تأتى فى المقدمة كما أنها ليست أكثرها ثروة إذ تصدر الدول العربية البترولية المقدمة ، ولعل مرجع حالة الاستقرار والتأثير المصرى هو البعد الحضارى والثقافى عميق الجذور والانصهار الديمغرافى فضلاً عن الموقع الاستراتيجى .

الدلالة الثالثة : إن مصر بصفتها السابقة مطالبة بالقيام بدور

ما فى المنطقتين العربية والإفريقية ، وهذا الدور هو دور الأول بين متساوين ، فهو دور القائد بتوازن دقيق وخاص ، وليس دور الأب المسيطر ، أو دور ولى الأمر المستند للحق الإلهى ، إنه دور قائد التفاعل الذى يعطى ويأخذ لصالح جميع الأطراف .

الدلالة الرابعة : إن انعكاس التغيرات الدولية المتمثلة فى بروز دور الأمم المتحدة كقوة حفظ سلام ، وبروز الولايات المتحدة كقوة مهيمنة فى العالم ، ووجود علاقات وثيقة بين العديد من الدول العربية والولايات المتحدة ، يجعل الدور المصرى أحياناً مرغوباً فيه كما حدث إثر غزو العراق للكويت فى أغسطس ١٩٩٠ ، وأحياناً غير ذلك وهنا تبرز معضلة السياسة المصرية تجاه العالم الخارجى ، وسياسة القوى المهيمنة عالمياً تجاه مصر ، ويثور التساؤل حول نقطة التوازن فى تفاعل السياسة المصرية مع القوى المهيمنة عالمياً .

الدلالة الخامسة : إن تطوير آليات فض المنازعات وعمليات حفظ السلام الإقليمى سواء فى إطار منظمة الوحدة الإفريقية ، أو جامعة الدول العربية يصبح مطلباً ملحاً ويمكن التفكير فى ذلك فى إطار تطوير مهام جامعة الدول العربية على غرار ما حدث فى منظمة الوحدة الإفريقية بإنشاء آلية حفظ السلام .

المبحث الثالث

الأمم المتحدة والأمن القومي العربي

القضايا ذات الطابع الأمني والمتصلة بالأمن القومي :

قضية التسليح في الشرق الأوسط ، وأثر ذلك على الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة ، وقد أخذ تناول الأمم المتحدة لهذا الموضوع أكثر من بعد :

الأول : المطالبة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وهو قرار طرحته إيران ومصر منذ عام ١٩٧٤ ، وعند قيام الثورة في إيران عام ١٩٧٩ تراجعت إيران عن تبني القرار ، وكانت إسرائيل تمتنع عن القرار حتى عام ١٩٧٩ وفي عام ١٩٨٠ انضمت إلى توافق الآراء ، ويدعو القرار لإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، ويطالب السكربتير العام بتقديم دراسة حول كيفية تحقيق ذلك وهو ما قامت به المنظمة الدولية بالفعل ، وتنقسم الآراء العربية والإسرائيلية حول الموضوع إذ ترى إسرائيل أن إقامة المنطقة يستلزم قيام سلام من خلال التفاوض المباشر ، في حين ترى الدول العربية ضرورة انضمام إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار ، وإخضاع منشآتها النووية لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وقد طالبت مصر بمبدأ الشفافية فيما يتعلق بالمعلومات والبيانات حول الأنشطة والبرامج النووية في منطقة الشرق الأوسط كإجراء لبناء الثقة .

الثاني : الربط في عدة قرارات بين إسرائيل وجنوب إفريقيا بالنسبة للتعاون في مجال التسليح النووي ، وهو ما حرصت عليه الدول العربية والإفريقية وخاصة في فترة التعاون الوثيق بين المجموعتين .

الثالث : الدعوة إلى تحويل الشرق الأوسط لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وهي الدعوة التي تبنتها مصر بمبادرة الرئيس مبارك في أبريل ١٩٩٠ ، وقد أمكن الإشارة في الفقرة الرابعة عشرة من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ إلى أن الإجراءات المتخذة بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل العراقية هي خطوة نحو جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ولكن للأسف لم تتخذ أية إجراءات في سبيل تنفيذ هذه الفقرة رغم مساعي مصر إذ اعتبرت لجنة تدمير الأسلحة العراقية أن ذلك خارج اختصاصها وأن مرجعه لمجلس الأمن أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو غير ذلك من الأجهزة .

الرابع : انتقاد التعاون الاستراتيجي والمساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل في أكثر من قرار من قرارات الجمعية العامة الخاصة بقضية فلسطين والشرق الأوسط .

الخامس : التسليح النووي لإسرائيل وقد طرح هذا الموضوع بمبادرة من العراق عام ١٩٧٩ ، حيث طلب القرار آنذاك من السكرتير العام تقديم تقرير تعدده لجنة خبراء حول القدرة النووية

لإسرائيل وقد قدم التقرير بالفعل عام ١٩٨١ وأشار إلى توافر مخزون من المواد المشعة بالإضافة للقدرة التقنية النووية لدى إسرائيل ، ويطالب القرار إسرائيل باتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٨٧ الصادر في يونيو ١٩٨١ عقب اعتدائها على المفاعل العراقي عام ١٩٨١ ، ويدعوها أيضا للتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وواجه هذا القرار تدهورا خطيرا في التأييد الدولي له حيث كانت نتيجة التصويت على مشروع القرار في الدورة ٤٨ للجمعية العامة في اللجنة الأولى ٥٥ صوتا لصالح ، ٣٩ صوتا ضد ، امتناع ٤٧ دولة مما يعد تحولا جوهريا في نمط التصويت ، وأوضحت الولايات المتحدة عزمها على مواصلة السعي لإسقاط القرار عند طرحه على الجمعية العامة ، وقد تراوح الموقف الأوربي بين معارضة القرار والامتناع عن التصويت ، وفي عام ١٩٩٤ أجرت مصر تعديلا جوهريا على عنوان البند ، فأصبح التسليح النووي في الشرق الأوسط وفي المضمون الذي حذفت فيه أية إشارة سلبية لإسرائيل عدا مطالبتها وغيرها من دول المنطقة للانضمام لمعاهدة منع الانتشار ، ومع ذلك صوتت الولايات المتحدة وإسرائيل ودول صغرى ضد القرار ، وامتنعت الدول الأوربية وغالبية دول العالم وصوتت قلة لصالح القرار ، رغم الجهد الفائق الذي بذلته الدبلوماسية المصرية إلا أن ضغوط الولايات المتحدة أدت لتراجع العديد من الدول عن تأييدها للقرار بدعوى ذكره إسرائيل بالاسم . هذا وما يسترعى النظر في مداولات الجمعية العامة للدورة ٤٨

لعام ١٩٩٣ والدورة ٤٩ لعام ١٩٩٤ ، وجود بعض المفارقات إذ تقف الهند مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل في نفس الموقف بمعارضة القرار وفي السعي لدى الدول الأخرى لاسقاطه ، ولا شك أن الموقف الهندي له ارتباط بالعلاقات الهندية الباكستانية لكنه في نفس الوقت يعكس مدى التغير الذي طرأ على السياسة الهندية تجاه إسرائيل ، وقد نشطت إسرائيل في التأثير على مواقف الدول المختلفة من خلال مخاطبتها باللغة التي تهتم بها فمثلا تمتنع البرازيل عن التصويت على القرار لأنه يشير لمعاهدة منع الانتشار التي لم تنضم إليها .

ورغم أن العراق هي التي بادرت بطرح هذا البند إلا أنه أصبح بنداً عربياً ، وأصبحت مصر أكثر الدول اهتماماً به لانشغالها بقضية التسليح النووي الإسرائيلي ، وأثره على الأمن القومي المصري خاصة والعربي عامة ، وتحرص مصر على إبراز موقف إسرائيل الذي يتسم بالمراوغة في تناول موضوع التسليح النووي في الشرق الأوسط ، وضرورة حثها على الانضمام لمعاهدة منع الانتشار خدمة لقضية السلام إذ أنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لديها قوة نووية فعلية ، أما الدول الأخرى في المنطقة ، فإنه إما لديها قدرات محتملة أو ليس لديها أية قدرات على الإطلاق في هذا المجال ، في حين أن الموقف الإسرائيلي خاصة والغربي عامة ، يرى أن هذا الموضوع يمكن مناقشته في مرحلة لاحقة في غمار التقدم في عملية السلام ، وفي إطار التسوية الشاملة للنزاع وأن الإصرار عليه حالياً يضر بالمناخ الإيجابي لعملية السلام .

السادس : اتفاقية الأسلحة الكيميائية والتي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى عام ١٩٩٢ ، وطالبت جميع الدول بالانضمام لها ، وقد اتفقت الدول العربية بناء على مبادرة مصر فى مجلس جامعة الدول العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ على عدم التوقيع على الاتفاقية على أساس ضرورة الربط بين كافة أسلحة الدمار الشامل . ولكن معظم الدول العربية سارعت بعد ذلك بالتوقيع تباعاً خلال عام ١٩٩٣ تحت تأثير الضغوط الدولية ، وقلة هى التى لم توقع من بينها مصر وليبيا والعراق ، كل لأسبابه الخاصة به ، وترجع خطورة هذه الإتفاقية إلى :

(أ) إنها تمنع إنتاج الأسلحة الكيميائية فى الوقت الذى لم تنضم جميع الدول وخاصة فى الشرق الأوسط لمعاهدة منع الانتشار النووى ، وقد طالبت مصر أن تنضم إسرائيل لمعاهدة منع الانتشار النووى مقابل انضمام الدول العربية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية حتى تكون الالتزامات متساوية .

(ب) إنها تقيم نظاماً دقيقاً للتحقق بطريقة غير مسبقة .

(ج) إنها تعطى الأمم المتحدة حق التفتيش المفاجئ بناء على شكوى من أى دولة ضد دولة أخرى وهو ما قد يستخدم للمساس بمبدأ السيادة .

السابع : إنشاء سجل للأسلحة : وكان ذلك ضمن القضايا التى

تؤثر على التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط أى المنطقة العربية ،
ولذلك قاومت مصر هذا الموضوع على أساس أنه يخص لصادرات
الأسلحة ، ولا يتناول إنتاج ومخزون الأسلحة ، كما أنه يركز على
الأسلحة التقليدية ويتجاهل أسلحة الدمار الشامل ، وبخاصة
الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة النووية .

الثامن : بند « الاعتداء الإسرائيلى على المفاعل النووى العراقى
وآثاره الوخيمة على النظام الدولى القائم ، والخاص بالاستخدامات
السلمية للطاقة النووية » . وقد أدرج هذا البند فى الدورة ٣٦
للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨١ بعد الهجوم الإسرائيلى على
المفاعل النووى العراقى ، وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة
إسرائيل بضرورة تنفيذها لقرار مجلس الأمن رقم ٤٨٧ وضرورة
سحب تهديدها بضرب المفاعلات النووية العراقية التى تستخدم
للأغراض السلمية ، وطالبت مجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة
لضمان تنفيذ إسرائيل لقرار المجلس المشار إليه ، وقد بعثت إسرائيل
برسالة للأمم المتحدة فى ١٢/٧/١٩٨٤ تؤكد التزامها بعدم الاعتداء
على المنشآت النووية التى تستخدم فى الأغراض السلمية ، ورغم
أن قرار الجمعية العامة لذلك العام اعتبر الرسالة الإسرائيلية غير كافية
إلا أن الرسالة كان لها أثرها فى خفض عدد المؤيدين للقرار ، وقد
زاد موقف العراق حرجا بعد غزوها للكويت وتأكيد إسرائيل على
سلامة موقفها فى عام ١٩٨١ بأن نوايا العراق لم تكن سلمية .

الفصل الرابع

جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي

لعل مسألة الأمن القومي العربي كانت الشغل الشاغل والهم الأول لجامعة الدول العربية منذ نشأتها ، إذ واجهت الوجود البريطاني في مصر والفرنسي في كل من سوريا ولبنان في منتصف الأربعينات ، ثم مشكلة فلسطين منذ ما أطلق عليه في الأدبيات العربية باسم « النكبة » وفي الخمسينات واجهت الاستعمار الفرنسي في شمال إفريقيا والاحتلال البريطاني في الخليج وجنوب الجزيرة العربية .

وهكذا تطور مفهوم الأمن القومي العربي عبر الزمن واستمر في تطور متتال ومتعاقب يصارع ضد قوى إقليمية ودولية عاتية .

أولاً : التعريف باستراتيجيه الأمن القومي العربي :
لا ريب أنه لرسم أو وضع استراتيجية لإقامة أمن قومي عربي لابد أن نشير إلى ما نقصده بالأمن القومي العربي ، ثم ما هي مصادر التهديد لهذا الأمن القومي العربي ، وأخيراً كيف نواجه مصادر هذا التهديد ، بما يعزز من الأمن القومي العربي .

تنوعت التعريفات المتعلقة بالأمن القومي ، فهناك التعريف الذي ذكره « روبرت مكنمارا » وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه .

« جوهر الأمن » وخلاصته أن الأمن يعنى التنمية ومن دون التنمية فلا محل للحديث عن الأمن ، فالأمن ليس هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون جزءاً منه وليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها .

ولقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٨٣ قرارها رقم ١٨٨ (هـ) فى الدورة ٣٨ تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة إعداد دراسة شاملة عن مفاهيم الأمن بالاستعانة بمجموعة من الخبراء وتم إعداد تلك الدراسة وأصدرتها الأمم المتحدة فى سلسلة دراساتها عن نزع السلاح تحت رقم ١٤ بعنوان « مفاهيم الأمن CONCEPTS OF SECURITY وخلصت تلك الدراسة إلى :

١ - أن الأمن حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أى خطر فى هجوم عسكري أو ضغط سياسى أو إجبار اقتصادى بحيث تتمكن من المضى بحرية فى العمل على تنميتها الذاتية وتقدمها .

٢ - أن الأمن الدولى هو حصيلة الأمن الوطنى لكل دولة وأنه لن يتحقق إلا من خلال التعاون الدولى الكامل . -

٣ - أن الأمن بوجه عام هو مفهوم نسبى وليس مطلقاً ، وأنه يجب النظر للأمن الدولى أو الأمن القومى بمنظور الدرجة أو المدى .

٤ - أن أمن دولة ما قد يكون أحياناً مصدر عدم الأمن لدولة أخرى ، وأنه فى مثل هذه الحالة تضيق المساحة الخاصة بالمساومة

والمفاوضة ، ويقل منطق التعاون والتوفيق ، لذا يجب على الدول أن تنظر لمفهوم الأمن في عمومته وتكامله من منطلق أن أمن دولة ما لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن أمن الدول الأخرى ، ولذا فإن الجميع مطالب بالبحث عن حلول بناءة خاصة وأن استخدام القوة العسكرية في غير أغراض الدفاع عن النفس ليس أداة مشروعة لأية سياسة وطنية بموجب ميثاق الأمم المتحدة .

والتوجه العام لدى العديد من الكتاب الذين تناولوا قضية الأمن القومي هو النظر إليه على أنه مفهوم مجتمعي شامل ، تترابط فيه العوامل العسكرية والسياسية والاقتصادية والتكنولوجية والجغرافية والإدارية ، فالأمن القومي هو الاستراتيجية الشاملة للدولة التي تنضوي تحت لوائها كافة أنشطة الدولة وإجراءاتها للمحافظة على سلامتها ووحدة أراضيها ، وحماية مصالحها ورفاهية شعبها ، والدفاع عن قيمها ومعتقداتها ومبادئها ومثلها في مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية المباشرة وغير المباشرة ، الرئيسية والثانوية على حد سواء ، هذا بالطبع مع اختلاف طبيعة الرد على كل تهديد وفقاً لطبيعته ووفقاً لقرارات الدولة ذاتها وقدرات خصوصيتها .

ثانياً : جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي :

لقد أصدر مجلس جامعة الدول ، بمبادرة من مصر ، قراره رقم ٥٢١٥ في ١٤ سبتمبر ١٩٩٢ طلب فيه من الأمانة العامة للجامعة

إعداد دراسة شاملة عن الأمن القومى العربى ، تعرض خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر ، وتم بالفعل إعداد الدراسة وشكلت لجنة وزارية عربية لبحثها ودراستها ، ونظراً لأهمية هذا الموضوع فى إطار رسم الاستراتيجية المثلى للأمن القومى فإننى سوف أتناول ذلك بشيء من التفصيل على النحو التالى :

١ - خلفية طرح المشكلة .

٢ - أهم عناصر دراسة الأمانة العامة .

٣ - ردود فعل الدول العربية .

١ - خلفية طرح المشكلة :

لا شك أن مفهوم الأمن القومى هو مفهوم حديث نشأ بعد الحرب العالمية الثانية عندما شكلت الولايات المتحدة مجلساً أسمته « مجلس الأمن القومى الأمريكى » عام ١٩٤٧ ، ولذا فلم يكن عجباً أو مستغرباً أن ميثاق جامعة الدول العربية ، الذى أقر فى ٢٢ مارس ١٩٤٥ ، واعتمد كثيراً فى نصوصه على عهد عصبة الأمم ، لم يتناول هذا المفهوم بالمعنى المتعارف عليه فى الوقت الحاضر ، وإنما أشار إلى موضوع الاعتداء وذلك فى المادة السادسة من الميثاق .

ولكن بعد حرب ١٩٤٨ أدرك العرب أن أمنهم فى خطر ، ومن ثم بادروا إلى عقد معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى اعتمدها مجلس الجامعة فى ١٣ أبريل ١٩٥٠ ، وجرى التوقيع عليها فى ١٧ يونية ١٩٥٠ ، وكان عقد هذه المعاهدة هو الرد العملى

على أمرين ، أولهما : قيام إسرائيل . وثانيهما : المشروعات الغربية التي كان يجرى الترويج لها حول الشرق الأوسط ، وضمه في سلسلة الأحلاف العسكرية التي كانت موضع الاهتمام الغربي لمحاصرة الاتحاد السوفيتي آنذاك . وأخذت هذه المعاهدة مفهوماً أكثر تقدماً في النظرة للأمن القومي دون أن تستخدم هذا المصطلح . فهي وإن اقتصرَت على التركيز على الجانب العسكري الدفاعي إلا أنها نظرت إليه من حيث البناء الأساسي ، وهو البناء الاقتصادي ، ومن ثم ربطت المعاهدة بين مفهوم الدفاع المشترك ومفهوم التعاون الاقتصادي ليس فقط كما هو واضح في اسم المعاهدة ، وإنما أيضاً بتحليل المادة الرابعة والمادة الثامنة ويتجلى الأمر بطريقة أكثر وضوحاً في البند الأول من الملحق العسكري لهذه المعاهدة التي تحدد اختصاصات اللجنة العسكرية المنشأة بموجب المعاهدة والتي تنص في الفقرة (د) أن من بين مهام تلك اللجنة « تقديم المقترحات لاستثمار موارد الدول المتعاقدة الطبيعية والصناعية والزراعية وغيرها وتنسيقها لصالح المجهود الحربي والدفاع المشترك » .

ومع هذا فلا ينبغي المبالغة في تقدير أهمية معاهدة الدفاع المشترك ، ذلك لأنها لم توضع موضع التنفيذ الفعلي بصورة كاملة عندما تعرض الأمن القومي العربي للخطر أكثر من مرة طوال الأربعين سنة الماضية ، بل وأكثر من ذلك جرى انتهاك المعاهدة والمواثيق العربية بالغزو الشامل للكويت من قبل العراق في ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، ولكن بقيت المعاهدة للاحتجاج بها أو الاحتفاء بها عند

رغبة بعض الدول العربية فى اتخاذ موقف ما ، ولعل موقفين هامين جديرين بالإشارة .

أولهما : عندما قطعت الدول العربية علاقاتها مع مصر نتيجة معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩ ، كان من بين الحجج التى استندت إليها خروج مصر على ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك ، وثانيهما : عندما غزت العراق الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، واجتمع مؤتمر القمة الطارئ فى القاهرة فى ١٠ أغسطس وأصدر قراره بمساندة الكويت والسعودية استند أيضا إلى أحكام ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، وأبرز القرار أن الاجتياح العراقى للكويت له انعكاسات خطيرة على الوطن العربى والأمن القومى العربى ومصالح الأمة العربية العليا .

وإنه لمن نافلة القول : إن دور مصر كان رئيسيا عبر السنين فى بلورة المفاهيم الرئيسية للعمل العربى المشترك ، وإحياء الوعى العربى بالمخاطر التى تتعرض لها الأمة العربية ، ومن ثم فإنه فى سبتمبر ١٩٩٢ طرحت مصر على بساط البحث فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية قضية الأمن القومى العربى . وفى تقديرى أن هذا الموقف أملتة الاعتبارات التالية :

الأول : ملمسته مصر من ضغوط وتحركات دولية خطيرة تمارس على الدول العربية لكى تنضم للاتفاقية الدولية لحظر إنتاج واستخدام

الأسلحة الكيماوية ، والتي كان قد انتهى التفاوض بشأنها وصياغتها ، وكان مقرراً أن يتم اعتمادها من الجمعية العامة للأمم المتحدة توطئة لانضمام كافة الدول إليها .

الثانى : المخاطر التى أدركتها مصر من التحرك الدولى السابق ومقارنته بتحريك مماثل منذ عدة سنوات بالضغط على الدول العربية للانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وتركت إسرائيل فى مأمن خارج الاتفاقية تطور برنامجها النووى دون رقيب أو حسيب .

الثالث : المبادرة التى طرحتها مصر منذ أبريل ١٩٩٠ حول أسلحة الدمار الشامل والدعوة لأن تكون منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، وهذا التحرك لن يتقدم خطوة للأمام إذا انضمت الدول العربية لاتفاقية الأسلحة الكيماوية بعد انضمامها لاتفاقية منع الانتشار النووى ومن ثم ستفقد كافة أوراق الضغط على إسرائيل .

الرابع : تطور المفاهيم والسياسات الدولية الخاصة بالأمن وضغوط دول الجوار الجغرافى على المنطقة العربية بما يشكل مساساً بأمنها ، وهذا يستدعى بحث قضية الأمن القومى العربى فى إطاره الشامل .

الخامس : السعى لحشد الطاقات والجهود العربية وجمع الصف العربى تحت شعار الأمن القومى العربى بعد ما أصابه من جراء اجتياح العراق للكويت ما أصابه .

لكل هذه الاعتبارات ، وربما غيرها ، بادرت مصر بطرح موضوع الأمن القومي العربى على مجلس الجامعة العربية فى سبتمبر ١٩٩٢ سعياً لرسم استراتيجية عربية شاملة تحقق الأمن القومى العربى الذى أصبح معرضاً للخطر أكثر من أى وقت مضى منذ نشأة جامعة الدول العربية .

٢ - دراسة جامعة الدول العربية عن الأمن القومى العربى :
نشطت الأمانة العامة للجامعة العربية فى إعداد الدراسة المطلوبة واستعانت فى ذلك بخبراء من داخل الجامعة ومن خارجها ، ومن الشخصيات التى ساهمت من خارج الجامعة العربية اللواء د . أحمد فخر رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، والدكتور أسامة الغزالي حرب رئيس مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام آنذاك ، أعد كل منهما ورقة بحثية ، وفى النهاية بلورت الأمانة العامة دراسة قدمتها للجنة الوزارية العربية التى شكلت من كل من : قطر - العراق - فلسطين - الأردن - ليبيا - تونس - مصر - السودان - سوريا - عمان والأمين العام للجامعة العربية ، كانت مفتوحة العضوية لجميع الدول العربية ، وقد قامت تلك اللجنة بدراسة الورقة وقررت إحالتها لمجلس الجامعة ككل ، وأوصت بأن تتولى أمانة الجامعة مع مجموعة خبراء من الدول الأعضاء اللجنة الوزارية العربية للأمن القومى ، وغيرها من أعضاء الجامعة تطوير الدراسة فى ضوء ملاحظات ومقترحات الدول

الأعضاء ثم إعادة عرضها في اجتماع قادم ، ولكن في الاجتماع الكامل لمجلس الجامعة أبدت بعض الدول وخاصة الدول الخليجية تحفظاتها على بحث الموضوع استناداً إلى التطورات والمستجدات على الساحة العربية ، والتي تمثلت آنذاك في اتفاق ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والذي لم تتضح أبعاده بعد ، وكذلك آثار حرب الخليج على التضامن العربي ، والتي لم تلتئم بعد ، ولذا تقرر تأجيل بحث الموضوع لوقت لاحق .

أما بالنسبة للاعتبارات التي دفعت بمصر لطرح الموضوع ، فإن بعض الدول العربية لم تلتزم بقرار مجلس الجامعة العربية في سبتمبر ١٩٩٢ الخاص بضرورة أخذ موقف عربي موحد إزاء اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية ، بل بادرت بعض الدول العربية تحت تأثير الضغوط الدولية بالتوقيع أو الانضمام للاتفاقية المذكورة حيث انضمت ١٢ دولة عربية ، هي دول مجلس التعاون الخليجي ، ودول الاتحاد المغاربي عدا ليبيا ، ثم جيبوتي والصومال ، وبذلك أصبح نصف الدول العربية أعضاء في اتفاقية حظر الأسلحة الكيماوية وظل النصف الآخر خارجها ، وهكذا وجهت ضربة لقرار مجلس الجامعة العربية في أقل من ٦ شهور من اعتماده ، بل بدأ توجيه هذه الضربة بعد أيام قلائل من اعتماده عندما بدأ طرح مشروع الاتفاقية على الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر ١٩٩٢ .

والآن فلنلق نظرة على أهم ما تضمنته دراسة جامعة الدول العربية عن الأمن القومي العربي . لقد تناولت الدراسة عدداً من المسلمات

المتفق عليها ، مثل أهمية الوطن العربى ومفهوم الأمن الشامل وضرورة وضع استراتيجية قومية عربية وأهداف مثل هذه الاستراتيجية ، كما حلت الدراسة التحديات التى تواجه الأمن القومى العربى وقسمتها إلى :

١ - **تحديات داخلية :** تتمثل فى التحديات السياسية مثل حالة التجزئة ، عدم صياغة أهداف مشتركة ، عدم الاتفاق على أسبقية التهديد ، استنفاد طاقات العرب فى الخلافات الفرعية . وتحديات اقتصادية ، تتمثل فى ضعف الإنتاج وتمركزه حول سلعة واحدة بصفة عامة ، واتساع الفجوة التكنولوجية ، وتحديات عسكرية مثل عدم وجود صناعة عسكرية متكاملة ، نقص التدريب والتنسيق بين الجيوش العربية ، وتحديات ثقافية وتتمثل فى الحاجة لتطوير المفاهيم الثقافية الموروثة لكى تتماشى مع المتغيرات الجديدة ، وتستطيع تصحيح المفاهيم وتقديم الاستجابة الثقافية للتحديات المطروحة على الأمة العربية .

٢ - **تحديات إقليمية :** وهنا ركزت الدراسة على التحدى الإسرائيلى بأبعاده وسياساته فى الاستيطان والقمع والتوسع ، وعلى التحدى الناتج من منطقة القرن الإفريقى .

٣ - **تحديات دولية :** وتتمثل فى محاولات الهيمنة والأطماع الأجنبية فى ثروات الوطن العربى وزرع الفرقة بين دولة والتدخل فى شؤونه الداخلية .

ثم عرضت الدراسة للوسائل الكفيلة بمجابهة التحديات السابقة حيث دعت إلى ضرورة توحيد الإرادة العربية على قاعدة بناء الثقة والوفاق من خلال تنقية الأجواء والتضامن وطالبت بوضع استراتيجية لتحقيق الأمن العربى بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والاجتماعية والإعلامية .

واستعانت الدراسة بما ورد فى موائيق العمل العربى المشترك ، ومقررات القمم العربية وموائيق دول إعلان دمشق ، ومجلس التعاون الخليجى ، والاتحاد المغاربى من مبادئ تدعو لأهمية التضامن العربى ، وأن تعمل كافة المنظمات الجهوية فى إطار الجامعة العربية . ولنا بعض الملاحظات على الدراسة المذكورة يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ - إن الدراسة حرصت على تجنب الإشارة بالاسم لأى من دول الجوار العربى التى تؤثر على الأمن القومى العربى ، فلم تشر لإيران رغم احتلالها لثلاث جزر عربية ، وأشارت لتركيا بطريقة غير مباشرة عند تناولها لقضية المياه ، وحقوق كل من سوريا والعراق فى نهري دجلة والفرات .

٢ - ركزت الدراسة على أن مصدر التهديد الخارجى هو إسرائيل ، ولم تشر أو تستخدم تعبير الصهيونية أو العدو الصهيونى ، وإن أوضحت الدراسة بجلاء عناصر التهديد الإسرائيلى فى أنها استمرار احتلال الأراضى العربية - ورفض تنفيذ قرارات

مجلس الأمن والجمعية العامة المتعلقة بالقضية الفلسطينية - امتلاك أسلحة الدمار الشامل - استقدام المهاجرين اليهود واستمرار بناء المستوطنات - سرقة المياه العربية .

٣ - كان لغموض الدراسة في حديثها عن دول الجوار والاكتفاء بالتركيز على إسرائيل يعنى الأخذ بالنظرة التقليدية لمصادر التهديد وهي النظرة المتفق عليها من قبل الدول العربية ، وإن كان بدرجات مختلفة من الحماس في هذه المرحلة .

٤ - اتسمت الدراسة بقدر من السلبيات مثل طرح بعض الشعارات التقليدية حول العوامل الثقافية ، مثل التشوهات الثقافية ، والتبعية الثقافية وركزت في البعد الاقتصادي على الدعوة للحرية الاقتصادية والقطاع الخاص ، وأبرزت في الجانب السياسي والإعلامي ضرورة دعم المفاوض العربي ، والتأكيد على استراتيجية السلام .

٥ - وما محمد للدراسة أنها تحدثت بقدر من الصراحة عن الانقسام العربي وضعف الإرادة العربية ، وضعف الإيمان القومي في الدعوة لتعزيز العمل العربي المشترك ودعوتها لضرورة تنقية الأجواء العربية .

٣ - ردود فعل الدول العربية :

لقد اختلفت ردود فعل الدول العربية باختلاف درجة إحساسها بالخطر الإسرائيلي الذي هو مصدر التهديد التقليدي للأمن القومي

العربى ، فلم تبعث برود مكتوبة على الأمانة العامة للجامعة العربية حتى مارس ١٩٩٤ سوى دولتين فقط هما بالتحديد مصر والأردن ، كما شاركت فى اجتماعات اللجنة الوزارية للأمن القومى ١٠ دول فقط رغم أنها كانت مفتوحة العضوية ، وكانت معظم المساهمات دون دراسة متعمقة ، أو موقف محدد سلفاً واستهدفت تدخلات بعض الدول تأجيل بحث الموضوع ، ويهمنى هنا عرض بعض الأفكار التى تضمنتها ردود كل من مصر والأردن .

(أ) الرد المصرى على دراسة الأمن القومى :

جاء الرد المصرى فى شكل رسالة بعث بها وزير الخارجية عمرو موسى إلى أمين عام الجامعة العربية د . عصمت عبد المجيد بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٩٣ وأهم ماورد فى الرسالة :

١ - إن التصور العربى للأمن القومى قام لعقود عديدة على أن التهديد للأمن القومى العربى هو تهديد خارجى إلا أن أحداث التاريخ القريب أثبتت أن تهديد الأمن القومى العربى من داخل الأمة العربية قد يكون أكثر خطراً ، وأبعد ضرراً حيث باتت دول عربية ترى الخطر من داخل الوطن العربى ، وتلتمس الأمن من قوى خارجية تراها أولى بالثقة وأقدر على كفالة أمنها ، ومن هنا فإن إرساء مبدأ تأثيم العدوان من داخل الوطن العربى ، هو أمر أساسى فى أى تنظيم يسعى لتحقيق الأمن القومى العربى .

٢ - إن النظام العربى الذى يستند لميثاق جامعة الدول العربية

لا يقدم آليات مناسبة لتسوية الخلافات العربية ، ومن هنا من الأهمية إنشاء محكمة عدل عربية لتكون جزءاً من نظام عربى لتسوية المنازعات سلمياً ، فالعجز العربى عن تسوية أو احتواء الخلافات العربية هو مدعاة لتدخل قوى خارجية فى الوطن العربى .

٣ - إن مشاكل الحدود بين الدول العربية أثرت على حاضر الأمن القومى العربى ومستقبله ، ولذا فمن الضرورى العمل على حلها بالوسائل السلمية ، ولعل المعيار الأساسى الذى يجب الاحتكام إليه هو احترام حدود الشرعية القائمة خاصة إذا تأسست على اتفاقيات جماعية أو ثنائية بغض النظر عن أية دعاوى بأن هذه الحدود صنعها الاستعمار أو جرى تخطيطها تحت تأثيره .

٤ - إن الإرهاب الذى يستند على التعصب الأعمى يهدد نسيج المجتمعات العربية ويشيع حالة من عدم الاستقرار ، وله انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونمو الديمقراطية ، ومن الضرورى التصدى لذلك بأسلوب جماعى .

٥ - ضرورة رفض أى تدخل فى الشؤون الداخلية للدول العربية الأخرى أيما كانت الدعاوى والمبررات ، فاختلاف أساليب الحكم ، والنظم السياسية أمر طبيعى لا بد من السماح به ولا بد ألا يسمح لهذا الاختلاف بأن يؤثر على مساحة التعاون بين الدول العربية .

٦ - ضرورة العمل على تأمين المصالح العربية من خلال دراسة وتنشيط علاقاتها الاقتصادية بما يودى إلى تعزيز وضعها وعلاقاتها فى المجتمع الدولى .

٧ - أهمية دراسة تأثير كافة القوى الإقليمية غير العربية على الأمن العربي وبخاصة في ظل الجهود الرامية لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وما يفتحه ذلك من آفاق للتعاون الإقليمي والتعاون العالمي .

٨ - ضرورة تحديد عناصر موقف عربي مشترك من قضايا نزع السلاح ، والمواثيق الدولية المرتبطة به ، والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل .

٩ - ضرورة التعامل مع القضايا ذات الاهتمام العالمي وفي مقدمتها قضايا حقوق الإنسان والبيئة لأنه لا يمكن أن ينعزل العرب عن التطورات العالمية المحيطة بهم والمؤثرة فيهم .

١٠ - وبالنسبة للآليات فإنها وإن كانت متوافرة إلا أنه من المفيد إعادة النظر في قاعدة الإجماع والأخذ بقاعدة الأغلبية في اتخاذ القرارات ، ومن الضروري توافر الإرادة السياسية لتنفيذ ما يتفق عليه من قرارات حتى لا يفقد العمل العربي مصداقيته .

(ب) الرد الأردني على دراسة الأمن القومي :

جاء الرد الأردني في شكل مذكرة من وزارة الخارجية الأردنية .. علقت على الدراسة في كل أجزائها ، وخلاصة الرد الأردني تتمثل في النقاط التالية :

١ - إن الوضع العربي في أسوأ حالاته ولتحسين هذا الوضع

يجب الانطلاق نحو تنفيذ القرارات في المجالات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية انتظاراً لتحسن الموقف السياسى .

٢ - الأمن القومى العربى يجب النظر إليه فى الإطار الشامل الذى يشمل الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والأمن المائى ، وفى هذا الإطار يجب تشجيع الاستثمارات العربية فى البلاد العربية وتحقيق التعاون والتكامل بالنسبة للموارد المائية واستنباط ونقل التكنولوجيا .

٣ - من الضرورى إنشاء جهاز لحل الخلافات العربية وإنشاء محكمة عدل عربية وتعديل الميثاق ، وإنشاء أكاديمية عربية للدفاع وتدرىس مادة فى المدارس والجامعات عن الأمن القومى العربى والتأكيد على الهوية والذات القومية .

٤ - أهمية إبراز الجوانب الثقافية والطابع الحضارى العربى ، وتركيز الإعلام على مبادئ التضامن العربى وحقوق الإنسان وأهمية العامل الدينى الوسطى كقيمة للمجتمع العربى .

٥ - ضرورة الأخذ بمبدأ العقلانية فى القرار السياسى والسير فى إطار الممكن فى انتظار الأفضل وتفعيل مؤسسات العمل العربى وتنشيط المؤسسات غير الحكومية .

٦ - أشارت الورقة الأردنية إلى مستويات الأمن : المستوى الداخلى - المستوى العربى - المستوى الإقليمى والمستوى الدولى العالمى .

- ٧ - أوضحت ضرورة الاتفاق على التحديات ومصادر التهديد ، وفي مقدمتها قضايا سباق التسلح وأثر دول الجوار ، وتحدى العالم الخارجى والخلافات العربية والتخلف التكنولوجى .
- ٨ - دعت الورقة الأردنية للوحدة لمواجهة التجزئة ، التنمية لمواجهة التخلف ، العدالة فى مواجهة تغييبها ، الديمقراطية وحقوق الإنسان كضمانة للأمن الوطنى والقومى .. إلخ وأبرزت أهمية أن يركز الأمن القومى العربى على قاعدة عربية .

(ج) مواقف الدول العربية الأخرى :

لم تعبر الدول العربية الأخرى - عدا مصر والأردن - عن وجهات نظرها بالرد كتابة على الدراسة التى أعدها جامعة الدول العربية ، وإن عبرت عن آرائها مشفاهة من خلال المداخلات فى مرحلتين :

الأولى : عند اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بالأمن القومى ، والتى عقد اجتماعها فى سبتمبر ١٩٩٣ قبل انعقاد مجلس الجامعة بكل هيئته ، وكانت تلك اللجنة الوزارية مفتوحة العضوية ومع ذلك فلم يشارك فى اجتماعاتها سوى وزراء من عشر دول هى (مصر - الأردن - سوريا - العراق - قطر - عمان - السودان - ليبيا - تونس - فلسطين) بالإضافة للأمين العام للجامعة العربية ، ووضح من خلال مداوولات وتعليقات الوزراء

عدم الاتفاق على مصادر الخطر ، وأولوياته ، بل وحتى عدم الاتفاق على مفهوم الأمن القومى العربى ، وتقرر إزاء ذلك استمرار متابعة الموضوع من خلال اللجنة الوزارية ورفع ذلك إلى مجلس الجامعة . وعندما بحث مجلس الجامعة فى دورته المائة رأى البعض ، وخاصة من دول الخليج ، أن الظروف العربية غير مواتية لبحث هذا الموضوع ، واقترحوا تأجيله لدورة قادمة وخاصة أن الظروف والأوضاع فى المنطقة العربية لم تستقر بعد ، بل أنها سريعة التغير وخاصة بعد توقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ .

الثانية : فى اجتماع مجلس الجامعة العربية فى الدورة الأولى بعد المائة فى ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٤ عرضت الأمانة العامة مجدداً بند الأمن القومى العربى على جداول أعمال الدورة المذكورة والواقع أن هذا العرض جاء نتيجة إحساس الأمانة العامة للجامعة العربية بالمخاطر الجسيمة التى تهدد الأمن القومى العربى ، وأن الدراسة التى أعدتها الجامعة لا يجب أن تطرح جانباً بسهولة ، ولذا فإنها عند صياغة القرار الخاص بالأمن القومى فى الدورة المائة كان التوجه من خلال المداخلات هو التأجيل لدورة قادمة ، فى حين أن القرار الذى صدر كان التأجيل للدورة القادمة أى الدورة الـ ١٠١ ، ومثل هذه المفارقات البسيطة فى الصياغات ، العظيمة فى الدلالة ، والخطيرة فى النتائج ، مألوفة فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية

خاصة إذا لم يدقق المجتمعون في الصياغات ، أو إذا اتفق على المفهوم والتوجه وترك أمر الصياغة النهائية للجهاز الإدارى المنوط به أعمال الاجتماع أو المؤتمر .

ولذلك عندما بدأت مناقشة البند فى الدورة الأولى بعد المائة طلبت عمان تأجيل بحث البند وأيدتها السعودية التى أضافت بأن يؤجل إلى دورة مجلس الجامعة التى تسبق عقد أول قمة عربية عندما يتقرر ذلك ، وهنا تدخلت عدة دول منها السودان وسوريا والعراق والأردن مؤكدة على أهمية عدم التأجيل لفترة طويلة ، وتدخلت مصر بصياغة تمثل حلاً وسطاً بأن يكون التأجيل للدورة القادمة يتفق عليها من خلال التشاور ، وأن تستمر متابعة الموضوع من قبل الأمانة العامة .

والواقع أن هذه الصياغات والمداخلات عكست حقائق فى مقدمتها :

١ - أن الدول العربية بينها اختلاف كبير حول طبيعة ومصادر الخطر ، والتهديد ، هل هى مصادر خارجية أى من خارج النظام القومى العربى ، أم داخلية من الدول العربية بعضها البعض كما حدث فى غزو العراق للكويت ، أم أنها داخلية بحتة أى من داخل كل دولة عربية بمعنى حالات الإرهاب وأثرها على الاستقرار السياسى ، وحالة التخلف والبطالة ، وأثرها على الاستقرار الاقتصادى وانعدام الديمقراطية وغياب المشاركة الشعبية وأثر ذلك على الاستقرار السياسى والاجتماعى .

٢ - إن الأمن القومي العربى كمفهوم أصبح أمراً غير مرغوب فيه ، بل موضع تساؤل من عدد من الدول العربية كل منها لاعتبارات خاصة به بل أن الشكوك وانعدام الثقة أصبحت واضحة .

٣ - إن المسئولين العرب رغم إدراكهم لما بين الدول العربية من روابط ثقافية واجتماعية ولغوية ورغم إدراكهم للمخاطر التى تتهددهم ، فإنهم لم يرتفعوا فى مواقفهم وقراراتهم وتفكيرهم لمستوى التحديات الماثلة مخاطرها أمام أعينهم ، ومازال الكثيرون يفكرون ويتصرفون من منظور وطنى ضيق ، ويعيش لحظات آنية فى التاريخ ، ولا يستطيع أن يرقى بفكره وقراره إلى آفاق البعد المستقبلى للتاريخ .

٤ - إن مصر إدراكاً منها بعمق الشرخ الذى خلفته حرب الخليج الثانية وتقديراً منها لأولويات العمل العربى بالتركيز حالياً على معالجة العلاقات العربية الإسرائيلية وحل المشكلة الفلسطينية فضلت الاحتماء بعنصر الزمن وانتظار الفرصة السانحة فى المستقبل حتى تلتئم الجراح ولم ترغب فى الإصرار على البحث واتخاذ قرار حاسم بشأن الأمن القومى ، وكان هذا التقدير الواقعى هو الذى حدا بوزير خارجيتها لاقتراح الحل الوسط الذى يقوم على التأجيل دون التخلي عن الموضوع .

ثالثاً : الاستراتيجية الملائمة لتحقيق الأمن القومى العربى :
(أ) إن الحديث عن استراتيجية ملائمة للأمن القومى العربى هو

حديث ذو شجون ، ولعل المتتبع لمقالات بعض الكتاب والصحفيين المصريين أمثال زكريا نيل وسلامه أحمد وسلامه وأحمد نافع وغيرهم ، التي نشرت إثر انتهاء اجتماع الدورة الأولى بعد المائة لمجلس الجامعة العربية ، يدرك مدى الإحباط وخيبة الأمل ، والقلق الذى أصاب الرأى العام العربى عامة والمصرى خاصة لتأجيل بحث موضوعات مثل الأمن القومى ، وتعديل ميثاق جامعة الدول العربية ، ولكن حالة الإحباط هذه لا يجب أن تحجب حقيقة المأزق الذى يواجهه الأمن القومى العربى ، وهو مأزق حقيقى يتمثل فى التشكيك فى ذاتيته وفى ضرورته ، ولعل دراسة مجلس الشورى المصرى حول « الأمن القومى العربى : التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية » تعكس ذلك بوضوح فى التساؤلات العشرة التى طرحتها وهى :

- ١ - هل تعتقد بضرورة قيام نظام « أمن قومى » للدول العربية ؟
- ٢ - هل نحن على استعداد للتحرك على مستويات مختلفة للدفع باتجاه إقامة هذا النظام ؟
- ٣ - ما هى تصوراتنا لمواقف الدول العربية - والمقصود هنا الدول العربية إجمالاً - من قضية الأمن القومى العربى ؟
- ٤ - ما هى القيود التى تواجه قيام أمن قومى عربى : عربياً وإقليمياً ودولياً ؟
- ٥ - هل تعتقد أن مثل هذه القيود تحول دون إقامة أمن قومى عربى أو أنها مجرد تحديات يمكن التغلب عليها ؟

٦ - ما هي الأسس التي يجب أن يستند إليها الأمن القومي العربي في المرحلة الحالية ؟

٧ - ما هي الصيغة التي تراها أكثر ملاءمة وصلاحيّة لإقامة أمن قومي يحقق مصالح الدول العربية ؟

٨ - ما هو موقع إسرائيل - بالدرجة الأولى - وإيران ثم تركيا في إطار هذه الصياغة ؟

٩ - ما هي الخطوات التنفيذية الأساسية التي يمكن أن تتحقق من خلالها صيغة الأمن القومي العربي المتصورة ؟

١٠ - ما هو دور مصر في بناء هيكل جديد للأمن القومي في المنطقة .

والواقع أن التساؤلات العشر تعكس ، ولو بطريقة لا شعورية ، عدة أمور هي :

الأول : أنه لا يوجد اتفاق كامل وتام حول ما يسمى بالأمن القومي العربي وهناك شك في ضرورة قيامه ، وهذا واضح في الأسئلة الثلاثة الأولى .

الثاني : أن هناك إحساساً مصرياً بالخطر ، وإدراكاً مصرياً بضرورة مواجهته ، ولكن هناك أيضاً إدراكاً بضخامة المسؤولية والقيود على الحركة ، وهذا واضح في الأسئلة من ٤ - ٧ .

الثالث : أن النظام الأمني العربي المفترض لابد أن يملك صيغاً

وأساليب للتعامل مع دول الجوار ، وفي مقدمتها إسرائيل وإيران وتركيا ، وللتعامل مع القوى المسيطرة في العالم وهذا واضح في السؤالين الرابع والخامس وفي السؤال الثامن .

الرابع : أن مصر عليها مسئولية رئيسية لإنشاء نظام أمن قومي عربي بحكم دورها السياسي والحضاري وثقلها العسكري والثقافي ، وهذا واضح في الأسئلة : الثاني والسابع والعاشر .

(ب) ولقد دارت مناقشة مجلس الشورى على مدى ثلاثة أيام اشترك فيها ٣٨ عضواً من مجموع أعضاء المجلس البالغ عددهم ٢٥٨ عضواً ، كما تحدث فيها السيد عمرو موسى وزير الخارجية ومن المفيد أن نلقى نظرة على الأفكار التي طرحت والآراء التي نوقشت لأنها تعكس تفكير النخبة المثقفة والمسئولة في أهم دولة عربية ، وهي مصر ، بكل ما تمثله من ثقل ووزن عربي وإقليمي وعالمي .

ولقد تناول وزير الخارجية المصري في كلمته ردًا على التساؤلات العشرة السابقة مايلي :

١ - إن الأمن القومي العربي حقيقة مسلم بها ، ولكنه يحتاج لإعادة صياغة نظرًا للانقسام الراهن في الموقف العربي ، ولحدوث متغيرات عالمية وإقليمية جديدة .

٢ - إنه من الضروري عند بحث الأمن القومي العربي أن يأخذ البحث في الحسبان المنظور الشامل ليس فقط من حيث الأطراف

أى الدول العربية جميعاً ، وليس مصر بمفردها ، بل وأيضاً من حيث الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية ... إلخ .

٣ - إن مصر تتحرك من أجل الأمن القومى. والمصالحة العربية سواء فى دورها فى مشاكل الحدود بين السعودية وقطر ، أو فى الحرب الأهلية فى الصومال ، أو فى الخلاف الداخلى فى اليمن ، أو فى دفع جهود التسوية للمشكلة الفلسطينية والصراع العربى الإسرائيلى ككل ، كما أن مصر ترفض تقسيم العراق أو المساس بوحدة التراب السودانى .

٤ - إن القيود الواردة على الأمن القومى العربى بعضها داخلى ، إذ لم يتفق العرب على طبيعة هذا الأمن ومداه وآلياته ، وبعضها خارجى ، فبعض القوى الخارجية لا ترحب بالوفاق العربى .

٥ - إن أساس التعامل المصرى مع إسرائيل هو مبدأ الأرض والحق مقابل السلام ، ومع إيران هو الاتفاق حول طبيعة المصالح والسياسات لوجود خلافات حول ذلك ، أما تركيا فليس لمصر مشاكل معها .

٦ - إن دور الجامعة العربية أساسى فى بلورة مفهوم وآليات الأمن القومى العربى وفى تحديد التصور العربى بكيفية التعامل مع دول الإقليم غير العربية .

٧ - إن الدور المصرى هو مساعدة الدول العربية الشقيقة وليس

السعى للزعامة ، فمصر زعامتها وريادتها نابعة من التاريخ والسكان والثقافة والعلم ، ولا تسعى لفرض سياسات معينة على أية دولة .
أما مناقشات أعضاء مجلس الشورى ، فقد عكست عناصر اتفاق وعناصر اختلاف حول بعض المفاهيم والتصورات والسياسات ، والتي يمكن تلخيصها فى النقاط التالية :

١ - إن الواقع العربى الراهن له انعكاسات سلبية على قضية الأمن القومى العربى نظرًا لوجود حالة من انعدام الثقة بين الأنظمة القائمة فى الدول العربية ، وعدم الاتفاق على مفهوم موحد للأمن القومى العربى ، وضعف التعامل والتبادل التجارى خاصة والاقتصادى عامة بين الدول العربية ، وضعف جامعة الدول العربية ، وعدم سيطرة الدول العربية على مصادر المياه وهو ما يمكن أن يندر بمخاطر كبيرة فى المستقبل .

٢ - إنه مع إدراك أن الأمن القومى العربى كقضية بالغة الأهمية إلا أن معالجتها تقتضى اتباع منهج واقعى براجماتى يستند لتوازن المصالح وتبادل المنافع فى الأطر السياسية والاقتصادية والثقافية ، وإنشاء آليات تسعى لتحقيق ذلك سواء بتعزيز دور الجامعة العربية ، أو بإنشاء آلية لفض المنازعات بين الدول العربية سلميًا ، أو بإنشاء برلمان شعبى عربى أو تشكيل مجلس رئاسة عربى .

٣ - إنه مع اختفاء المواجهة العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل باتخاذ الدول العربية قرارًا استراتيجيًا بالتفاوض من أجل السلام ،

وخاصة بعد انهيار نظام القطيعة الثنائية على المستوى العالمى ،
وتعاضد القدرة العسكرية الإسرائيلية بشتى صورها ، فإن المخاطر
التي تتهدد الأمن القومى العربى ذات طبيعة حضارية وعلمية
وتكنولوجية وهى نابعة من داخل الوطن العربى كما أنها نابعة
من خارجه على حد سواء .

(جـ) والآن نعود للتساؤل هل هناك استراتيجية ملائمة لتحقيق
الأمن القومى العربى ؟

إذا كان المفهوم موضع خلاف ، ومصادر التهديد ليس عليها
اتفاق ، ووحدة الإدراك والعمل والسياسات غير قائمة ، إذا أصبح
من العبث الحديث عن أية استراتيجية لتحقيق الأمن القومى العربى .

ولعله من المفيد أن نطرح التساؤل أو السؤال بشكل آخر ، ما هى
الاستراتيجية المصرية الملائمة للتعامل مع موضوع الأمن القومى
العربى باعتبار أن مصر أكبر الدول العربية وأكثرها إدراكا للمشكلة ؟
وللاجابة على هذا التساؤل لابد أن نأخذ فى الحسبان الفروض
التالية :

١ - إن وحدة مفهوم الأمن القومى العربى غير قائمة ، لا من
حيث الإطار النظرى ، ولا من حيث السياسات ، ولا من حيث
الموارد والإمكانات المادية والبشرية .

٢ - إن النظم السياسية العربية ، بحكم ما بينها من تباين

واختلاف ، بل وأحياناً حالة من عدم الثقة ، لا تهتم بهذا الأمن القومي العربي سوى بطرحه كشعار بلاغى أكثر منه سياسة واقعية إلا إذا تعرض أمنها الوطنى أو القطرى للخطر ، أو فى إطار إدارة الصراع العربى العربى أو فى إطار الحصول على تأييد عربى عام فى مواجهة قوى خارجية معينة وهو تأييد سياسى ومعنوى أكثر منه فعلى فى معظم الحالات .

٣ - إنه حتى بالنسبة للدول التى يمكن أن نطلق عليها اسم دول القلب العربى ، أو الدول النواة Core فى العمل العربى المشترك ، وهى مصر وسوريا والعراق والسعودية والأردن ، لا يوجد موقف عربى موحد فيما بينها .

٤ - إن مصر باعتبارها تمثل قلب القلب فى الوطن العربى عليها مسئولية قومية بحكم إدراكها ووعيتها السياسى للخطر المترص بالعرب ، وبمصادر القوة التى لدى العرب ، وبحركة وسير العلاقات الدولية ، ومن ثم فهى مطالبة أكثر من غيرها بالقيام بمبادرات واتباع سياسات من شأنها الحفاظ على الأمن القومى العربى من أن يتردى إلى هوة عميقة وسحيقة تجعل العرب فريسة للضغوط الإقليمية ، حيث من الشرق إيران ، ومن الشمال تركيا ، وفى القلب إسرائيل ، وفى الجنوب الشرقى أثيوبيا .

٥ - إن مصر ، بحكم ظروفها الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، لا بد أن تتبع منهجاً يتسم بعناصر معينة فى مقدماتها :
(أ) الواقعية فى التعامل مع القوى الإقليمية القوية ، ومع القوى

العالمية التي من أسس سياساتها عبر التاريخ عدم السماح بقيام وحدة عربية .

(ب) البراجماتية في التعامل مع النظم العربية في إطار توازن وتبادل المصالح والمنافع ، وليس فقط استناداً للمبادئ والمثل التي رغم أهميتها فإن دورها السياسى الحقيقى محدود .

(ج) التدريجية بمعنى النظرة للأمن القومى العربى من منطلق المصلحة المصرية المتداخلة مع المصلحة العربية ، وبعبارة أخرى النظر للأمن فى مستويات ودوائر متداخلة فى أهميتها فالدائرة الأولى تتعلق بكيفية التعامل المستقبلى مع إسرائيل ويلي ذلك دائرة وادى النيل ثم دائرة أمن الخليج .

٦ - إن مصر مدعوة للقيام بسياسة تهدئة للدول العربية ذات الحساسية التاريخية إزاء مصر حتى تستطيع أن تحافظ على أمنها الوطنى المباشر ، ثم هى مدعوة لبناء قوة عسكرية وصناعة عسكرية وطنية وعربية لتستطيع مجابهة تحديات الأمن ذات البعد العسكرى . والحضارى النابع فى المقام الأول من إسرائيل ، التى تمتلك تكنولوجيا بالغة التقدم وصناعة عسكرية متطورة .

وباختصار إن الخطوة الأولى ، فى بناء استراتيجية لتحقيق الأمن القومى العربى ، تبدأ ببناء النموذج المصرى القائم على الاستقرار السياسى والتقدم الاقتصادى والصناعى ، وبناء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان واضطلاع المؤسسات الدستورية والسياسية بدورها

الحقيقى فى إرساء دعائم المجتمع ، ومن ثم تمكين كل قواه من من الانطلاق للأمام ، على غرار ما حدث مع اليابان التى بدأت تجربة نهضتها الحديثة فى منتصف القرن الماضى فى تاريخ لاحق لبدء التطور والنهضة المصرية فى عهد محمد على ، ولكن بينما كان مسار الحركة اليابانية للأمام فإن مسار حركة النهضة المصرية كان متعرجاً ومتذبذباً وأحياناً متراجعاً .

وفى ختام هذا الفصل فإنه يمكن القول إن إلقاء نظرة سريعة على منطقة الشرق الأوسط ، وهى التى تضم كافة الدول العربية بالإضافة لدول الجوار الجغرافى ذات التأثير الواضح على الأمن القومى العربى ، أى أنها دول القرن الإفريقى وإسرائيل وإيران وتركيا ، يجد خليطاً متنوعاً من البشر والنظم السياسية والاجتماعية ، ومن مستوى التقدم التكنولوجى والقدرة على الاستفادة من العلوم الحديثة ، ومن مستوى الثروة من حيث الغنى والفقر من الموارد الطبيعية ومن حيث الكثافة السكانية ومن حيث القوة العسكرية ومن حيث الفلسفة السياسية لبناء الدولة ، وبعبارة أخرى إن هذه المساحة الممتدة هى أشبه ما تكون بالفسيفساء فى تنوعها ، ليس بالضرورة فى التناغم والانسجام بينها ، فهناك دولة مسيحية مثل أثيوبيا ، ودولة يهودية مثل إسرائيل ، ودولة شيعية مثل إيران ، وهناك دول تمتاز فيها العقائد والطوائف فى شبه وفاق مثل لبنان ، أو فى شبه صراع مثل السودان والعراق ،

هناك دول تشهد أعمال عنف باسم الصحوة الإسلامية مثل الجزائر وتونس ومصر بدرجات متفاوتة ، هناك دول غنية بثرواتها الطبيعية دول الخليج ولكنها قليلة من حيث عدد السكان وتستمد الفكر السياسى لبناء الدولة الحديثة ، وشرعية نظمها السياسية من الأساس العائلى الممتزج بالدين أحياناً ، وهناك دول علمانية مثل تركيا ، ودولة دينية مثل إيران والسودان ، ودول علمانية دينية أو علمادينية فى نفس الوقت مثل إسرائيل ، ودول ديمقراطية مثل إسرائيل وتركيا وإلى حد ما إيران ، ودول تسعى للديمقراطية مثل مصر والمغرب والأردن ولبنان ، ودول تميل للحكم شبه الفردى مثل العراق ، ودول كثيفة السكان مثل إيران وتركيا ودول متوسطة السكان مثل العراق والجزائر والسودان والمغرب ، ودول قليلة السكان مثل دول الخليج وليبيا وهكذا يمكن رسم متنوعات عديدة لدول وشعوب ونظم تلك المنطقة ، وهذا فى ذاته يجعل وضع أية استراتيجية للأمن القومى أمراً بالغ الصعوبة إن لم يكن مستحيلاً وذلك للاعتبارات التالية :

الأولى : اختلاف مصدر الخطر الذى يمكن أن توجه إليه هذه الاستراتيجية من دولة إلى أخرى . ومن ثم فليس هناك قاسم مشترك يجعل هذه الدول تتفق على مصدر واتجاه الخطر بل أن بعضها يرى فى البعض الآخر مصدر الخطر ، وبعبارة أخرى يرى البعض أن مصدر التهديد من داخل النظام العربى وليس من خارجه .

الثانية : تباين النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية يجعل من الصعب إيجاد لغة تخاطب سياسية فيما بينها فإذا قلنا مثلاً إن الانغلاق والجمود يمثل عنصر الخطر ، أو إن البنيان القبلي والعشائري من مصدر الخطر ، أو إن السكان الكثيرين فى دولة ما مجاورة هى مصدر الخطر ، أو إن الجماعات الإرهابية التى تتزى بزي الإسلام هى منبع الخطر فإننا لانجد اتفاقاً عاماً بين جميع الدول العربية على أى منها نتيجة لهذا التباين .

الثالثة : اختلاف التوجهات السياسية الخارجية فإيران لا ترى فى الولايات المتحدة سوى أنها مصدر الشر والشيطان الأكبر ، وهذا عكس نظرة إسرائيل فى حين تنظر مصر أو السعودية بعين مختلفة للولايات المتحدة وهكذا .

وباختصار فإنه بالنسبة لصانع القرار السياسى فى أية دولة عربية سيجد لزماً عليه أن يتعامل باستراتيجيات مختلفة أو بأساليب متنوعة مع كل قطعة من قطع الفسيفساء الموجودة على رقعة الشرق الأوسط وفى نفس الوقت ينبغى أن تقوم أية استراتيجية للتعامل مع هذه الفسيفساء على عناصر متداخلة ومتكاملة وربما أحياناً متناقضة فى آن واحد .

الفصل الخامس

تأثير قضايا العصر على الأمن القومي العربي

إنه من نافلة القول بأن العقد الأخير من القرن العشرين قد شهد تغيرات جذرية ، كما أنه من المعتاد القول بأننا نعيش عصر القرية العالمية ، حيث تلاشت المسافات ، واقتربت الأطراف التي كانت بعيدة أو متباعدة ، وحيث ثورة التطلعات من الشعوب الجائعة إلى الحرية المتعطشة إلى الديمقراطية والمشاركة في السلطة ، وفي الثروة ، والمساهمة في الفكر وفي العمل ، وهي في تطلعاتها هذا تسعى في نفس الوقت للتعاون والاندماج لأن اقتصاديات التكنولوجيا الحديثة تقوم على الإنتاج الكبير والعلوم المتطورة ، ومن ثم برز دور الشركات المتعددة الجنسيات ، والتي تعمل وتنتج عبر الحدود السياسية ، وكذلك تقوم بتصريف إنتاجها بنفس الأسلوب ، ومن هنا أصبحت الصراعات العسكرية بين الدول في طريقها للانحسار ، ليحل محلها صراع من نوع جديد بين الشركات العملاقة ، وتآكل ولو بدرجة محدودة وإن كانت متزايدة مفهوم السيادة بمدلوله التقليدي لصالح أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي ، والتداخل في المصالح و بروز الاهتمامات الإنسانية سواء خوفاً من مخاطر دول الجوار ، أو طمعا في

الاستحواز على ثرواتها ، أو الولوج لأسواق الدول . وما نقصده
بتعبير دول الجوار هذا ليس قاصراً على منطقة محددة ، وإنما
يمتد ليشمل مناطق العالم المختلفة إنه المكسيك وكندا بالنسبة
للولايات المتحدة ، وهو شمال إفريقيا بالنسبة لجنوب أوروبا المطلة
على البحر المتوسط ، وهو الدول المتعددة المحيطة بالمنطقة العربية
وهكذا . فالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناجمة عن
الحروب الأهلية والصراعات القبلية لا تتوقف عند الحدود وإنما
تعبّر عن دول الجيران ، ولعل في تدفق الهجرات السياسية أو
الإنسانية أو الاقتصادية ما يوضح ذلك ، كما أن مشاكل البيئة
والتلوث والإشعاع النووي لا تتوقف عند الحدود بل تتخطاها
وتعبّر عن ، وأيضاً الانتشار الثقافي والإعلامي من خلال أجهزة
الاتصال والبث والأقمار الصناعية تطرح بإلحاح وبقوة مفهوم
الحرية الثقافية ، والتراث الثقافي والخصائص الحضارية لكل مجتمع
ولكل دولة ، ونلمس آثارها في ظاهرة انتشار الدش T. V. Dish
وما يرتبط بذلك من ردود الفعل في العديد من المجتمعات .
وهكذا فإن نظرية القرية العالمية Global Village وفقاً
للمصطلحات السياسية الحديثة ، أو نظرية الجسد الواحد Body
وفقاً للمصطلحات الإسلامية القديمة ، والتي بدأت بقول النبي ﷺ
مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى
فيه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى . ثم طورها العلماء

والمفكرون بعد ذلك فى مجالات السياسة والاجتماع عبر القرون ، أقول إن هذه القرية العالمية لم تعد مجرد شعار يطرح أو فكره يروج لها بل تكاد تكون حقيقة واقعة وماثلة أمام أعيننا تماما اليوم وعلى أكثر تقدير فى الغد القريب .

وهذا كله ما يدعونا للقول بأن العالم العربى اليوم فى مفترق طرق خطير وصعب ، ومن ثم نطرح التساؤل عن رد فعله إزاء ذلك وعن موقفه من قضايا العصر ، ولن نتناول بالتفصيل تلك القضايا وأبعادها وتأثيراتها ، وإنما سوف نشير إلى عدد محدود منها ، وبخاصة قضيه أعتبرها من أمهات القضايا المعاصرة ، وهى قضية حقوق الإنسان ويلي ذلك قضية التعاون الاقتصادى الاقليمى ، لكى نطرح مدى فعالية هذا العمل فى إطار المنظمة الأم وهى جامعة الدول العربيه ، ونختتم هذا الباب بطرح ندعو فيه إلى علاقات عربية أفضل تأخذ فى الحسبان مصالح كل طرف ومصلحة الجميع فى آن واحد .

وينقسم هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الأول : نظره خاطفة على أبرز قضايا العصر

المبحث الثانى : أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان

المبحث الثالث : تصورات حول تطوير العمل العربى المشترك

المبحث الرابع : مصر و العمل العربى المشترك

المنبحث الأول

نظرة خاطفة على ابرز قضايا العصر

إذا طرحنا التساؤل المنطقي في هذا المنبحث ، وهو ماهي قضايا العصر الذي نعيش فيه ؟ لقد سبق وأشرت في مقدمة هذا الباب إلى أننا نعيش فيه عصر الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وأننا نعيش عصر القرية العالمية ، وأننا نعيش عصر التكنولوجيا بالغه التطور والتعقيد ، وأننا نعيش عصر التسويات السياسيه وما تفرضه من تحديات ، وأخيراً وليس آخراً أننا نعيش عصر التكتلات الاقتصادية الاقليمية بدرجتها المختلفه ، إذن فإن السؤال المنطقي أين العرب من هذه القضايا جميعاً ؟

لن نتعرض بالتفصيل للقضايا السابقة وانما سوف نكتفى بالإشارة إلى عدد من الملاحظات ذات الطبيعة العامة على أن نعرض بالتفصيل للقضية التي اسميها مشكلة المشاكل أو قضية القضايا في الوطن العربي ألا وهي حقوق الإنسان .

أما الملاحظات العامة في المنبحث فتمثل في :

الأولى : إن التسويات السياسية في المنطقة العربية أصبحت حقيقة واقعة ، وقد بدأ عصر هذه التسويات منذ منتصف السبعينات . بمبادرة الرئيس الراحل أنور السادات بالذهاب للقدس وما أحدثته من ردود فعل غاضبة وعنيفة ، ولكنها كانت ردود فعل غير عقلانية وغير رشيده وانفعالية ، أما كونها غير عقلانية فلأنها لم تدرس

بفكر استشرافى مستقبل التطورات والتي جعلت السلام هو التيار المستقبلى ، والذي تحدث عنه القادة والسياسيون العرب فى عقد التسعينات ووصفوه بأنه خيار استراتيجى وأنه لا رجعة فيه . أما كونها غير رشيدة وانفعالية لأنها لم تقدم شيئاً سوى شعارات « الصمود والتصدى » ولكنها لم تصمد ولم تتصد إذ عادت لتأخذ بأقل مما رفضته فى الماضى ، ولكن بعد انقضاء حوالى خمسة عشر عاماً ، وهذا يختلف عن وضع مصر التى امتلكت ما أسميه بالتصور الديناميكى للحركة السياسية على المسرح العالمى ، ولعلنى استدل على ذلك مما ذكره الملك الحسن الثانى فى استعراضه للقمّة العربية عام ١٩٨٢ من أن مصر رغم أنها كانت مطرودة من الجامعة العربية فهى كانت حاضرة معنويًا ، وأعطى مثالها الدليل على أنه يمكن استعادة التراب المحتل عن طريق التفاوض .

الثانية : إن عصر الـ D's الخمسة والـ S's الثلاثة أصبح هو العصر المستقبلى ونقصد بذلك انتهاء الاستعمار والتكتلات العسكرية الأيديولوجية ، التنمية - نزع السلاح - الديمقراطية .

Decolonization, de - blocing - Disarmament - Development - and Democracy .

أما الثلاثة S فهى الاستقرار والأمن والسيادة Stability, Security and Sovereignty .

هذه المفاهيم الثمانية بصورها الجديدة أصبحت هى أساس الفكر المتطور فى استشرافية للمستقبل ، ويجب على العالم العربى أن يبحث

ذلك من منظور جديد ، ينطلق من فلسفة التساند الدولي Interdependence ، وليس من منظور الاستقلال والسيادة بالمفهوم القديم والذي يتآكل رويدًا رويدًا بفعل التطورات التكنولوجية الضخمة ، والتكتلات الاقتصادية الكبيرة ، وانتشار وتغلغل ظاهرة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ، وبروز دور المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالات عديدة أهمها مجال المعونات الإنسانية وحماية حقوق الإنسان .

الثالثة : إن مبدأ الاحتماء بما يسمى بالثوابت وغلق الأبواب وربما النوافذ والتمسك بأهداب القديم والحلم بالعيش في الماضي ، لم يعد هو المبدأ السليم في عصرنا الحاضر ، فمن ناحية فإن التطورات العلمية والتكنولوجية وثورة الاتصالات فتحت كافة الأبواب المغلقة بدرجة أو بأخرى ، ومن ناحية فإن الشعوب استيقظت أيضًا بدرجة أو بأخرى ولم يعد من الممكن ، بل صار من المستحيل عدم التفاعل مع تلك التطورات بأسلوب بناء ومبتكر ، والخطر كل الخطر في توهم إمكانية الانعزال والأخذ بسياسة الرفض والانزواء لأن مؤدى ذلك رفض التطوير والتطور وفقًا لنواميس الكون ، ومن ثم ستفرض هذه النواميس منطقتنا آخر ، وهو منطق التغيير من خلال العنف أو الثورة ، ونتيجته ستكون أشد ضررًا وأعظم فتكًا بأي مجتمع في هيكله النظامي ، وفي بنيانه الاجتماعي ، وفي قيمه وأسس عقائده الفلسفية والدينية والثقافية ، ومن ثم فإنه من الضروري الربط بين العناصر المختلفة للتطور والتنمية مثل التنمية المستدامة ومعالجة

مشاكل الفقر والبيئة ، والمشاركة السياسية وتناوب السلطة ونحو ذلك .

وبعد هذه الملاحظات العامة والسريعة لنا أن نتساءل ماهى إذن قضايا العصر الهامة ونحن على أعتاب القرن الحادى والعشرين ؟ لاشك أن تلك القضايا كثيرة ولن نتعرض لأى منها بالتفصيل ماعدا واحدة وهى التى نعتبرها من أمهات بل محور تلك القضايا :

الأولى : قضية الخصوصية والعمومية : وهنا يثور النقاش حول الخصائص الثقافية والحضارية والتراثية لكل مجتمع ، وحرصه على الحفاظ عليها من التدهور والتلاشى والاختفاء ، وذلك فى مواجهة الخصائص العامة التى تربط المجتمعات بعضها ببعض ، ولعل الخطأ الجوهري فى الحضارة الغربية ، أنه فى غمار زهوها بالانتصار على الشيوعية ، وقعت أو أوقعت نفسها فى وهم أنها أصبحت الحضارة العامة للبشرية ، وأن قيمها ومبادئها وفلسفتها فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ينبغى أن يحتذى بها الجميع ، وأن يقاس تقدمهم من خلال منظارها وبمقياسها .

وفى مواجهة هذه المعضلة تلوذ مجتمعاتنا بما تسميه قيمها الثابتة ويطالب بعض مثقفينا بالعودة للأصول والمنابع وتراث الأسلاف ، وهذه دعوة غير سليمة وتفتح الباب على مصراعيه لصراع فكرى وسياسى لا يمكن التنبؤ بأبعاده . فمن ناحية لا يوجد اتفاق عام على ما يسمى بالثوابت والأصول ، ومن ناحية أخرى أن هذه الثوابت

والمبادئ لم يتم التمسك الحقيقي بها وتطبيقها في أية مرحلة من مراحل التاريخ ، ومن ناحية ثالثة أن الأسلاف لو عاشوا في عصرنا لغيروا كثيراً من أفكارهم ، بل أن الجيل التالي لجيل الصحابة قد اجتهد وابتكر كثيراً من الأفكار ، فهل يعقل أن نعيش على تراثهم ونعطى عقولنا إجازة ونجمد في تفكيرنا ؟ .

الثانية : قضية الفصل بين التغيير المادى والتغيير الثقافى ، وهذه بدورها من القضايا غير الواقعية فكل إنتاج مادى ، هو نتيجة تراث فكرى ونتيجة قيم معينة فى العمل والحياة ، ومن ثم فمن الضرورى الأخذ بأسباب التقدم كاملة حتى يمكن أن تنطلق فى معرجه ، ليس معنى ذلك الدعوة للتخلى عن أسس حضارتنا أو ثقافتنا ، بل معناه التفاعل الحى الخلاق مع مظاهر التطور ، والتمسك بالأسباب والقيم ، وتطوير مظاهر السلوكيات لتعكس منطق الحياة وطبيعة التطور .

لاشك أن هاتين القضيتين بينهما رباط وثيق ، إنهما تمثلان المدخل للصراع أو التعايش ، للتنافس أو العداء أو الخضوع ، للتقدم والتطور أو التخلف والجمود ، ومن ثم فإن البعض طرح مقولات مثل نهاية التاريخ ، أو صراع الحضارات ، ولا شك لدينا من أن مقولة نهاية التاريخ مقولة غير علمية فى منطقتها ، أما بالنسبة إلى مقولة صراع الحضارات والثقافات فهى تمس جوهر التطور وأساسه وقاعدته ، ومن هنا فإن المطلوب منا ليس التفكير بمنطق الحروب الصليبية التى تحدث عنها طارح نظرية صراع الحضارات وإنما

التفكير بمنطق جدلي دياكتيكي ينظر لهذا الصراع على أنه أداة ووسيلة من وسائل التطور والتقدم ، وأن هذا الصراع من خلال عملية التفاعل هدفه التخصيب المتبادل للفكر والسياسة والاقتصاد والقيم ، وليس هدفه انتصار طرف أو حضارة على أخرى .

الثالثة : قضية التنمية البشرية ولعلها من أخطر القضايا التي تواجه الأمة العربية ، ذلك لأن البشر هو عماد التقدم وأساسه وهم أسباب التخلف والتراجع ، ولا عجب أن نجد تقارير التنمية البشرية التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يعطى مكاناً عالياً للدول العربية وتسبقها العديد من الدول ، ذلك لأن هذا البعد في التنمية يكاد يكون مهملًا في المنطقة العربية فمستوى التعليم متدنٍ ، وكذلك معدل المشاركة السياسية فضلاً عن طبيعة الرعاية الصحية والاجتماعية وغير ذلك من المعايير الخاصة بالتنمية البشرية ، وإذا لم تهتم الدول العربية بذلك فإن مجال التطور والتقدم أمامها لن يكون سهلاً على أحسن الفروض .

الرابعة : قضية تناقضات العالم العربي ، لا شك أن عالمنا العربي يعاني من متناقضات متنوعة أشرنا إلى بعضها في صفحات سابقة من هذه الدراسة ، ولكن أبرز تلك المتناقضات المستمرة ، والتي تخلق الصراع والتوتر ، هي تلك التناقضات التي يمكن أن نسميها مفتعلة أو مختلفة مثل القول بالتناقض بين الدين والعلم ، أو التناقض بين العروبة والإسلام ، أو التناقض بين الوطنية والقومية ، أو بين الأصالة والمعاصرة أو بين تجمع عربي أم شرق أوسطى ، ويرتبط

بتلك التناقضات ويغذيها أزمات مثل أزمة الشرعية لبعض النظم السياسية العربية ، وأزمة المؤسسات الدستورية ومدى فعاليتها وهكذا ، ولا ريب أن هذه التناقضات وعدم حسمها هي التي أدت بنا إلى المأزق الراهن الذي نجد فيه أنفسنا أمام مفترق طرق خطير غاية الخطورة .

الخامسة : وهي قضية متفرعة عن سابقتها ، وتتعلق بالمنهج الذي يجب أن نسلكه ، ألا وهو منهج الحوار ، فإذا كان عصرنا هو عصر التسويات ، هو عصر التفاوض ، وهو عصر الاتصالات ، فلا مجال للتباعد والقطيعة وتصور المصادقية الكاملة لوجهة نظرنا والخطأ الكامل لدى الآخرين ، ومن ثم فلا بد من الحوار العربى للوصول التوافق فى الرأى بما يجمع الشمل ويوحد الجهد ويحقق الهدف .

ونظراً إلى أن القضايا الخمس التى عرضنا لها ذات طبيعة ثقافية حضارية أيديولوجية وقيمية ومن ثم فهى مترابطة ومتداخلة ، والإطار الذى يربط بينها من ناحية وبين القضايا الأخرى ، هي قضية حقوق الإنسان ، ومن ثم فإننا سنعالج هذه المشكلة فى المباحث اللاحقة لنرى كيف نظر التراث العربى الإسلامى لهذه القضية ، وكيف انعكست هذه النظرة فى الممارسة الحقيقية ، وأخيراً كيف تم تناول قضية حقوق الإنسان العربى ومعالجتها فى جامعة الدول العربية .

المبحث الثانى

أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان

إن مفهوم حقوق الإنسان هو أحد المفاهيم التى تتسم بالغموض والوضوح فى نفس الوقت فهو مفهوم جدد معقد ، فمن ناحية يمكن النظر إليه على أنه واضح وأن كل ما يمس الإنسان ويضره يعتبر أساساً بحقوقه ولكن من ناحية أخرى فإن هذا المفهوم المبسط هو فى غاية التعقيد لأكثر من اعتبار :

الأول : أن ما يمس إنساناً ما أو يعد ضاراً به ، قد يعد ذا فائدة لآخرين ، فالظاهرة الاستعمارية أفادت الدول الأوروبية وأضررت بالشعوب فى آسيا وإفريقيا ، التنقية العرقية فى البوسنة موضع ترحيب الصرب والكروات ولكنها إبادة للمسلمين هناك وهكذا .

الثانى : أن هناك التصور العام لمفهوم حقوق الإنسان ، والذى يحددها فى حق الانتخاب وحق التعبير عن الرأى ، وباختصار فى البعد السياسى الفردى لحقوق الإنسان ، وهذا ليس كافياً إذ أنه مفهوم جزئى وقاصر .

الثالث : أن الإنسان فى ذاته كائن معقد التركيب ومعقد فى منطق التفكير ، والتعقيد هنا أى Complex هو عكس التبسيط أى أن الإنسان يحتوى على عناصر عدة متواصلة فى علاقاتها ومتشابكة وهذا ينعكس بدوره على مفهوم حقوق الإنسان .

وبناء على ذلك فإنه يمكن النظر إلى مفهوم حقوق الإنسان فى شموله وکلیاته وهذا یعنى عدة أبعاد :

الأول : البعد الجمعى المتصل بالمجتمع ویأتى فى مقدمة حقوق الإنسان هنا حقه فى تقرير مصيره وحقه فى اختیار نظامه السياسى والاقتصادى ، وقد نصت على ذلك المادة الأولى من العهد الدولى للحقوق المدنية والسیاسية والعهد الدولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقولها :

١ - لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها بنفسها ، وهى بمقتضى هذا الحق حرة فى تقرير مركزها السياسى وحررة فى السعى لتحقيق نمائها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

٢ - لجميع الشعوب ، سعياً وراء أهدافها الخاصة ، التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادى الدولى القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعلى القانون الدولى ، ولا يجوز فى أية حال حرمان أى شعب من أسباب عيشه الخاصة .

٣ - على الدول الأطراف فى هذا العهد ، بما فيها الدول التى تقع على عاتقها مسئولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، والأقاليم المشمولة بالوصاية ، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير ، وأن تحترم هذا الحق ، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة .

الثانى : البعد الاجتماعى والاقتصادى وفى مقدمة الحقوق

المتصلة بذلك الحق فى العمل ، والحق فى التعليم ، والحق فى التجمع ، وتكوين نقابات ، والحق فى الثقافة ، والحق فى تكوين أسرة ونحو ذلك ، وقد تضمنت نصوص الاتفاقيات الدولية هذا المعنى فالإعلان العالمى لحقوق الإنسان يؤكد على المادة ١٧ « لكل فرد حق فى التملك بمفرده ، أو بالاشتراك مع غيره » وفى المادة ٢٢ « لكل شخص بوصفه عضواً فى المجتمع حق فى الضمان الاجتماعى » ، وفى المادة ٢٣ « لكل شخص حق فى العمل - لكل شخص حق فى إنشاء النقابات مع آخرين والانضمام إليها من أجل حماية مصالحه » ، وفى المادة ٢٦ لكل شخص حق فى التعلم » وفى المادة ٢٧ « لكل شخص حق المشاركة الحرة فى حياة المجتمع الثقافية ... إلخ .

الثالث : البعد الأمنى لحقوق الإنسان وفى هذا المجال نجد الحق فى الأمان ، الحق فى حرمة المسكن ، الحق فى العيش فى أمان بعيداً عن الإرهاب ، وقد نصت على ذلك المواثيق الدولية المختلفة فعلى سبيل المثال ، وزد فى المادة الخامسة فقرة ب من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى من ضمن حقوق الإنسان : « الحق فى الأمن على شخصه وفى حماية الدولة له من أى عنف ، أو أذى بدنى يصدر سواء عن موظفين رسميين ، أو عن أية جماعة أو مؤسسة » ، وتنص المادة السادسة من العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية على أن « الحق فى الحياة حق ملازم لكل إنسان ، وعلى القانون أن يحمى هذا الحق ، ولا يجوز حرمان أحد

من حياته تعسفاً » وتكرر المادة التاسعة نفس المعنى بصورة أكثر وضوحاً بقولها « لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه ، ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً ، ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه » .

الرابع : البعد السياسي الفردي وفي هذا الصدد نجد الحق في الانتخابات ، والحق في تكوين الأحزاب والجمعيات وهكذا ، وهنا نجد المواثيق الدولية تتحدث تفصيلاً عن هذه الحقوق وإجراءات ممارستها والموقف في الظروف الطارئة الاستثنائية التي تتهدد حياة الأمة ، وقد تناولت ذلك المادة الرابعة من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، هذا ومن الملفت للنظر أن البعد السياسي الفردي لحقوق الإنسان ، هو الذي تركز عليه الدول الغربية في الوقت الحاضر ، وتتجاهل إلى حد كبير الأبعاد الثلاثة الأخرى ، وهذا يفسر معارضة الدول الغربية لمبدأ « الحق في التنمية » وفي عدم الحماس لحق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية ، ويفسر محاولة الوفود الغربية في المنظمات الدولية تحاشي الإشارة إلى الأسرة بالمفهوم الذي نص عليه العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية في المادة ٢٣ بقوله : « الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية في المجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة ، يكون للرجل والمرأة ابتداء من بلوغ سن الزواج حق معترف به في التزوج وتأسيس أسرة » ، فمن المعروف أن مفهوم الأسرة أصبح موضع تساؤل في

بعض قطاعات المجتمع الغربى من حيث مضمون المفهوم ومكوناته ودوره ، وهذا يمثل إحدى القضايا الساخنة وذات الحساسية المرتبطة بحقوق الإنسان وأثره على الأمن القومى .

المبحث الثالث

تصورات حول تطوير العمل العربى المشترك

لاشك أن التحدث عن تصورات حول العمل العربى المشترك ليس أمراً سهلاً ، ومع ذلك فلا بد من محاولة وضع بعض التصورات ذات الأهمية لمستقبل العمل العربى المشترك والتي فى مقدمتها النقاط التالية :

أولاً : إصلاح الإطار المؤسسى للعمل الاقتصادى العربى :
رغم أن العمل الاقتصادى العربى المشترك مازال مرتهاً بالإرادة السياسية للدول العربية ، الأمر الذى يجعل من الصعب فى هذه المرحلة الحديث عن برنامج عربى اقتصادى طموح إلا أنه لابد من السعى من الآن لوضع خطوط عريضة لبعض التصورات حول مستقبل العمل العربى المشترك فى المجال الاقتصادى يستند إلى :

١ - إصلاح وتنشيط المؤسسات والمنظمات المتخصصة وما يتبعها من اتحادات وشركات عربية ، وهو ما يقتضى إعادة بحث وضع هذه المؤسسات وطريقة أدائها بحيث يتم إعادة هيكلتها ، ونظم

تمويلها على أسس جديدة ، ورغم أن هناك خطوات قد بذلت من قبل الأمانة العامة لإعادة هيكلة بعض هذه المنظمات ، ومع ذلك فما زالت هناك حاجة لمزيد من الخطوات خاصة في ضوء التطورات العديدة التي تشهدها المنطقة .

٢ - أهمية تطوير أسلوب عمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى من خلال :

(أ) إعادة تنظيم الأمانة العامة سواء من ناحية الهيكل التنظيمى أو العناصر البشرية التى تتمتع بالخبرة والكفاءة المطلوبة .

(ب) بحث إمكانية توسيع نطاق المشاركة فى أعمال المجلس من قبل مؤسسات المال والأعمال العربية الخاصة مع إفساح المجال أمام القطاع الخاص المصرى للعب دور أساسى فى الربط والتنسيق مع هذه المؤسسات ، مع إمكانية دراسة جعل هذه المشاركة ذات طابع مؤسسى بحيث يكون التمثيل داخل المجلس متاحاً لهذه المؤسسات جنباً إلى جنب مع الوفود الحكومية .

(ج) السعى لإيجاد مركز أبحاث للشئون الاقتصادية ربما بالتنسيق مع مراكز الأبحاث العربية لتقديم برامج علمية مدروسة مع اقتراح أن يكلف هذا المركز يبحث القضايا التى تهم المنطقة مثل :

- إعداد دراسة حول التعاون الإقليمى بما يتضمنه من

مشروعات إقليمية وتأثير هذه المشروعات على مصالح الدول العربية .

- إعادة دراسة موضوع الاستثمارات العربية وكيفية توظيفها في مشروعات التعاون الإقليمي على نحو يعزز المصالح العربية .
- دراسة وضع التكتلات الاقتصادية العالمية وخلق تصور عربى مشترك يراعى مصالح الدول العربية فى تعاملها مع هذه التكتلات .
- وضع الخطوط العريضة لإمكانيات خلق تكتل اقتصادى عربى على أساس تدريجى وعملى .

٣ - التوصل إلى صيغة مناسبة لحسم وضع مجلس الوحدة الاقتصادية بما فى ذلك إمكانية دمج المجلس فى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ظل تعزيز فعالية دور الأخير .

ثانياً : دفع أنشطة الحوار العربى مع التجمعات الإقليمية :
إذا كانت القضايا السياسية والأمنية هى مناطق « حساسة » فى النظام العربى الآن ، فإن القضايا والعلاقات الاقتصادية قد تخرج عن نطاق هذه الحساسية ، خاصة إذا نوقشت من خلال آليات متفق عليها سواء كانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات غير حكومية .
إن تنشيط الحوارات القائمة بالفعل وخلق حوارات جديدة تقوم على أساس اقتصادى ، وتلعب فيها المؤسسات غير الحكومية دوراً مؤثراً ، من المتوقع أن يلقى قبولاً من أطراف الحوار الأخرى التى

تنظر حاليًا بعين الترقب إلى مصالحها الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط في ظل التطورات الأخيرة .

هناك تجمعات إقليمية تتطلع إلى دور اقتصادي أكبر مثل تجمع « الآسيان في جنوب شرق آسيا ، وتعرض لمشاكل مماثلة تنبع من تطورات النظام العالمي الجديد مثل مشكلة كيفية مواجهة التجمعات الاقتصادية العملاقة (أوروبا الموحدة - ناftا) ، وسيكون من المصلحة العربية إقامة حوار معها يتوقع أن يكون بمنأى عن العقبات والحساسيات التي عاقت الحوار العربي الأوربي بسبب اختلاف توجهات وأهداف الطرفين ما بين أهداف سياسية وأخرى اقتصادية وكذلك أثر رواسب العلاقات التاريخية للمنطقة العربية مع أوروبا .

تتمتع المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال المال والأعمال بقدرات في مجال الاتصال والإدارة تؤهلها للعب دور في جذب المؤسسات العربية المماثلة إلى فكرة تنشيط الحوارات الاقتصادية ، خاصة وأنها قد تكون أول من يتعرض لآثار سلبية إذا تخلفت عن لعب دور « القاطرة » في شد المؤسسات العربية لمواجهة الواقع الاقتصادي الجديد في المنطقة ، وأيضاً من الضروري حفز المؤسسات الخاصة العربية على العمل لدفع هذه الحوارات مع المؤسسات الخاصة التابعة للأطراف الأخرى في الحوار بما يمثله ذلك من مصلحة متبادلة وما تمتلكه هذه الأطراف من قدرات

تمويلية غير خاضعة للرؤية والدوافع السياسية الحكومية سيحل مشكلة التمويل التي تعرقل نشاط الأمانة العامة للجامعة .

ثالثًا : بلورة موقف عربي موحد

من قضايا حقوق الإنسان والتطرف والإرهاب

في ضوء ما تمثله هذه الموضوعات من أهمية في المرحلة القادمة باعتبارها تمثل قضايا برزت على السطح بشكل واضح ، وباعتبارها تمثل همومًا مشتركة للدول العربية ، فإن الجامعة العربية لا بد وأن تسعى للقيام بدور في التوصل إلى خطة عمل مشتركة للتعامل مع مثل هذه القضايا ، وأن تسعى من جانبها إلى تقديم خطط عمل مدروسة إزاءها ليتسنى تناولها على نحو أكثر شمولية وموضوعية :

فقضية حقوق الإنسان - على النحو الذي يتم الترويج له في الدوائر الغربية - تمثل عنصر قلق واضح للعديد من الدول العربية لا سيما الخليجية منها ، وهو ما دعا أحد المسؤولين الخليجين إلى التعبير عن المخاوف من أن تمتد المراقبة الغربية لسجل حقوق الإنسان إلى داخل الحجرات المغلقة ، ودعا إلى التعامل معها بشكل أكثر جدية في إطار عربي يعكس التميز الحضاري للمجتمعات العربية ، ولا شك أن التعامل مع هذه القضية لا ينبغي أن يقتصر على المشاركة الحكومية الرسمية في بحث الأسلوب المناسب للتعامل معها بل لا بد وأن يمتد ليشمل المنظمات غير الحكومية والشعبية لأن ذلك من شأنه أن يعطي مصداقية أكبر ، ويوضح مدى الاهتمام والجدية من جانب العرب

فى التعامل معها ، وهو أمر سىكون له انعكاساته الإىجابىة وىجنب الأمة العربىة مآاولات التآوىة الغربى المتعمد .

أما قضىة التطرف والإرهاب التى أخذت منحى خطىراً فى السنوات الأخيرة فهى تقتضى أيضاً تنسيقاً عربياً ، ولا سىما وأن مخاطرها أصبحت ماثلة أمام الجميع ، وتستطىع الجامعة فى هذه المرحلة أن تضطلع بدور هام فى تنسيق الخطط الإعلامىة لتناولها على نحو منهجى ، كما أن إطار مجلس وزراء الداخلىة العرب يعد إطاراً جيداً للتنسيق والتكامل الأمنى المخطط لمواجهة هذه الظاهرة .

رابعاً : المشاركة الشعبىة فى تعزيز دور الجامعة العربىة
وضح من تتبع دور الجامعة منذ نشأتها وحتى الآن - بحكم كونها منظمة إقلىمىة حكومىة - أنها عجزت عن حشد قاعدة من المساندة الشعبىة لدورها ، وبالتالى فإنها لم تستطع فى حالة العجز الرسمى أن تلجأ إلى قاعدة المساندة هذه لكى تحفز الحكومات العربىة على إىلائها الأهمىة المطلوبة .

وعلىه فإن الأمر يقتضى فى هذه المرحلة بدء حوار عربى شعبى حول دور الجامعة ومستقبل العمل العربى المشترك ، ولعل مصر بحكم دورها الثقافى الكبىر فى الإطار العربى مؤهلة للعب دور المنشط لهذا الحوار ، وتستطىع مراكز الدراسات والأبحاث المصرىة المتعددة أن تدعو لعدد من الندوات بمشاركة مفكرىن ومثقفىن من بعض

الدول العربية لبحث هذه المسألة ، والخروج بتصورات جديدة فى هذا المجال ، وهو ما تسعى إليه هذه المراكز بالفعل وإن كان الأمر يحتاج لبعض التنسيق منعاً للازدواجية والتكرار غير المقيد ، كما تستطيع الأمانة العامة للجامعة أن تضطلع بدورها من خلال المشاركة الفعالة فى هذه الندوات وطرح تصوراتها لأسلوب إصلاح أوضاع الجامعة وكيفية تنشيطها استناداً للتجربة التاريخية ومن واقع الممارسة العملية .

إنه من نافلة القول أن نذكر أن الدعوة لمراجعة وضع الجامعة العربية تنشيطاً لدورها فى المرحلة القادمة يجب أن تحظى بأولوية من كل القيادات السياسية العربية وبخاصة فى مصر لأن الجامعة العربية رغم كل مظاهر الضعف والوهن التى تعانيها تبقى كياناً عربياً استطاع على مدى عدة عقود أن يرسى قواعد للعمل العربى المشترك ، وأنه إذا ما توافرت الإرادة السياسية والبيئة المناسبة فإنها تستطيع أن تنطلق لأداء دور أكثر فعالية ، ويجب التنويه هنا إلى أن اهتمام مصر بتنشيط دور الجامعة لا يعنى مطالبة بالاستئثار بالتحرك لأن تحركاً غير مدعوم من الأغلبية العربية لن يحقق أى قدر من النجاح ، بل على العكس لابد وأن يأتى تعبيراً عن إرادة الأغلبية العربية التى هى صاحبة مصلحة فى تنشيط دور الجامعة درءاً لمخاطر التحديات التى تواجهها المنطقة ولا تستطيع أى من الدول مواجهتها بشكل فردى ، وعليه فيجب أن تكون الرؤية بشأن إصلاح وتنشيط الجامعة جديدة فى مضمونها ومستلهمها لحقيقة الأوضاع الجديدة التى

تواجهها المنطقة بحيث تأتي هذه الرؤية مستجيبة لمصالح وتطلعات الشعوب العربية .

المبحث الرابع مصر والعمل العربى المشترك

إن إلقاء نظرة خاطفة على الفكر المصرى الحديث نجد أن الانتماء العربى لمصر يعد القاسم المشترك الأعظم بين الغالبية العظمى من المفكرين ربما شذت قلة محدودة عن ذلك ، وليس لموقفها رصيد حقيقى لدى رجل الشارع المصرى ، ولا لدى صانع القرار المصرى ، حيث يدرك كلاهما ، رجل الشارع وصانع القرار ، البعد التاريخى والطبيعى والمنطقى لمصر وانتمائها العربى .

ولعل المتتبع للتحليلات التى كتبت حتى فى فترة كامب دايفيد ، وتوجه مصر نحو السلام وتطبيع العلاقات المصرية الإسرائيلية ، يستطيع أن يلمس الحقائق الواضحة والأدلة الدامغة على أن توجه مصر نحو السلام مع إسرائيل ؛ لم يكن على حساب انتمائها العربى ، فاتفاقيات كامب دايفيد تضمنت اتفاقية إطار لتسوية النزاع فى الشرق الأوسط ، ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية وقعت معها فى نفس الوقت اتفاقية خاصة بمفاوضات للحكم الذاتى للفلسطينيين ، وبعبارة أخرى فإن مصر فى سعيها للحصول على حقوقها كدولة ، لم تنس حقوق أمتها العربية التى تنتمى إليها انتماء حضارياً وسياسياً

وتاريخياً ، هذا الانتماء الذى يعد أيضاً ضرورة اقتصادية فى عصر التكتلات الكبيرة ، عصر لا مكان فيه للكيانات الصغيرة أو الضعيفة ، ولعله من المفيد أن نقتبس هنا من تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى لمجلس الشورى عام ١٩٨٩ بعنوان « مصر ومستقبل العمل العربى المشترك » إذ أنه فى مقدمة ذلك التقرير يضع مجلس الشورى بصورة لا لبس فيها حقائق العلاقة المصرية العربية بقوله « العلاقة بين مصر وشقيقاتها العربيات ، علاقة عضوية ، تتسم بحقائق أضحت من المسلمات البديهية » .

الحقيقة الأولى : هى أن العلاقة بين مصر وسائر العالم العربى ، ليست بالأمر العارض ، إنما هى علاقة حضارية ، تاريخية ومستقبلية ، تحتم التفاعل المستمر الدائم .

وهى فوق هذا كله ، ضرورة قصوى من ضرورات المستقبل حيث لا وجود فى عالم الغد للكيانات الصغيرة ، وإنما للتجمعات الكبيرة المتكاملة .

وإذا أضفنا إلى ذلك ، أن العالم العربى - ومصر فى القلب منه - يواجه تحديات كبرى ، لدواعٍ خارجية وداخلية ، فإن ذلك يفرض - قبل أى شئ آخر - التآمل الشمل ، وتوحيد الصف والكلمة والهدف .

الحقيقة الثانية : هى أن مصر ، بحكم موقعها الجغرافى وبحكم ثقلها التاريخى والحضارى والبشرى ، ومقوماتها الذاتية ، مدعوة للعمل على تجسيد التضامن العربى وزيادة فاعليته .

ومصر تستشعر جيدًا واجباتها ومسئولياتها في هذا الشأن وتعمل بكل إمكانياتها على الوفاء بها .

الحقيقة الثالثة : أن الخلافات التي وقعت بين مصر وعدد من الدول العربية في المرحلة السابقة لم تؤثر على دور مصر أو التزاماتها القومية ، لذلك تمت تسويتها في إطار من التضامن العربى ، كما تتطلع مصر دومًا للقيام بدور الحكم المحايد لحل أى خلافات عربية تؤثر على هذا التضامن .

الحقيقة الرابعة : هى أن حصيلة التجربة التى نتأملها الآن ، بعد عودة العلاقات الدبلوماسية الرسمية ، بين مصر والدول العربية عقب مؤتمر عمان تؤكد أن القطيعة ضرر للطرفين . وما أشد حاجتنا إلى الاستمرار فى رأب الصدع جذريا من خلال عدة مواقف ، من بينها عودة مصر إلى جامعة الدول العربية .

وقد عادت مصر بعد ذلك للجامعة العربية ، كما عادت جامعة الدول العربية لمقرها الطبيعى فى القاهرة بعد أن انقشعت الغمة التى أحاطت وأحاقت بالأمة العربية لفترة ، استضافت خلالها تونس الجامعة العربية وأكرمت وفادتها حتى تقرر عودتها من جديد للقاهرة .

والتساؤل المطروح أليس موقف مجلس الشورى فى تقريره هذا الذى أصدره فى الثمانينات واضحا فى بلورته لطبيعة العلاقات المصرية مع العالم العربى ، ومواقف مصر وانتمائها العربى الأصيل بغض النظر عن أية ظروف عارضة أو طارئة ؟

ولنا أن نتساءل بعد ذلك عن طبيعة العلاقات العربية بعد أن تلقى العالم العربى صدمة تالية تمثلت فى غزو العراق للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ، وما أحدثته من شرخ عميق الجذور فى العلاقات بين الدول العربية .

ومع تغير أعضاء مجلس الشورى المصرى ، وتغير الواقع العربى ، إلا أن الحقائق الثابتة ، والأسس والدعائم الراسخة ، لم تتغير لذلك فإن تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع « الأمن القومى العربى » والذى صدر فى عام ١٩٩٤ باسم « التحديات الراهنة والرؤية المستقبلية » أكد على أن بحث موضوع الأمن القومى العربى يستند إلى أرضية قومية تستهدف تحقيق أمن الأمة العربية ومصالحها بصرف النظر عن الرؤى المختلفة لدول المنطقة ، وأن مصر تتحمل مسئولية خاصة تجاه قضية الأمن القومى العربى ، لأنه مسألة تتعلق بتاريخ مصر ودورها وثقلها السياسى والإقليمى وربما الدولى ، بكل ما يرتبط بذلك من آثار وانعكاسات داخلية ترتبط بأمن مصر واقتصادها وحركة مجتمعها وتطور أوضاعها الثقافية (انظر ص ٩ من التقرير المذكور) .

ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أن جامعة الدول العربية ومنظماتها ووكالاتها واتحاداتها ، قد استطاعت على مدى خمسة عقود أن ترسى قاعدة مؤسسية للتعاون العربى ، يمكن إذا أحسن استغلالها وتوافرت

الإرادة السياسية من قبل الدول العربية أن تعد قاطرة لتحقيق تعاون عربي يرقى لمستوى الطموحات ، وفي نفس الوقت يتجاوب مع حقائق المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة ، ولعل هنا أستشهد بعدد من الخطوات التي أقدمت عليها الأمانة العامة للجامعة وعلى رأسها الأمين العام الدكتور عصمت عبد المجيد في إطار من الرغبة الصادقة في تطوير الجامعة ومنظمتها ، وفي إطار الإدراك والفهم المتعمق لحقائق التطورات الدولية والإقليمية وانعكاساتها على الأوضاع العربية .

ولا شك أن الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة وتم عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الأخيرة تحت عنوان « التطورات الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصادات العربية » ، والتي تمت دراسة قضيتين على قدر كبير من الأهمية هما آثار الجات على الاقتصادات العربية ، والسوق الشرق أوسطية ، خير دليل على هذا الفهم والإدراك .

يضاف إلى ما سبق أن هناك جهودًا ومقترحات محددة تم إقرارها من جانب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تتناول تنشيط وتقويم أداء المنظمات العربية المتخصصة ، وطرحت هذه الأفكار في اجتماعات لاحقة نظمتها الأمانة العامة .

ومن ناحية أخرى فإن الاتجاه العام للإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بنقل ملكية وإدارة الهياكل الاقتصادية إلى القطاع الخاص ، وهو

موضوع كان محورًا لإحدى دورات المجلس الاقتصادى والاجتماعى سيؤدى إلى إتاحة المجال لزيادة التبادل التجارى والتكامل الاقتصادى العربى على أساس من المزايا النسبية دون عرقلة أو تعقيدات حكومية أعاقَت فى مرحلة سابقة هذه العملية .

ومع هذا كله فلا ينبغي أن نفرط فى التفاؤل إذ ستظل الإرادة السياسية هى المحك الرئيسى فى تحديد مستقبل العمل العربى المشترك .

واتصالا بالواقع الدولى والإقليمى الجديد وتأثيره على المنطقة العربية ودور مصر فى قلبها هذا التأثير الذى لا يترك بصماته على كيفية تحقيق دول المنطقة لمصالحها بل يطرح أيضًا التساؤل بوعى أو بغير وعى حول هويتها وذاتيتها ، فإن وزير الخارجية المصرى عمرو موسى أكد فى كلمة ، وجهها للندوة التى عقدتها منظمة التضامن الإفريقى الآسيوى تحت عنوان « تجمع عربى أو شرق أوسطى » ، والتى عقدت فى القاهرة يوم ١١ أبريل ١٩٩٤ ، على مجموعة من الحقائق الأساسية التى تمثل بوصلة هادية لحركة الدبلوماسية المصرية فى إطارها العربى والإقليمى وتتمثل تلك الحقائق فى سبع هى :

الحقيقة الأولى : إننا ننتمى إلى أمة عربية ذات تراث حضارى عريق يرتبط أبنائها بروابط عميقة الجذور ، تضرب فى أغوار التاريخ ، وتسير عبر خبرات وتجارب السنين الطويلة ، وهذه الأمة ، وما تملكه

من خبرات ، جديدة بأن تحتل مكانها اللائق بها فى عالم اليوم . عالم القرن الحادى والعشرين الذى تقترب من عتباته بكل ما يعكسه من تطور فى العلوم والتكنولوجيا والاتصالات .

الحقيقة الثانية : إن عالم ما بعد انتهاء القطبية الثنائية ، وانتهاء صراع الحرب الباردة ، أصبح يتسم بسمات خاصة ، ويعطى أولوية لقيم وأفكار وممارسات معينة ، لم تكن فى الماضى موضع إجماع عالمى ، فأصبحت الآن تحظى بتوافق عام من مختلف دول العالم . وفى مقدمة تلك السمات الاهتمام بتسوية المنازعات بالطرق السلمية عبر آليات التفاوض والحوار ، وفى طليعة الأولويات ، التركيز على البنيان الاقتصادى من خلال آليات السوق وترك الحرية للمبادرات الفردية والقطاع الخاص ، وفى نفس الوقت ونظراً لأثر التقدم التكنولوجى الهائل على العملية الإنتاجية فإن العالم أصبح يتجه إلى التجمعات الاقتصادية الكبيرة ، ولعل فى تجمع الاتحاد الأوروبى ، الذى يتسع يوماً إثر يوم ، وتجمع الأفتا لدول أمريكا الشمالية خير دليل على ذلك .

الحقيقة الثالثة : إن القضايا السياسية أصبحت تختصر فى الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والقضايا الاقتصادية أصبحت تختصر فى إطلاق ملكات وقدرات القطاع الخاص والملكية الفردية لوسائل الإنتاج ، والقضايا الاجتماعية أصبحت تختصر فى تحقيق الرفاهية وترك الملكات والقدرات تتفتح ، وبعبارة أخرى فإن شعار

المطروح أصبح « فلنفتح الأبواب ولنذع مائة زهرة تفتتح »
وسيترب على ذلك ما ذكره القرآن الكريم كحقيقة أبدية ﴿فأما
الزبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض كذلك
يضرب الله الأمثال﴾ (سورة الرعد الآية ١٧) .

الحقيقة الرابعة : إن الإنسان لا يحيا بالشعارات ، ولا تتحقق
آماله وطموحاته بالأحلام والخيالات ، وإنما يعيش بالواقعية ويتقدم
بالعلم والموضوعية ، يبنى لبنة فوق لبنة ، ويشيد صرحاً إثر صرح ،
ومن ثم يرتفع البنيان ، وتقوى الأركان ، وتتعزيز الأسس والقواعد
وتصمد راسخة كالجبال .

الحقيقة الخامسة : إن طموحاتنا العربية مرتفعة للغاية ، حيث
نرسم الخطط التي تعبر ، عنها ونتخذ القرارات التي تعكس تلك
الطموحات ، ولكننا نصطدم بعقبة الواقع عند التنفيذ ، واتفاقية
الوحدة الاقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة خير دليل على
ذلك . ولذا فمن الضروري إعادة النظر في نمط تفكيرنا لنرسم
الخطط ، مهما كانت جزئية أو محدودة لتحقيق آمالنا ، استناداً إلى
المنطق الواقعي ، والأسلوب العملي ، على نحو ما حدث في
التجمعات الاقتصادية العالمية التي نجحت ، أو التي في سبيلها
للنجاح مثل السوق الأوروبية المشتركة ، أو تجمع الآسيان ، أو
التجمع الباسيفيكي ، وبذلك يمكننا أن نسير بخطوات ثابتة للأمام
بدلاً من منطق الكر والفر في العمل العربي المشترك ، وهو منطق

ارتبط بتقاليد البادية وحرب الصحراء ، ولا يصلح فى عصر العلم .
والمدينة الذى يقوم على الفكر التراكمى والتكنولوجيا بالغة التطور .

الحقيقة السادسة : إن الخيار المطروح علينا ليس السوق الشرق
أوسطية فهى ماتزال فكرة افتراضية وسابقة لأوانها ، ترد عليها
تحفظات وقيود جغرافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بل ونفسية ،
ومن ثم فإن الواقعية تقتضى منا أن ننطلق من الثوابت ، وفى مقدمة
هذه الثوابت ما أشرت إليه ، فى الحقيقة الأولى الخاصة بالأمة العربية
والعمل العربى المشترك ، وهو عمل أنجز الكثير ، من حيث وضع
المبادئ وإصدار المواثيق كما اتخذ العديد من القرارات ، وقام ببناء
هياكل للتعاون المشترك ، ولكنه مازال يفتقر للإرادة الجماعية لوضع
تلك القرارات والاتفاقيات موضع التنفيذ ، ولذلك فإنه عندما نبحث
فى مفهوم السوق الشرق أوسطية ، يجب أن ننطلق من قاعدة العمل
العربى المشترك ، ونتصاعد فى دائرة متداخلة فى الإطار الإقليمى ،
وفقاً لظروف كل قطاع أو مجال من مجالات الاهتمام والعمل
المشترك .

الحقيقة السابعة : أهمية الثقة بالنفس والعمل الجاد الحقيقى بدلاً
من التباكى والرثاء على الأوضاع واتهام الآخرين ، والواقع أن السؤال
الحقيقى المطروح هو أن ندخل التاريخ بالعلوم والتكنولوجيا والعمل
الحقيقى والجاد ، أم نظل رهن أفكار عفا عليها الزمن ، نعيش فى
إطار من التواكل والتكاسل ، ونرفع شعارات لا تعبر عن الحقيقة ،

ولا تنتمي للواقعية ومن ثم يتم تهميشنا وتحويلنا إلى وضع التبعية
ولا نلوم آنذاك إلا أنفسنا .

ولكن الحقائق الثابتة التي أشرنا إليها لا يجب أن تحجب عنا رؤية
الحاضر بواقعه المتردى وصورته الأليمة ، فبالنسبة للواقع المتردى
يكفى أن نشير إلى أن مؤتمر القمة العربى العادى لم يعقد منذ
الثمانينات ، وعقدت عدة مؤتمرات غير عادية أو هكذا أطلق عليها
ثم توقفت ، ولم يتلاقى القادة فى إطار عربى جامع منذ غزو العراق
للكويت ، كما أن مفهوم الأمن القومى العربى أصبح يتجه للاعتماد
على الخارج بدلاً من الاعتماد على الذات العربية ، لأن الخطر وقع
من الداخل وليس من الخارج ، كما شعر البعض أن الذات العربية
بمفردها ربما تكون غير قادرة أو غير راغبة فى مواجهة خطر مماثل
قد يقع فى المستقبل ، أما الصورة الأليمة فتتجلى فى سيطرة
الشكوك ، وتغليب المصالح القطرية على المصالح القومية ، فى بعض
الأحيان ، والتحرك فى إطار الحد الأدنى للعمل العربى المشترك ،
بدلاً من السعى لتعزيز هذا التعاون وتدعيمه .

ولعل فى حجم التجارة البينية بين الدول العربية والذى لا يزيد
عن ٥٪ خير دليل على ضعف التكامل الاقتصادى العربى ، بل أحيانا
تظهر حالات من التنافس ، وأحيانا حالات من الاستغلال غير الأمثل
أو غير الاقتصادى للموارد الاقتصادية عندما يتم إقامة مشروعات
اقتصادية عملاقة فى مناطق أو دول عربية محدودة الأسواق .

ولا ريب أن العمل العربى المشترك فى حاجة إلى إعادة تقييم

خبرته التاريخية وواقعه الحاضر ، ورسم صورة مستقبلية له تعتمد على الواقعية ، وتبادل المصالح والمنافع ، وتحقيق التكامل الاقتصادى فى المشروعات للاستفادة من الأسواق ، وهذا كله يستدعى اتخاذ قرار سياسى من كل دولة لإعطاء العمل العربى المشترك أولوية فى فكرها وفى تنفيذها لخططها المستقبلية .

والتساؤل المطروح والمنطقى وماذا عن مصر كأكبر دولة عربية ذات ثقل سكانى وبعد حضارى وخبرة فى التعامل الدولى بشقيه السياسى والاقتصادى ؟ .

لا شك أن الدبلوماسية المصرية تملك تصوراً استراتيجياً واضحاً فى معاملة ، ثابتاً فى دعائمه ، مستقراً فى أركانه . ولعل إلقاء نظرة على ما تضمنه خطاب وزير الخارجية فى اجتماع موسكو للمباحثات متعددة الأطراف يومى ٢٨ - ٢٩ يناير ١٩٩٢ خير دليل على توضيح المفهوم المصرى للتعاون الإقليمى ففىما يتعلق بشروط هذا التعاون يقول عمرو موسى : « ولكن التعاون الإقليمى ، لا يمكن أن يشكل وحده إطار السلام ، دون أن يكون مؤسساً على قواعد القانون والعدالة ، التى تقطع بانسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ ، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى فى مقابل الاعتراف لإسرائيل بوجودها وحقها فى العيش فى سلام ، داخل حدودها المعترف بها طبقاً لمبادئ القانون الدولى وأهدافه » ثم يتطرق بعد ذلك لمجالات التعاون فىقول « ومجالات التعاون الإقليمى واسعة وعديدة فى إطار السلام العادل . وأول

مراحلها البحث الجاد فى قضية الحد من التسلح من منطلق تحقيق التوازن الأمنى لدول المنطقة جميعاً ، .. أما مجالات التعاون الاقتصادى فهى تتصل بالموارد الطبيعية وتنميتها ، وبالطاقة تقليدية وجديدة ومتجددة ، ومناقشة أطر علاقات اقتصادية وتجارية ومشاكل بيعه برية ومائية وبحرية ، هى فى مجملها تمثل جداول أعمال إقليمية مترابطة ومتكاملة تقوم على الحياة المشتركة ونقاط التلاقى لا نقاط الافتراق ، وعلى السعى الإقليمى المشترك بما يحقق المنافع المتبادلة ، ويحفظ الحقوق المشروعة .

وما ذكره وزير الخارجية المصرى ليس إلا تعبيراً عن القرار الاستراتيجى المصرى على أعلى مستوى ، فقد أوضح ذلك بجلاء الرئيس حسنى مبارك فى حديث له مع الوفد الإعلامى الصينى قبل زيارته للصين فى ٢١ أبريل ١٩٩٤ ونشرته الأهرام فى ٢٠/٤/١٩٩٤ حيث أكد سيادته على النقاط التالية :

١ - التزام مصر التزاماً ثابتاً باستراتيجية السلام منذ إطلاقها مبادرة السلام التاريخية عام ١٩٧٧ لوضع نهاية للصراع العربى الإسرائيلى ، وفتح أبواب الأمل للتعايش السلمى بين الفلسطينيين والإسرائيليين .

٢ - إن النهج الذى تتبعه السياسة المصرية هو الدعوة للتفاوض والحوار فى إطار الشرعية ومبادئ العدالة والقانون الدولى وإن جهود مصر فى هذا المجال توجت بانعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ .

٣ - إنه بالتوازي مع المفاوضات الجادة على المسارات الثنائية المختلفة بدأت عملية هامة من المباحثات متعددة الأطراف حول التعاون الإقليمي بين أطراف النزاع وبينها وبين دول العالم الأخرى حول قضايا التنمية الاقتصادية والبيئية ونزع السلاح والمياه واللاجئين ، وكلها مجالات هامة توليها الأطراف ، ودول العالم المعنية بالسلام والاستقرار في المنطقة ، اهتماماتها الكبيرة ، أملاً في التوصل للأمن والاستقرار بما يعود بالفائدة على كافة شعوب الشرق الأوسط والعالم .

وختاماً فإنه، مما سبق، يتبين لنا أن القضية المطروحة والمبادئ الأساسية التي تحكم عمل مصر الإقليمي والدولي واضحة، مهما حاول البعض أن يطمس الحقائق الثابتة، أويشوش على الحركة السياسية ، إن الثقة بالنفس يجب أن تكون هي أساس العمل، والجدية ينبغي أن تكون هي ركيزة الحركة التي يجب أن تتسم بالمرونة والواقعية في السعي لتحقيق الأهداف وتأمين المصالح بلاخوف أو تردد .

الفصل السادس

نحو علاقات عربية أفضل

لعله مما يلفت النظر ويهز الوجدان كمدخل لهذا الفصل أن نشير إلى وضع مثقف من نوعية الشاعر نزار القباني ، ذلك الشاعر العربي الذي اشتهر بقصائده عن الجنس وإن لم يقتصر في شعره عليه ، بل أنه في لحظات الحن والأزمات كان يخرج علينا بقصيدة من نمط غير تقليدى فبعد هزيمة ١٩٦٧ ، جاء بقصيدة مدوية تنتقد الأنظمة والزعماء والقادة وحصل الزعيم الراحل جمال عبد الناصر على نصيب الأسد من نقد نزار القباني ، وبعد موت عبد الناصر نظم نزار قصيدته التى يقول فيها قتلناك يا آخر الأنبياء ، وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٩٤ خرج علينا بقصيدة عن وفاة العرب .. ولا شك أن كل قصيدة تعبر عن موقف ، وتعبر عن حالة المجتمع ، وليس فقط لذات الإنسان صاحب القصيدة ، فالمفكر هو حصيلة عوامل ثلاثة متفاعلة : الثقافة والبيئة التى ينتمى إليها ، والعصر الذى يعيش فيه وأخيراً السمات والخصائص الذاتية للمفكر ، فإذا كان العصر يتميز بنبض التغيرات السريعة والعنيفة وإذا كان العصر يتميز برفع شعار الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان ويجد مفكراً مثل نزار قباني نفسه يرسف مع كثير من الشعوب العربية فى أغلال نظم فردية ، فإن رد الفعل ربما يكون كما كان بفقدان الاتزان والبوصلة

وفقدان الثقة بالذات والمستقبل . وليس نزار قباني بدعاً ، فالأديب والمفكر المصرى المشهور توفيق الحكيم كتب عودة الروح فى بداية القرن ، ثم عاش بفكر الزعيم فى عهد عبد الناصر ، وعاد إلينا بعد وفاة عبد الناصر ليعلن عودة الوعى ، وليؤكد أنه كان مسلوب الوعى والإرادة كغيره من الجماهير ، ونفس الحالة النفسية ، الناتجة عن تردى الأوضاع العربية ، دفعت أحد وزراء الخارجية العرب فى اجتماعات الدورة ١٠٢ لمجلس جامعة الدول العربية فى ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ ليعلن عند مناقشة بند الاحتفال بالذكرى الخمسين للجامعة العربية ، قائلاً « علام نحتفل ؟ ، هل نحتفل بموتنا كأمة وبتأين الجامعة والعروبة والعرب ؟ » ... أقول ألا تكفى هذه النماذج للدلالة على المأزق الذى تعيشه الأمة العربية ممثلة فى قادة الفكر والرأى والسياسة .

لاشك أن هناك سمات معينة يتم استدعاؤها للعقل من الذاكرة كلما ورد ذكر العرب أو العالم العربى ، هذه السمات بعضها سلبى وبعضها إيجابى ، بعضها سياسى وبعضها اقتصادى ، بعضها ثقافى وبعضها اجتماعى ، البعض يتمى للحاضر والبعض الآخر يضرب بجذوره فى الماضى .

ومن منظور أكاديمى لا بد أن نشير إلى الخلط فى الإطار العالمى بين النظرة للعالم العربى وبين النظرة للشرق الأوسط ، وكلاهما تعبير سياسى له مدلولات ثقافية وحضارية وتاريخية .

وقد يكون الخلط هذا نتيجة حسن النية أى راجع لاعتبارات

التطور السياسى التاريخى المتصل للاستراتيجية الغربية التى أطلقت على المنطقة اسم الشرق الأوسط ، وقد يكون نتيجة سوء النية أى يرجع إلى الرفض الغربى للتركيز على عوامل الاتفاق بين الدول التى تنتمى إلى المنطقة العربية حتى لا تتعزز النظرة لكونها ذات كيان متميز ، ومن ثم يسعى هؤلاء المؤلفون لتوسيع دائرة الانتماء وجعل هذه الدائرة العربية تتداخل مع مناطق أخرى لتميع الهوية العربية وللتشويه على ذاتيتها المستقلة .

وأن إلقاء نظرة على كثير من المؤلفات الأجنبية التى تتعرض للمنطقة العربية نجد أن معظمها يتناول المنطقة تحت اسم الشرق الأوسط ، ويربط بين الدول العربية وكل من إيران وتركيا فى معالجته ، وهذا لا يعنى عدم وجود مؤلفات مستقلة باسم العرب أو العالم العربى فهى موجودة وإن كانت قليلة ، وتتركز فى معاهدة البحوث المتخصصة كما أن معظم المؤلفين لها ، إما من أصول عربية أو أصول آسيوية (الهند وباكستان) ، ولكن ظاهرة الخلط أو التداخل هذه تمثل الاتجاه العام ولها تأثير على العقل الغربى ، وفى مخططاته القديمة والجديدة على السواء ، ولعل فى طرح أفكار الشرق أوسطية فى التسعينات خير دليل على ذلك .

وأيا كان الأمر فليس هذا مجال بحثنا تفصيلاً فى هذا الموضوع ، وإنما قصدنا من ذلك السعى لمعرفة أثر الملاحظة السابقة ودلالاتها

فى رسم إطار مستقبلى للعلاقات العربية الإقليمىة والدولىة ، ولن نستغرق البحث فى الغوص فى أعماق التاريخ القديم أو الحديث وإنما سنمرمر الكرام على بعض المعالم الرئىسىة التى تخدم هدفنا فى التطلع نحو نظرة مستقبلية، ولذا نتناول فى هذا الفصل النقاط التالية:

- ١ - الإطار الفكرى للعلاقات العربية وبعبارة أخرى ما هى القضايا المؤثرة فى طبيعة تلك العلاقات ؟
- ٢ - الظروف أو الأوضاع الراهنة للعلاقات العربية .
- ٣ - نحو بناء إطار مستقبلى لعلاقات عربية .

المبحث الأول

الإطار الفكرى للعلاقات العربية

برز فى الفكر السياسى والاجتماعى العربى عدة تيارات فكرية وسياسية واجتماعية أثرت سلبيًا أو إيجابيًا فى العلاقات بين الدول العربية ، إذ أنها غدت الصراعات فيما بينها كما أوجدت أيضًا التحالفات والتكتلات العربية، وتركت آثارها على العالم العربى، حتى وصف بعض الكتاب هذه الحالة بأنها حرب باردة عربية عربية ، وتصاعدت صيحات الدعوة للتضامن ووقف الحملات الإعلامية من الدول العربية ضد بعضها البعض ، وهى صيحات تكررت دون جدوى حقيقية إذ أن الالتزام بالقرارات كان التزامًا مؤقتًا ولفترات محدودة .

ولسنا في معرض الحديث تفصيلاً وإنما سنشير فقط بإيجاز لأهم التيارات التي تصارعت وما تزال تتصارع في المنطقة العربية وهي :

١ - التيار القومي العروبي في مواجهة التيارات الجزئية مثل تيار الشام أو الهلال الخصيب أو التيار القطري مثل القوميون السوريين .

٢ - التيار القومي العروبي في مواجهة التيار الإسلامي وفي مواجهة التيار الشيوعي .

ولا شك أن هدف وطبيعة تصارع التيار القومي العروبي مع التيارات الفكرية القطرية أو الجزئية كان على نقيض هدف تصارعه مع أي من التيارين الإسلامي أو الشيوعي فالتيارات الجزئية استهدفت تفتيت الذاتية العربية الموحدة ، أما التيار الإسلامي أو التيار الشيوعي فقد استهدف تجميع الذاتية العربية من خلال وضعها في نطاق أشمل وأوسع سواء أفقياً أو رأسياً .

وقد طرحت التيارات السابقة قضايا سياسية مثل قضية الزعامة السياسية والوحدة العربية والاشتراكية العربية أو التطبيق العربي للاشتراكية ونظام الحكم الإسلامي وطبيعة الديمقراطية .

كما برز تيار أطلق عليه التيار السلامي أو التيار الداعي للسلام مع إسرائيل ، وتعزز هذه التيار منذ مبادرة السادات إلى القدس في نوفمبر ١٩٧٧ ، وأثار هذا التيار نقداً عارماً آنذاك ولكن أثبتت الأحداث قوى الصمود لدى هذا التيار بل واكتسابه أرضاً جديدة مع مضى

الوقت حتى أصبح فى التسعينات هو التيار الجارف الذى يجمع مختلف الدول بل والقوى السياسية مع اختلاف فى التفسيرات والمبررات والتكتيكات لكل منها إزاء مواقفها وسلوكها .

ومن ناحية أخرى بحث بعض الكتاب العرب الاتجاهات الفكرية المعاصرة لا بمنطق تحليلي . موضوعي ، وإنما بمنطق الأيدلوجي السياسي حيث أشار البعض إلى تيار الاستشراق ، تيار التبشير ، الاتجاه الفكرى الغربى ، العلمانية ، الديمقراطية الغربية ، الوجودية ، التيار الفكرى الشيوعى ، الاتجاه الصهيونى (الأفعى اليهودية) ، الاتجاهات الإسلامية المعاصرة .

ومن الملفت للنظر أنه حتى ونحن نقرب من نهاية القرن العشرين ، نجد أن التيارات السابقة والأفكار التى تنطوى عليها مازالت محل جدل فكرى وسياسى كبير ليس فقط مما يعوق انطلاق المجتمعات نحو التقدم ، بل وأيضاً مما يغذى الخلافات العربية ، ويهدد بالقضاء على الذاتية القومية ، كما أنه من الملفت للنظر أيضاً تمسك بعض أصحاب هذه التيارات بقوة بفكرهم والتنقيب فى سجلات التاريخ للوصول إلى ما يعزز منطقهم .

ولكن التساؤل الذى يفرض نفسه فى وجه هذه الأفكار ، والتيارات المتصارعة وأثرها السلبى بوجه خاص على العلاقات العربية ، هل سمة التصارع والتشاحن والخلاف سمة لصيقة بالشخصية العربية أم أنها نتيجة مرحلة ما من مراحل التطور السياسى والاجتماعى ؟ . ولا شك أن الإجابة على مثل هذا السؤال ليست

بالأمر السهل ، ولكن من قبيل التبسيط يمكن أن نقول : بأن الشخصية العربية بها سمات إيجابية وأخرى سلبية ومن سلبياتها التصارع والتشاحن والتناوب بالألقاب ، ومن الضروري البحث عن إيجابيات الشخصية العربية والسعى لتطوير نموذج للتعامل السياسى العربى يكون من شأنه إحداث تراكم إيجابى فى هذه الشخصية حتى يمكن أن تتطور العلاقات بين الدول العربية فى إطار القول العربى المأثور ، والذي لا يلتزم به العرب وهو « اختلاف الرأى لا يفسد للود قضية » بل أن ما درج عليه العمل العربى هو أن اختلاف الرأى يقضى على كل مودة ويؤثر سلباً على كل مصلحة ، ويحكم بالتوقف والجمود إن لم نقل بالرجوع للقهرى على كل عمل عربى مشترك .

المبحث الثانى

الظروف والأوضاع الراهنة للعلاقات العربية

تسيطر على العلاقات العربية الراهنة سمات خاصة وفريدة من نوعها تتسم بطابع من السلبية ونوجز هذه السمات فى ثلاث هى :

الأولى : حالة واضحة من انعدام الثقة بين الدول العربية سواء كانت صديقة وحليفة أو كانت معادية ، يكفى أن نشير هنا لحالة العلاقات داخل تجمع مجلس التعاون الخليجى بين السعودية من جانب ، وكل من عمان وقطر من جانب آخر ، وكذلك العلاقة بين قطر والبحرين ، ونفس الحالة نجدها داخل دول الاتحاد المغاربى

ففى قمة تونس فى الثانى من أبريل ١٩٩٤ ، لم يشارك العقيد القذافى ولا الملك الحسن أى تغيب رؤساء دولتين من خمس دول ، ونفس حالة الشك وانعدام الثقة والتوتر قائمة بين مصر السودان وبين الفلسطينيين وكل من الأردن وسوريا ولبنان ، ولترك جانبا حالة الدول المتعادية مثل حالة الكويت تجاه كل من العراق أو موقف الكويت لفترة مما عرف باسم دول الضد مثل الأردن وفلسطين .

الثانية : حالة واضحة من انعدام الالتزام وتتجلى هذه الحالة فى عدم التزام الدول العربية بالقرارات العربية التى تصدرها جامعة الدول العربية ، أو غيرها من منظمات العمل العربى المشترك ، وعدم الالتزام حتى بسداد أنصبتها بوجه كامل ، وبشكل منتظم فى تلك المنظمات بل أحيانا عدم الالتزام بالمشاركة على المستوى المطلوب أو المقرر كما فى حالة المشاركة فى الاجتماعات الوزارية لكل من مجلس الوحدة الاقتصادية أو المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، إذ رغم أن القرار هو المشاركة الوزارية فإن عدد من يشارك من الوزراء لا يتجاوز فى معظم الأحيان أصابع اليد الواحدة وزاد الطين بله الاجتماع الوزارى لمجلس جامعة الدول العربية يوم ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٤ ، إذ شارك فى اجتماعات اليوم الأول ١٩ وزيرا وهى نسبة عالية فى حين شارك فى الجلسة الختامية فى اليوم الثانى ٦ وزراء خارجية هذا رغم أن الاجتماع لم يستغرق سوى يومين فقط .

الثالثة : حالة واضحة من انعدام التوجه والهدف ومرة أخرى نلجأ إلى اجتماعات ومداولات العمل العربى الموحد للاستدلال منها

على هذه الظاهرة السلبية ، فاجتماعات دورة المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى فبراير ١٩٩٤ ، لم تستطع أن تقدم موقفا عربيا من قضية السوق العربية المشتركة أو الوحدة الاقتصادية العربية أو الأفكار المطروحة حول ما يسمى بالسوق الشرق أوسطية ، أو حتى الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقيات الجات بل ولا حتى قضية جزئية للغاية مثل موضوع إعطاء الدول العربية أولوية للعمالة العربية فى حالة تساوى خبراتها مع غيرها من العمالة الأجنبية ، إذ تمت صياغة القرار الخاص بذلك بأسلوب الإحالة إلى الاتفاقيات والنظم فى منظمة العمل العربية ، وفى اجتماعات مجلس الجامعة العربية فى الدورة ١٠١ فى ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٤ تقرر تأجيل بحث موضوعات الأمن القومى ، وإنشاء آلية عربية لتسوية المنازعات « محكمة عدل عربية » وبحث الميثاق العربى لحقوق الإنسان ، كما تم تجاهل موضوع المقاطعة العربية لإسرائيل وموضوع المصالحة العربية .

ولكن السؤال أو التساؤل الذى يطرح نفسه ، هل أخفق العمل العربى المشترك ؟ أو هل بلغت العلاقات العربية أدناها بحيث أصبح مطروحا بشكل جدى التخلي عنها ، وأن تبحث كل دولة عن مصالحها بصورة فردية أو انفرادية ؟ .

والإجابة على هذا التساؤل بكل تأكيد هى بالنفى ، ومع هذا فمن الضرورى أن نوضح أن مثل هذه الإجابة ليست أمرا سهلا ، ومن الضرورى أن نقدم فقط بعض الملاحظات التى قد تعين فى

شرح هذه الصعوبة وما يرتبط بها من صراع نفسي لدى كل مواطن عربي وهو يواجه هذا المأزق .

الأولى : إن الروابط بين الدول العربية راسخة وعميقة الجذور سواء ما كان منها يرجع إلى العقيدة أو التراث أو الثقافة ، وهذا يجعل من الذاتية العربية حقيقة واقعة ، البعض يسميها ذاتية ثقافية حضارية لم ترق ولن ترقى لتصبح كيانا سياسيا ، والبعض يتصورها حقيقة سياسية واقعة نتيجة ما يحدث من تضامن عربي ، ويسعى ليطورها في كيان سياسي وحدوي ، سواء فدرالي أو كونفدرالي ، أو على الأقل في إطار تنسيقي عربي من خلال مؤسسات العمل العربي المشترك وبخاصة جامعة الدول العربية .

الثانية : إنه رغم عمق الروابط المشار إليها فإن الإرادة السياسية العربية أضعف من أن تصل لمستوى تلك الروابط ، أو أن تتخذ من الإجراءات والسياسات الكفيلة بالتعبير عن تلك الروابط وبلورتها في صيغة عمل مشترك ، وهذه الإرادة السياسية العربية ليست فقط إرادة الحكام العرب بل هي أيضا إرادة النخب السياسية والثقافية العربية بوجه عام ، وهذه الحالة انعكاس للتباين بين المصالح القطرية الآنية وبين المصالح القومية بعيدة المدى .

الثالثة : إن هناك حالة من الاستياء العام إزاء الوضع العربي الراهن ورغبة في الخروج من المأزق العربي وحالة الانقسام والقطيعة السائدة حاليا ، ولكن هذه الحالة لم ترق بعد إلى القيام بمبادرات حقيقية

وشاملة ومكثفة لتغيير الوضع الراهن بل أن المبادرات الجزئية والمحدودة لم تلق النجاح المطلوب ، ونشير هناك على سبيل المثال إلى مبادرة الملك الحسن الثاني في دعوته لقمة عربية وجولة الرئيس مبارك في عدد من الدول الخليجية في مايو ١٩٩٣ ، ومبادرة أمين عام الجامعة العربية من أجل المصالحة العربية في مارس ١٩٩٣ ، ومسعى أمين عام الجامعة العربية لتعديل المادة السادسة من الميثاق أو لاستصدار قرار بالموافقة على إنشاء محكمة عدل عربية .

الرابعة : إن كون العلاقات السياسية أو الاقتصادية العربية تسير دون المستوى المرتجى فإن هذا غطى على إيجابيات عربية في مجالات متخصصة ، مثل اجتماعات المجالس العربية للإسكان ، والبيئة ، ولللشباب ، وللكهرباء ، وللعدل ، وللداخلية ، وللمواصلات والصحة والإعلام ، وكلها مجالات هامة ترسي أسس العمل العربي المشترك على أرضية ثابتة وإن كانت غير مرئية ولا تحظى بالمانشئات الإعلامية الضخمة .

الخامسة : إنه لا يمكن أن يحدث تغير حقيقى فى الوضع العربى دون توافر أربعة عناصر :

(أ) الاتفاق على عناصر مشتركة للعمل العربى الموحد وهذا لن يتحقق إلا على مستوى القمة .

(ب) إن القمة لن تنعقد إلا إذا اتخذ بعض القادة العرب مبادرات مكثفة لتحقيق ذلك .

(ج) إن القادة العرب لن يتحركوا دون إصرار ومبادرة من مصر .

(د) إن مصر لن تتحرك إلا إذا لمست أن المناخ العربى ملائما للتحرك ، كما أنها مشغولة حاليا فى عملية السلام العربى الإسرائيلى باعتباره الأولوية الأولى .

السادسة : إنه يخشى ما لم يتحرك العرب أن يتم تهميش دورهم فى إطار ما يسمى بالنظام العالمى الجديد أو فى إطار المخططات الخاصة بما يسمى بالشرق أوسطية .

المبحث الثالث

نحو بناء إطار مستقبلى للعلاقات العربية

تطرح التساؤلات المستقبلية بوجه عام معضلة أساسية تتصل بمناهج البحث العلمى وعناصر ودرجة مصداقية عملية التنبؤ السياسى ، خاصة وأن العلوم الاجتماعية شأنها شأن الحياة الإنسانية والنشاط الإنسانى الذى تبحث فيه ، تتسم بسرعة التغير وصعوبة التنبؤ الدقيق الناجمة عن صعوبة الإحاطة بالعناصر المؤثرة فى السلوك الإنسانى ، ومدى الثقل الذى يعكسه كل عنصر بالنسبة لكل شخص مشارك فى العملية السياسية أو لنشاطه الاجتماعى ، ومن هنا يظهر ثقل العامل الشخصى المرتبط بالإنسان الفرد على قدم المساواة أحيانا مع العوامل الموضوعية فى التحليل السياسى ، وهى العوامل المفترض

أنها تكون البيئة من حيث الأطر والأسس التي تتم فيها وتتأثر بها القرارات والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ما ، وليس من قول نسوقه للتدليل على صحة هذا الموقف المرتبط بصعوبة التنبؤ وأحيانا صعوبة النظرة المنطقية سوى ما يتردد على ألسنة العامة وبعض المتخصصين على حد سواء من أن دولة ما أو زعيما ما يتصرف بعكس ما تقتضيه مصالحه وفقا للتحليل المنطقي . أو البحث الموضوعي لموقف ما ، مثل هذا القول يتردد أحيانا بشأن السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط حيث يقال : كيف تأخذ هذه السياسة مواقف تكاد تكون متطابقة مع المواقف الإسرائيلية وتضحى بمصالحها الاقتصادية والمالية الضخمة مع الدول العربية ، ومع هذا نجد استمرارية للمواقف الأمريكية هذه رغم تنوع الإدارات أو الرئاسات الأمريكية ، ومثال آخر يتردد كيف تتصرف الدول العربية في مواقفها فرادى تجاه إسرائيل أو إيران وغيرهما في حين أن أبسط مبادئ العلوم السياسية تقتضى أن تتوحد تلك الدول ، وأن في وحدتها وتنسيق مواقفها قوة لها جميعا بل ولكل دولة منها ، ومع هذا تظل الفرقة والتشتت والخلاف بل أحيانا التشرذم هو سمة العالم العربى ..

وانطلاقاً من هذه المقدمة شبه النظرية يمكن القول : إن بناء إطار مستقبلي للعلاقات العربية يقتضى التعامل مع هذه العلاقات من خلال أربعة مستويات :

١ - التعامل من خلال الأفكار والقضايا .

- ٢ - تعامل النخب السياسية والفكرية .
٣ - التعامل بين النظم السياسية العربية .
٤ - التعامل بين الدول العربية بعضها البعض .
والآن نعرض بإيجاز لكل من هذه المستويات الأربعة :

١ - التعامل من خلال الأفكار والقضايا :

مع سقوط النظم الشيوعية وتراجع الفكر اليسارى بوجه عام ، ومع عجز الفكر القومى العربى عن مواجهة التحدى الإسرائيلى ، وعن مواجهة تحدى التجزئة وعن مواجهة تحدى التخلف ، تصاعد المد الفكرى الإسلامى ، وتحدى أنصار هذا الفكر شرعية السلطة الحاكمة فى العديد من الدول العربية ، وأثار ذلك قدراً كبيراً من الهلع لدى جهات عديدة ، فالدول الغربية رأت فى المد الفكرى الإسلامى خطراً فكرياً وحضارياً والولايات المتحدة وهى القوة المسيطرة بعد سقوط الشيوعية نظرت للمد الإسلامى بأنه العدو الجديد ، ولعبت العناصر الموالية لإسرائيل دورها فى تغذية هذا النمط من التفكير ، والنظم العربية التى تستمد شرعيتها من الفكر الدينى التقليدى . وتمارس الحكم الفردى رأت فى الفكر الإسلامى المتمرد تهديداً لها ، والنظم العربية الدائرة فى الفلك الغربى سواء سياسياً أو فكرياً خشيت من هذا التيار الجديد ، الذى يتطلع لتولى السلطة من خلال صناديق الانتخاب ، ولكنه ما إن يصل

فلن يكون من السهل قبوله التخلي عنها ، وهو نفس النهج الذى تتبعه معظم الأنظمة العربية التى لا تؤمن حقيقة بمبدأ تداول السلطة ، وهكذا تبلورت معالم أزمة فكرية وسياسية واجتماعية ، وزاد من حدتها التجاء بعض العناصر الإسلامية لرفع لواء الجهاد باليد أو السلاح بدلاً من نخوض المعركة بأسلحة سياسية وفكرية فقط . وبعبارة أخرى قام الحركيون الإسلاميون Activist بإعادة صياغة العمل الإسلامى ليصبح أداة للرفض ليس فقط للحضارة والفكر الغربيين ، بل وأيضاً للنظم والفكر السائد فى بلاد الشرق الأوسط بما فى ذلك الفكر القومى .

ومن ثم فإن الوحدة الفكرية التى كانت تسود العالم العربى فى الخمسينات ، وحتى الثمانينات أصبحت تواجه تحدياً فكرياً ، لقد كان لمفهوم الوحدة العربية والعمل من أجلها القدح العللى فى تلك الفترة فتراجع وتدنى ، حتى أن مستوى التنسيق العربى أصبح موضع تساؤل ، كما كان مفهوم العدل الاجتماعى والتنمية من خلال التخطيط والقطاع العام هو المفهوم السائد ، فتغير وأصبح المفهوم هو التحول للقطاع الخاص وترك الحرية الاقتصادية وآليات السوق لتضطلع بمهمة إحداث التطور الاقتصادى ، لقد كانت إسرائيل تعتبر هى العدو الأول والنضال ضدها أمراً ضرورياً كما اعتبرت الإمبريالية والقواعد الأجنبية العدو الثانى المتواطئ مع إسرائيل ، فتغيرت الأفكار والسياسات . وأصبح السلام مع إسرائيل هو الخيار الاستراتيجى ،

والتفاوض هو الأسلوب لتحقيق الهدف ، والتعامل مع الغرب هو الوسيلة لتحقيق التقدم ، والتحالف مع الولايات المتحدة والدول الكبرى هو الطريق لضمان استقلال الدولة وسيادتها ، كما برز ذلك من خلال أزمة الخليج الثانية وما تلاها من تداعيات ، إذن لقد أصاب المنظومة الفكرية العربية ثقافياً وسياسياً تغيراً جوهرياً جعل البعض يعلن أن المشروع القومي العربي قد فشل ، ويجب البحث عن مشروع بديل ، والبعض الآخر يعلن أن المشروع القومي العربي قد جرى التخلي عنه ، ويجب إعادة بنائه من جديد بما يتلاءم مع المعطيات الجديدة .. ولذا فمن الضروري لبناء علاقات عربية سليمة إعادة بناء الهيكل الفكرى العربى مرة ثانية باعتبار أن الفكر هو الركيزة والموجه للعمل العربى وتحديد القضايا ذات الأولوية والاهتمام ..

وفى تصورى أن الزمن قد تجاوز الفكر والقضايا التى سيطرت على العقل العربى فى الخمسينات وحتى الثمانينات ، ولابد من أن يتجه الفكر العربى نحو العمل العقلانى البراجماتى الذى يساعده فى تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ويدفع به إلى أن يعيش فى القرن الحادى والعشرين الذى نقرب من بدايته ، ومن الضرورى عند بلورة هذه الأفكار والقضايا أن تكون وثيقة الصلة أو قريبة من الفكر العالمى والمهتم بإعلاء مكانة الإنسان والداعى لتأكيد ذاتية الفرد واحترام حقوق الإنسان ، والمطالب ببناء نظم ديمقراطية صحيحة والمتطلع لتحقيق التقدم الاقتصادى من خلال آليات السوق والتعاون والتكامل الإقليمى ..

٢ - تعامل النخب السياسية والفكرية :

لا شك أن هذه النقطة وثيقة الصلة بسابقتها ، ذلك لأن النخب هي التي تصنع الفكر وتبشر به وتدافع عنه ، ومن الملاحظ أن النخب الفكرية في الخمسينات وحتى السبعينات كان معظمها ينتمى لمصر والعراق وبلاد الشام ، ولكن التطور السياسى والاجتماعى أدى لتوسيع دائرة هذه النخب لتشمل كافة الأقطار العربية ، وبرزت نخب سياسية وفكرية من شمال إفريقيا والجزيرة العربية ، بل أن توجهات النخب السياسية في دول الخليج أصبحت أكثر تأثيرا بحكم ثقلها الاقتصادى ليس فقط من خلال أجهزة الإعلام في الوطن العربى ، بل في الدول الغربية أيضا ، وهذه النخب الجديدة بعضها يعبر عن فكر تقليدى وآخر عن فكر عصرى في سبيله للتبلور وبعضها متأثر بالخصوصيات القطرية ، ومن ثم فإنه من الضرورى العمل من أجل بناء وحدة فكرية تجمع هذه النخب المتعددة الانتماءات الفكرية والسياسية ، حتى يمكن التوصل إلى القاسم الأدنى المشترك لربط العلاقات العربية بعضها ببعض ، ولبلورة كيفية التعامل مع العالم الخارجى لتجنب المفهوم الخاطئ للثقافة السياسية العربية والنظرة الخاطئة للإسلام وللدور على المقولات التى تنشر في العديد من المؤلفات الغربية ، وإنه من نافلة القول الإشارة إلى أن النخب الفكرية والسياسية في العالم العربى خاصة لم تضطلع بدورها كما يجب ، وعانت من الانقسام الفكرى فيما بينها من ناحية ، ومن ضغوط السياسيين من ناحية ثانية ، ومن أثر التخلف الاقتصادى

والاجتماعى من ناحية ثالثة ، ومن هجرة الأدمغة من الدول النامية للدول المتقدمة لأسباب عدة منها عجز النظم السياسية والاجتماعية في البلاد النامية عن استيعاب هذه العقول والاستفادة منها على الوجه الأمثل .

ونخلص مما سبق إلى أنه نتيجة ما تعرضت له الأفكار والقضايا من تغيرات واختلاف في الأولويات أو ما طرأ على النخب العربية من عوامل أثرت على وزنها وثقلها ودورها ، كل هذا يستلزم التنادى إلى كلمة سواء بالدعوة لمؤتمر قومى عربى يجمع المفكرين من شتى الاتجاهات والمدارس الفكرية لرسم إطار لوحدة فكرية ، ووضع خطة عمل استراتيجية لتحقيقها بما يكفل للعالم العربى الانتقال من حالة التشرذم والصراع الفكرى الراهن ، الذى ينبئ بغياب الهدف ، وانعدام الاتجاه ، ومن ثم يجعل الاحتمالات أكبر لتهميش العالم العربى فكريا وحضاريا وسياسيا .

٣ - التعامل بين النظم السياسية العربية :

لقد عكس تباين الأفكار والقضايا ، واختلاف النخب السياسية والفكرية فى الوطن العربى ، ذاته على النظم السياسية العربية ، ومن ثم وجدنا التباين ما بين نظم أشبه بالقبلية والعشائرية ، ونظم أقرب إلى السمات الديمقراطية بمفهومها الغربى القائم على تعدد الأحزاب .

ومن ثم فإنه لرسم استراتيجية للتعامل مع النظم العربية لابد أن

تكون هذه الاستراتيجية واقعية ومرنة ، وبعبارة أخرى أن تتعامل مع الأمر الواقع كما هو دون أن تسعى لتغييره وتترك هذا التغيير لمنطق التطور الطبيعي ، ذلك لأن كافة محاولات التغيير فشلت وأحدثت شروخاً عميقة الغور في بنية النظام العربى ، وفى العلاقات العربية ، ومن الضرورى أن يستند التعامل بين النظم السياسية العربية على أساس قاعدة التنوع فى إطار الوحدة ، ومبدأ التعايش بين الأنظمة المختلفة ، ولكن فى نفس الوقت فإن النظم السياسية العربية عليها أن تعيش فى إطار التاريخ والعصر وليس خارج هذا الإطار ، بعبارة أخرى على القائمين على أمر تلك النظم أن يبادروا نحو إدخال الإصلاحات الضرورية لكى تقترب نظمهم السياسية من حقائق العصر فى أواخر القرن العشرين .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى ضرورة التنسيق بين النظم السياسية العربية لمواجهة التحديات المشتركة التى تواجهها وبخاصة إزاء ظواهر مثل ظاهرة الإرهاب أو التطرف أو ظاهرة تدفق العمالة غير العربية على الدول العربية مما سيؤثر فى تشكيل بنيانها الثقافى والديمغرافى فى المدى البعيد .

٤ - التعامل بين الدول العربية :

رغم تقارب هذه النقطة مع النقطة السابقة باعتبار أن كلاهما ينتمى إلى الإطار النظامى للدولة ، بنفس تقارب النقطتين الأولى والثانية اللتين تنتميان إلى الإطار الفكرى ، إلا أن بينهما خلافاً

فى التناول ، فالدولة أوسع نطاقاً من النظام السياسى ، وهنا تواجه الدول العربية مشاكل مثل قضايا الحدود والخلافات حول ترسيمها ، ومشاكل الكيانات الصغيرة والسعى نحو اندماجها بصورة أو بأخرى سواء فى شكل وحدة اندماجية كما فى حالة اليمن ، أو فى إطار تنظيمى إقليمي كما فى التجمعات الخاصة بمجلس التعاون الخليجى أو الاتحاد المغاربى وأيضاً مشاكل الأقليات العرقية أو الدينية ، وكذلك قضايا التعاون الاقتصادى والجمركى ولذا فإنه من الضرورى أيضاً أن تتعامل الدول العربية مع بعضها البعض بالمنطق الواقعى البراجماتى من جانب ، وأن تسعى لتسوية خلافاتها بالطرق السلمية ، وهذا يستدعى إنشاء آلية لفض المنازعات بالطرق السلمية ومنها إنشاء محكمة عدل عربية ، من ناحية أخرى ، كما يستلزم ذلك تعزيز منظمات العمل العربى المشترك ، وفى مقدمتها جامعة الدول العربية باعتبارها المنبر الذى تعبر فيه كل الدول العربية عن آرائها ، وتنسق من خلالها سياساتها فى إطار من احترام السيادة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية وتبادل المصالح والمنافع بين الدول العربية بعضها البعض .

والخلاصة أنه نظراً للظروف الخاصة والسمات الفريدة للعالم العربى فإن الاستراتيجية المثلى لإقامة علاقات عربية عربية سليمة ينبغى أن تقوم على عناصر أساسية من بينها العناصر التالية :

الأول : الاعتراف بالأمر الواقع القائم والتعامل معه على هذا

الأساس ، سواء كان هذا الأمر الواقع يتعلق بالنظم السياسية ، أو بالحدود الراهنة للدول ، أو بطبيعة تعاملها مع منهج تطورها السياسى والاجتماعى .

الثانى : الإقرار واحترام مبادئ السيادة الوطنية وحرمة وسلامة الأراضى والوحدة الإقليمية للدول العربية وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية تحت أية دعاوى .

الثالث : الاعتراف بأن المبدأ الأساسى فى التعامل بين الدول العربية ، كما هو بين مختلف دول العالم ، هو إيجاد مصالح مشتركة تحقق منافع متبادلة للدول والنظم والنخب على حد سواء .

الرابع : أهمية تعامل وانفتاح النخب العربية على بعضها البعض واضطلاعها بدور فى تطوير مجتمعاتها ..

الخامس : ضرورة تعزيز آليات العمل العربى المشترك ضمناً لتأكيد الذاتية والهوية العربية ولتكون حصناً وملاذاً فى مواجهة التحديات الإقليمية والدولية التى تفرض نفسها .

السادس : ضرورة بلورة مزيد من التعاون من خلال القطاع الخاص فى مجالات الاستثمار والتصنيع وإقامة البنية الأساسية « من مواصلات وطرق واتصالات » فى عالم تتشابك فيه المصالح ، وتتعاظم فيه المخاطر على الكيانات الصغيرة التى لن يكون بمقدورها الصمود فى وجه الشركات متعددة الجنسية على المستوى العالمى ، ولا مواجهة تحدى ثورة التكنولوجيا والاتصالات .

السابع : ضرورة تطور دور جامعة الدول العربية لتتحول إلى جهاز يعبر عن الذات والهوية الثقافية والحضارية العربية وهذا يستلزم تغييراً في هيكل الأمانة العامة للجامعة العربية لكي تعكس هذا التوجه الجديد ، واختيار موظفين متخصصين في مثل هذه المجالات فضلاً عن إيمانهم بمثل هذا الدور الحضارى القومى العربى ، كما أنه من الضرورى أن تتطور جامعة الدول العربية لتعكس البعد الاقتصادى والتكنولوجى ، وهذا يستلزم أيضاً تغييراً في هيكل وموظفى هذا القطاع ، وأخيراً لا بد كما سبق وكررت فى أكثر من موضع من هذه الدراسة أن يتم التخفيف من البعد الدعائى السياسى الخارجى والمشاركة فى المتديات ، والحوارات السياسية الدولية التى هى أقرب للتمثيل المظهرى الذى يقوم به موظفون رغبة فى السفر ، ويتحول هذا التمثيل إلى تمثيل حضارى حقيقى يضطلع به مؤمنون بالفكر والعمل من ذوى الكفاءة والمؤهلات العلمية اللازمة للاضطلاع بمثل هذه المهمة .

وفى ختام هذا الباب ، هل يمكن القول بأن النقاط السبع السابقة تمثل أعمدة الحكمة السبعة لإعادة اللحمة للعمل العربى المشترك ، وللمساعدة فى الخروج من المأزق الراهن ؟ ! آمل أن يكون ذلك ولو بداية وخطوة من أجل هذا الهدف النبيل الذى تهفو إليه أفئدة أبناء الأمة العربية وتشرئب إليه أعناقهم وتخفق له قلوبهم .

بديلا عن الخاتمة

لقد استعرضت في هذه الدراسة الأمن القومي العربي في إطاره الشامل المتعلق بوضع العالم العربي ، أو الوطن العربي ، أو الشعوب العربية ، أيا كان المصطلح الذي يرى القارئ استخدامه ، وفقاً لمشربه واتجاهه الفكري إلا أن القاسم المشترك سواء في هذه المصطلحات ، أو في مختلف فصول هذه الدراسة ، هو العرب : همومهم وآمالهم ، طموحاتهم وإحباطاتهم ، أحلامهم وواقعهم ، وضعهم الدولي ، والإقليمي ، والذاتي أو بعبارة أخرى حالهم فيما بينهم ، وتقدمت بعدد من الأفكار والآراء والمقترحات ، كلما كان ذلك مناسباً أو ملائماً ، لتضييق الفجوة ، وللتقريب بين التصور الفكري أو الأهداف المثالية التي نتطلع إليها ونتوخاها ، وبين الواقع الذي نعيشه ، بكل ما فيه من مظاهر الإحباط ، وعلامات الإخفاق ، ودلائل التباعد عن الأهداف ، وهو ما دعا لوضع واختيار العنوان لهذه الدراسة « مستقبل الأمن العربي » مع تحليل ذلك ضمن الإطار الشامل للظاهرة العربية ، ولست أسعى في هذه المرحلة لكي أقدم خاتمة لحالتنا كعرب في مفترق الطرق ، فما أرفضه ، بالوعي وباللاوعي ، بالشعور وبالشعور ، أن نفترق ويذهب كل منا في طريقه ، إذ ليس من السهل أن تعود الطرق التي تفرعت عن المفترق

للالتقاء مرة أخرى من جديد ، كما أننا لا نملك من مقومات ثقافية وفكرية وتراثية وتاريخ لسنا حقيقة مرشحين بنوع من فلسفة الجبر أو الحتمية لمثل هذه الحالة ، وأن أقصى ما يمكن أن نعيش فيه من إحباط هو استمرار الحال على ما هو عليه من تدهور وتردى ، وهو كما يقول المنطقة أمر محال ، وإذا أخذنا بمنطق الفلسفة العربية الأصيلة المستمدة من القرآن الكريم ﴿فإن مع العسر يسراً﴾ ، وإن مع العسر يسراً﴾ والتي عبر عنها الشاعر العربي بقوله :

اشتدى أزمة تنفرجى قد آذن ليلىك بالبلج

بعبارة أخرى إذا لدينا بالثوابت واحتمينا بها ، فإن الثابت الوحيد الأصيل هو أننا أمة واحدة ذات تراث وحضارة ، وبيننا رباط متين نابع من ذلك التراث ومستمد من تلك الحضارة ، إذن التساؤل كيف نتصور المستقبل فى مفترق الطرق هذا ، يصبح تساؤلاً منطقياً ومشروعاً ؟

إن المادة لا تغنى ولا تستحدث من العدم كما يقول علماء الكيمياء ، والشعوب لا تختفى وإنما تتطور لترتدى ثوباً جديداً فى ميلاد جديد ، إن سمة الحياة وناموسها الأزلى هو السير فى طور متجدد من خلال عملية تفاعل ديناميكى بناء ومبدع وخلاق ، وهذا التفاعل يعتمد على الفكر والذى يستمد بدوره من النخبة التى تستلهم نبض الجماهير ، وتستوعب تراث المجتمع ، وترسم استراتيجية واقعية لبلوغ الآمال ، ولتحقيق الأهداف ، وأحياناً تتضمن تلك

الاستراتيجية الواقعية عناصر تصورية Visionary سعيًا للوصول
لتحليل وتقييم وفهم الأبعاد الشاملة والعناصر الأصيلة والعوامل
والمقومات الكامنة ، ونقلها من عالم التصور Vision إلى عالم الواقع
Reality وإذا كانت سمة القرن الحادى والعشرين ، هى الانطلاق
نحو التوحيد والتكامل الاقتصادى كوسيلة لتعاون وتقارب سياسى
استنادًا لضرورات التطور التكنولوجى الرهيب وآثاره على شتى
مجالات الحياة والنشاط فإن الرؤية العربية أو التصور العربى Arab
Vision لا بد أن يعبر بحكم الضرورة Necessity ولا أقول الحتمية
Determinism عما يتمشى مع منطق الأشياء وطبيعتها وهو تقارب
الأطراف لا تباعدها ، تشابك المصالح لا افتراقها ، تفاعل المتناقضات
لا تصارعها ، ومن ثم فإن مفترق الطرق العربية Cross-Roads لن
يكون مفترقًا Divergence وإنما سيكون بمثابة ميلاد جديد لمسيرة
الحياة العربية فى نقطة التقاء جديدة Convergence ، وإننى لا أقول
هذا انطلاقًا من مجرد الأمل ، أو سبحا فى الوهم ، أو إغراقا فى
الحلم ، ولكننى أقوله استنادًا لحقائق تدفعه دفعًا حثيثًا نحو هذه الحالة .
إننى لا أنفى وجود عنصر التطلع والأمل ، وهو أمر مشروع ،
ولكننى أستند فى نفس الوقت إلى حقائق واقعية أشرت فى ثنايا
هذه الدراسة إليها كما ألمحت فى السطور السابقة لبعض حثيياتها ،
ولعل أقوى هذه الحثييات أن حالة التردى الراهنة ليست بجديدة ،
وحالة الخلاف الحالية ليست مستحدثة ، وحالة الخصام القائمة
ليست بلا سوابق ، ولكن فى نفس الوقت فإن الاقتراب والائتلاف

والتمسك بالأصول الثقافية التي تمس كل مواطن عربى فى أعماقه ،
هى أكثر رسوخاً اليوم من أى وقت مضى ، وقوة العرب هى أوضح
اليوم من أى وقت مضى ، وإن كانت من الناحية النسبية أضعف
فى مواجهة القوى الأخرى التى انطلقت فى معراج التقدم بسرعة
فائقة ، ومن هنا أقول إن نظرتى تستلهم التاريخ والحضارة ولا تعيش
فى لحظة آنية وإن كانت لا تغفل عن تحليل هذه اللحظة وإدراك
مخاطرها ، ومن ثم فإن دعوتى هى إلى ضرورة التنادى العربى
للارتفاع فوق المصالح الذاتية والمكاسب الشخصية لهذا المواطن
أو المثقف أو القائد أو الزعيم العربى أو ذاك ، والتفكير بالمصلحة
المشتركة التى ستتحقق من خلالها المصالح الذاتية بطريقة أعمق
وأشمل وأكثر استقراراً ورسوخاً . لقد مضى عصر الدولة
- المدينة ، ونحن على أعتاب عصر الدولة الإقليمى ، وعلى مشارف
عصر القرية العالمية ، وإذا تصور البعض إمكانية البقاء فى عصر
الدولة المدينة فسيكون هو الحالم والواهم والمتخلف عن العصر الذى
نعيشه ، وهو العصر الذى سيفرض منطقه فرضاً ، ولذلك فإن
المثقفين وحملة الأقلام ، والنخب الاقتصادية ورجال الأعمال ،
ودعاة الديمقراطية وحقوق الإنسان ، والجماعات الأهلية وغير
الحكومية والشركات عابرة الحدود سواء فى مجالات السياسة
أو الاقتصاد أو فى المجالات الإنسانية هم أدوات التطور ووسائله ،
وإبنى أرى أن هذه الأدوات قد ولدت على الأرض العربية ، وأنها
فى طور من النشأة والترعرع ، ومن ثم فمن المحال بل ومن المستحيل

العودة للوراء ، وإنما سيولد العرب من جديد وسينطلقون في معراج التقدم بمنطق جديد وبمفهوم جديد ، وإن كان مستمداً من الأسس الثابتة ذات الأبعاد الحضارية ولن يخرج العرب من التاريخ بل ولن يعيشوا على هامشه ، وإنما سيدخلون في أعماقه ويتفاعلون فيه بكامل أبعاده وجوانبه ، وهذا هو التحدى الحضارى الذى يواجهنا وإننى لعلى ثقة بأننا عليه لقادرون .

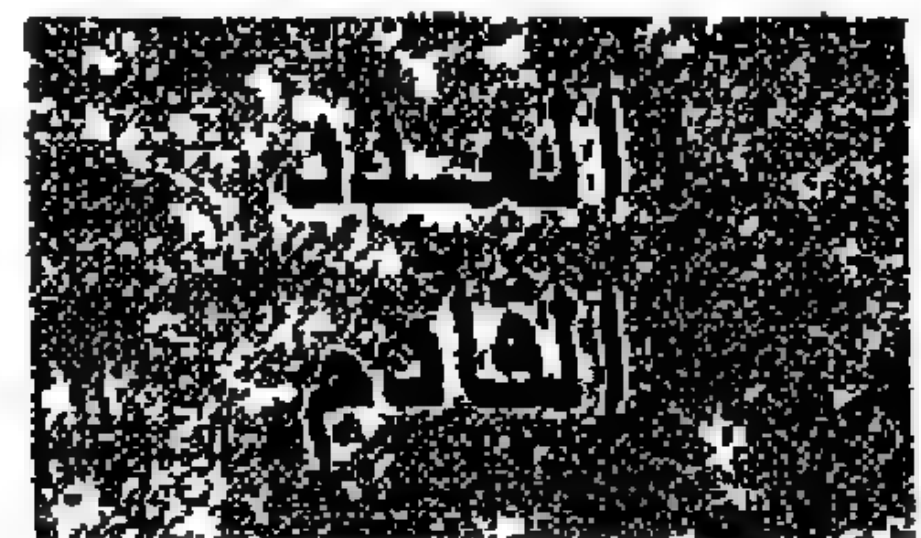
ولا شك أن قضية الأمن القومى العربى من أكثر قضايا الوطن العربى صعوبة فى تناولها لحساسية ذلك لاعتبارات عديدة وربما منها اختلاف الرؤى حول مفهوم العدو من دولة لأخرى ، أو من منطقة عربية لأخرى وفقاً لأولويات هذا النظام السياسى أو ذاك ، هذا فضلاً عن تعدد جوانب الأمن فهو ليس مجرد الأمن العسكرى ، وإنما يشمل الأمن الاقتصادى والأمن السياسى والأمن الاجتماعى ، أضف لذلك تأثير قضايا العصر ، وبخاصة حقوق الإنسان والإرهاب الدولى ، أو الإرهاب المستتر بالزى الدينى على مفهوم الأمن العربى ، ناهيك عن أثر التكتلات الاقتصادية الدولية ، وأثر نشأة منظمة التجارة الدولية على الأمن الاقتصادى العربى ، كل هذه الصعوبات والحساسيات المرتبطة بالأمن العربى لا يجب أن تشيئنا أو تفت من عزمنا عن العمل لتحقيق هذا الأمن لأنها قضية وجود إما أن نكون أو لا نكون فى وسط هذا الكون المتلاطم الأمواج المتدفق فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التى هى مفتاح التقدم فى القرن الحادى والعشرين .

الفهرست

٧	مقدمة
١١	الفصل الأول : البيئة الدولية للأمن القومي العربي . .
١٤	المبحث الأول : ملامح التطورات الدولية
	المبحث الثاني : تقرير دى كويار للدورة ٤٦ للجمعية
١٧	العامة
٢٣	المبحث الثالث : التغير فى جهاز المنظمة الدولية . .
	المبحث الرابع : حفظ السلام كوسيلة لتحقيق الأمن
٣١	القومى
٥٤	الفصل الثانى : البيئة الإقليمية للأمن القومى العربى .
	المبحث الأول : التجمعات والترتيبات الإقليمية لدول
٥٥	الجوار
٧٥	المبحث الثانى : نحو منهج للتعامل مع دول الجوار .
	الفصل الثالث : النظام العالمى الجديد وأثره على الأمن
٨٤	القومى العربى
	المبحث الأول : معالم التطورات بعد الحرب العالمية
٨٨	الثانية
	المبحث الثانى : التغيرات الدولية فى مرحلة ما يسمى
٩٣	بالنظام العالمى الجديد

المبحث الثالث :	الأمم المتحدة والأمن القومى العربى .	١٠١
الفصل الرابع :	جامعة الدول العربية والأمن العربى .	١٠٧
الفصل الخامس :	تأثير قضايا العصر على الأمن القومى العربى	١٣٨
المبحث الأول :	نظرة خاطفة على أبرز قضايا العصر .	١٤١
المبحث الثانى :	أبعاد المفهوم الشامل لحقوق الإنسان .	١٤٨
المبحث الثالث :	تصورات حول تطوير العمل العربى المشترك	١٥٢
المبحث الرابع :	مصر والعمل العربى المشترك	١٥٩
الفصل السادس :	نحو علاقات عربية أفضل	١٧٢
المبحث الأول :	الإطار الفكرى للعلاقات العربية	١٧٥
المبحث الثانى :	الظروف والأوضاع الراهنة للعلاقات العربية	١٧٨
المبحث الثالث :	نحو بناء اطار مستقبلى للعلاقات العربية	١٨٣
بديلا عن الخاتمة		١٩٤
المؤلف فى سطور		٢٠١

مراجعات فى لغات المعرفة
دكتور يحيى الرخاوى



المؤلف فى سطور

● بكالوريوس علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة (يونىة ١٩٦٥) بتقدير جيد جدًا مع مرتبة الشرف
الثانية.

● ماجستير علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة (نوفمبر ١٩٧٤) بتقدير جيد جدًا .

● دكتوراه علوم سياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة أبريل ١٩٨٠ بتقدير مرتبة الشرف الأولى مع
التوصية بالنشر والتبادل .

المؤلفات العلمية :

أصدر عدة مؤلفات منها :

١ - السياسة والثقافة فى الصين مركز الدراسات الاستراتيجية
بالأهرام (١٩٧٤) .

٢ - الاشتراكية الديمقراطية فى النرويج . الهيئة العامة للكتاب
(١٩٨٠) .

٣ - عدم الانحياز فى عالم متغير. الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٧) .

٤ - التيارات الفكرية فى مصر المعاصرة . الهيئة العامة للكتاب (١٩٨٧) .

٥ - الصراع بين الصين واليابان . مكتبة مدبولى (١٩٨٨) .

٦ - مصر وحقوق الإنسان . الهيئة العامة للكتاب (١٩٩٣) .

٧ - حقوق الإنسان بين النظرية والتطبيق . مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام (١٩٩٣) .

٨ - « السياسة المصرية وعدم الانحياز فى مفترق الطرق » مركز البحوث والدراسات السياسية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة (أغسطس ١٩٩٤) .

٩ - « أثر حرب أكتوبر على الحياة العامة وتطور علاقات مصر الدولية » بالاشتراك مع المستشار د . مجدى المتولى ، الهيئة العامة للكتاب (أكتوبر ١٩٩٤) .

١٠ - « جامعة الدول العربية والميثاق العربى لحقوق الإنسان » مركز البحوث والدراسات السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة (أكتوبر ١٩٩٤) .

١١ - جامعة الدول العربية والتحديات المستقبلية - دراسات استراتيجية . مركز الدراسات الاستراتيجية - الأهرام (١٩٩٤) .

١٢ - قواعد البروتوكول وآدابه بين التقاليد الإسلامية

والمجتمع الحديث . المكتبة الثقافية والهيئة العامة للكتاب
(١٩٩٥) .

١٣ - هوية مصر، بالاشتراك مع المستشار د . مجدى
المتولى . الهيئة المصرية للكتاب (١٩٩٧) .

١٤ - العرب وقضايا العصر ، دار الشروق ، القاهرة
(١٩٩٧) .

بالإضافة للعديد من المقالات والأبحاث التى نشرت فى مجلات
مصرية وعربية ودولية .

أعمال أخرى :

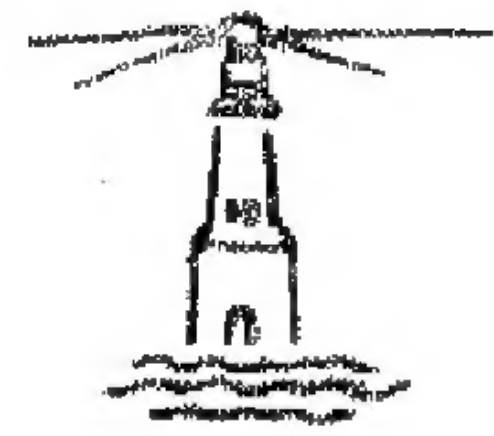
شارك فى وفود مصر فى عدة مؤتمرات لعدم الانحياز وفى المؤتمر
الإسلامى ، ووفود مصر لدى الأمم المتحدة فى الفترة من
٨٧ - ١٩٩٢ ، والاجتماعات المختلفة فى إطار جامعة الدول العربية
من ديسمبر ١٩٩٢ وحتى مارس ١٩٩٥ .

رقم الإيداع	١٩٩٧/٥٢٦٣
الترقيم الدولي	ISBN 977-02-5413-4

١/٩٧/٨

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

تطرح هذه الدراسة التساؤل المشروع حول
مستقبل الأمن القومي العربي ، وتحلل من
منطلق علمي وعمل ، أبعاده والمؤثرات
الدولية والاقليمية والمحلية عليه ، وتؤكد على
أهمية البحث الجاد والعمل المستمر من أجل
مستقبل عربي أفضل يسوده الأمن والأمان
والازدهار .



دارالمحارف

٤٠٦٧٨٢/٠١

